الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب–عين تموشنت–

معهد العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

اثر القروض البنكية على التجارة الخارجية في الجزائر

ما بين 2001-2017

من إعداد الطالبان:

- مباركي منصورية
- سلسلداب زهيرة

تحت إشراف الأستاذة:

د. صبّاح فاطمة

أعضاء لجنة المناقشة:

د غرزي سليمة	أستاذة محاضرة ب	المركز الجامعي عين تموشنت	رئيسا
د. فاطمة صبّاح	أستاذة محاضرة ب	المركز الجامعي عين تموشنت	مشرفا
د.يحي حولية	أستاذ محاضرة أ	المركز الجامعي عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية:2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر و عرفان

الحمد لله الذي تتم بنعمه الصالحات وبفضله الخيرات, وبتوفيقه المنايا والغايات والصلاة على أشرف خلقه محمد ابن عبده المبعوث رحمة للناس كافة, وعلى آل بنيه الأطهار وصحبه الأخيار.

كما نتقدم بعميق شكرنا وفائق امتناننا واحترامنا للمشرفة الأستاذة: صباح فاطمة على كل ما قدمته لنا من يد العون و الآراء القيمة ولم تبخل علينا بنصائحها لتدليل الصعاب وإلى كل من علمنا ومد لنا يد المساعدة في إتمام هذا العمل من أساتذة وعمال المكتبة المركزية لجامعة عين تموشنت

إهداء

" وقضى ربك أن لا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما " . (الآية 23 من سورة الإسراء)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك, ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك, ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك لك الحمد ولك الشكر وأنت على كل شيء قدير.اللهم إني أسألك أن تسقي أبي وأمي سعادة الدنيا والآخرة دون اكتفاء فإني أحبهما فلا تربي فيهما بأسا يبكيني, اللهم اجعلهما ممن تقول لهم النار

" اعبروا فإن نوركم أطفأ ناري " وتقول لهم الجنة " ادخلوا فقد اشتقت إليكم قبل أن أراكم "

إلى من أو أوصي بها الهدي ثلاث, وحطت الحنة تحت أقدامها, إلى نبع الحنان وبسمة العمر صاحبة الفضل الجزيل أمي فاطمة الحبيبة رمز العطاء والكبرياء وسر وجودي حفظها الله وأمدها بالصحة والعافية وأطال في عمرها.

إلى تاج رأسي وقرة عيني إلى أحن وأكبر قلب إلى ما مدني المبادئ والأخلاق وإلى صاحب الدعم المتواصل أبي محمد الغالي, أمده الله بالصحة والعافية وأطال في عمره وحفظه من كل سؤ.

إلى إخوتي الأحباء إسماعيل وجمال الدين من تحلو بالاخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصق الصافي حفظهم الله وأسعدهم.

إلى كل الأهل والأقارب والصديقات.

إلى أقرب الناس إلى قلبي وكل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى الأستاذة المشرفة صباح فاطمة التي مدت لنا يدها العون لإتمام هذا العمل ولم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

مباركي منصورية

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم:

" وفوق كل ذي علم عليم "

صدق الله العظيم.

الآية 76 من سورة يوسف

أهدي ثمرة جهدي إلى من كان سببا في وجودي وتعليمي ودعمي في كل الأحوال والظروف.

إلى من حملتني وهنا على وهن ووضعتني إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها.

إلى من سهر على تربيتي وتأديبي وتعب من أجلي والدي العزيز

إلى أختي الغالية سارة التي ساندتني.

إلى كل الأقارب دون استثناء.

إلى من كانوا ينيرون دربي أحبتي وأصدقائي

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل من يقرأ مذكرتي الآن. إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

زهيرة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: نظرة عامة حول البنوك	
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك	02
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك	02
المطلب الثاني: المخاطر البنكية	03
المطلب الثالث: الأهمية البنكية	04
المبحث الثاني: مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري	05
المطلب الأول: مراحل انطلاق وإنشاء البنك المركزي الجزائري (القانون 62-144)	05
المطلب الثاني: مراحل التدخل عن طريق قانون المالية لسنة 1971	07
المطلب الثالث: مراحل التدخل التشريعي بقانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقروض	07
المبحث الثالث: إصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض 90-10	09
المطلب الأول: مضمون إصلاحات قانون النقد والقرض 90-10	09
المطلب الثاني: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 90-10	09
المطلب الثالث: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري	11
خلاصة الفصل	12
الفصل الثاني: تمويل التجارة الخارجية في الجزائر	
مقدمة الفصل	15
المبحث الأول: تقنيات التمويل البنكي للتجارة الخارجية	16
المطلب الأول: آليات التمويل قصيرة الأجل للتجارة الخارجية	16
المطلب الثاني: آليات تمويل المتوسط والطويل للتجارة الخارجية	25

المطلب الثالث: معاملات التسوية في التجارة الخارجية	27
المبحث الثاني: مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية	33
المطلب الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1963 -1970)	33
المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971-1988)	34
المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية	35
المبحث الثالث:تواقع السياسة التجارة الخارجية في الجزائر	37
المطلب الأول: هيكل الصادرات والواردات في الجزائر خلال السنوات (2015-2018)	37
المطلب الثاني: مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي الجزائري	47
المطلب الثالث: العوامل المتحكمة في التجارة الخارجية	51
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث:دراسة قياسية حول دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية	
مقدمة الفصل	56
المبحث الأول: الانحدار الخطي المتعدد	57
المطلب الأول: تحليل نماذج الانحدار المتعدد	57
المطلب الثاني: طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS	65
المطلب الثالث: التعريف بالمتغيرات	69
المبحث الثاني: تقديم المستخدم ومتغيراته	78
المطلب الأول: تعريف النموذج المستخدم	78
المطلب الثاني: التعريف بالمتغيرات	80
المبحث الثالث: تقدير واختبار نموذج الانفتاح التجاري وتحليل النتائج	88
المطلب الأول: تقدير الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى	88
المطلب الثاني: تقدير الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى OLS بعد حذف المتغيرات الغير معنوية	96
خلاصة الفصل	104
الخاتمة العامة	
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

فهرس الجداول

رقمالجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	الصادرات والواردات في الجزائر الفترة 2001–2017	37
(02)	الواردات حسب منتجات مجموع منتجات الفترة سنة 2017–2018	42
(03)	الصادرات حسب مجموع منتجات الفترة سنة 2016–2017	43
(04)	تطور التجارة الخارجية في الجزائر من خلال المناطق الاقتصادية	44
(05)	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 2015–2018	49
(06)	تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر الفترة الممتدة من 2001 إلى 2017	79
(07)	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001–2017	82
(08)	القروض الموجهة للقطاع العام 2001–2017	83
(09)	القروض الموجهة للقطاع الخاص 2001–2017	85
(10)	تطور معدلات التضخم خلال 2001–2017	86
(11)	نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد لمؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة 2001–2017 eviews 09	90
(12)	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء عن طريق اختبار BreachGodfogeviews 09	94
(13)	اختبار عدم ثبات التباين eviews09 ARCH	96
(14)	نتائج اختبار الانحدار المتعدد عن طريق مربعات OLS بعد حذف المتغيرات الغير معنوية eviews 09	99
(15)	اختبار عدم الارتباط الذاتي للأخطاء eviews09 Brench–Godifery	100
(16)	اختبار عدم ثبات التباين.	102

فهرس الأشكال

رقمالشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	هيكل البنوك والمؤسسات المالية في القطاع المصرفي الجزائري	12
(02)	يوضح إجراءات عملية التسبيقات العملة الصعبة	18
(03)	يوضح سير عملية الاعتماد المستندي.	22
(04)	تطور التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2011– 2016	38
(05)	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 2016–2017	39
(06)	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 2017–2018	39
(07)	الواردات حسب مجموع المنتجات سنة 2017	42
(08)	طبيعةx ثبات تباين الأخطاء	71
(09)	تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر 2001–2017	80
(10)	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001–2017	82
(11)	القروض الموجهة للقطاع العام خلال فترة 2001–2017	84
(12)	القروض الموجهة للقطاع الخاص خلال الفترة 2001–2017	84
(13)	تطور معدلات التضخم خلال 2001–2017	86

فهرس الملاحق

رقمالملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	جدول إحصائي ل Derbunwatson	
(02)	جدول توزيع فيشر	

المقدمة العامة

لقد عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وبأخص المجال الاقتصادي فعرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جدية وعميقة التي شكلت فجوة كبيرة من الدول وأدت إلى التفاوت بين الدول من ناحية التقدم والتطور وباعتبار الجزائر من الدول النامية التي سعت إلى مواكبة هذا التطور بعد أن ورثت عقب استقلالها نظاما اقتصاديا يبقي قطاع التجارة الخارجية المصدر الوحيد لتوفير المدخلات التي تسمح بتغطية متطلبات الدولة اعتمادا على صادراتها من المواد الأولية (البترول والغاز) حيث اعتمدت من مسيرتها التنموية انتهاج سياسات مختلفة تتمثل في فرض الرقابة على التجارة الخارجية في المرحلة الأولى ثم الاحتكار في المرحلة الثانية. ولكن بعد الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري سنة 1986 الناتجة عن تدهور أسعار البترول سعت الجزائر إلى القيام بإصلاحات اقتصادية للوضعية المزرية حيث استنجدت بالمنظمات المالية الدولية لتحسين مؤشراتها المختلفة وتحسين قطاع التجارة من خلال مؤسسات المالية والمصرفية فيما يعرف بالبنوك حيث تعد من أهم المؤسسات الحيوية في أسواق النقد نظرا لأهميتها وقيامها بوظائفها المتمثلة في منح القروض لطلابها سواء أفراد أو مؤسسات باعتبارها الوسيط الاقتصادي الذي يتولى عملية تجميع الموارد المالية عن طريق الادخار في تمويل النشاط الاقتصادي الاستغلالي للمؤسسات الاقتصادية في إطار ما يسمى بالقروض البنكية وإتباع استراتجيات وتقنيات لتمويل التجارة الخارجية التي تحتل مكانة كبيرة في اقتصاد أي دولة.

الإشكالية:

مما سبق ذكره يتجلى لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عنها فيما يلي:

- **ما مدى تأثير القروض البنكية على التجارة الخارجية في الجزائر ما بين 2001-2017؟**

الأسئلة الفرعية:

ويندرج ضمن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى فعالية البنوك في تمويل عمليات التجارة الخارجية؟
- ما هي أهم التقنيات المستعملة في تمويل التجارة الخارجية بالجزائر؟

الفرضيات:

من خلال إشكالية البحث يمكننا صياغة الفرضيات:

1. تؤثر القروض البنكية الموجهة للقطاع العام ايجابيا على التجارة الخارجية
2. تؤثر القروض البنكية الموجهة للقطاع الخاص ايجابيا على التجارة الخارجية

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

1. تناسب وتوافق موضوع البحث مع التخصص الذي ندرس فيه.
2. اكتشاف أهم العمليات التي تقوم بها البنوك ومدى مساهمتها في تسيير وتنشيط المبادلات التجارية الخارجية.
3. التعرف على الآليات المتبعة لتمويل عملية التجارة الخارجية.
4. رغبتنا في الاطلاع على التجارة الخارجية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.
5. يعتبر قطاع التجارة الخارجية أهم مواضيع التي تربط الجزائر بالعالم الخارجي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في محاولة تقديم تشخيص منظم حول أهمية البنوك في تمويل التجارة الخارجية كون هذه الأخيرة أصبحت تشغل اهتمام أغلبية اقتصاديات العالم حيث تعتبر رأس قائمة العلاقات التي تربط الدول بالعالم الخارجي بما فيها الجزائر.

الأهداف المرجوة من البحث:

- المساهمة في إعطاء صورة حية عن النظام المصرفي وجهازه المكلف بتمويل التجارة الخارجية.
- تحديد الوسائل والتقنيات التي تستعملها البنوك في تمويل التجارة الخارجية ومعرفة مدى تطبيقها في الجزائر.
- مدى تأثير البنوك في تمويل التجارة الخارجية والآليات المستعملة لتسييره وتفادي المخاطر والمشاكل التي تهدده بالاعتماد على الضمانات لتغطيتها.

- الإحاطة بكل الموضوع بقصد إضافة معلومات.
- إضافة معلومات جديدة للموضوع تساهم في ترتيب الأفكار وتناسقها لدى الطلبة القادمين.

صعوبات البحث:

أثناء قيامنا بإعداد هذا البحث واجهنا مجموعة من العراقيل والصعوبات ننجزها فيما يلي:

- وجود صعوبة في إيجاد الإحصائيات الدقيقة لاسيما في السنة الأخيرة.
- نقص الخبرة والتجربة في مجال الدراسات القياسية.
- اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر إلى آخر مما أدى إلى نقص المعلومات.

منهج البحث:

تم إتباع المنهج التحليلي الوصفي للإلمام بالإطار النظري للدراسة وهو المنهج الملائم لتوضح الجوانب المتعلقة بواقع التجارة الخارجية في الجزائر،و ما يتعلق بتقنيات التمويل البنكي من خلال معلومات من مصادر مختلفة كالتقارير السنوية لبنك الجزائر ,الديوان الوطني للإحصائيات ,المركز الوطني للمعلومات الإحصائية للجمارك,إضافة إلى الكتب والمجلات المستخدمة. كم استعملنا المنهج القياسي في تقدير اثر القروض البنكية على التجارة الخارجة في الجزائر من خلال دراسة الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى و هذا باستخدام برنامج Eviews9.

حدود الدراسة:

نحاول من خلال البحث تقدير اثر القروض البنكية على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2017

هيكل البحث:

بناء على أهداف الموضوع وانطلاقا من المعلومات المتوفرة لدينا ولغرض مناقشة الإشكالية المطروحة. سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول, حيث يتناول كل من:

❖ الفصل الأول:

تطرقنا بصفة عامة إلى ماهية البنوك متمثل في مفاهيم عامة حول البنوك والمخاطر البنكية وأهمية البنوك وتناولنا كذلك مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائر وأهم المدخلات التي عرفها إلى غاية قانون النقد والقرض 90 – 10 وأهم التعديلات التي عرفها.

❖ الفصل الثاني: تمويل التجارة الخارجية

تناولنا في هذا الفصل مختلف آليات تمويل التجارة الخارجية المتمثلة في آليات تمويل قصير الأجل وآليات تمويل متوسط الأجل, بالإضافة إلى معاملات التسوية في التجارة الخارجية وتعرضنا كذلك إلى مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر من مرحلة الرقابة إلى مرحلة الاحتكار تم التحرير وكذلك تطور قيمة الصادرات والواردات إلى جانب تطور الميزان التجاري, والعوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية.

❖ الفصل الثالث:دراسة تطبيقية

حيث قدمنا لمحة عن النموذج والمتغيرات ونموذج السلاسل الزمنية وفي الأخير تقدير أثر التمويل البنكي على التجارة الخارجية

الدراسات السابقة:

حسب اطلاعنا وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أنجزت في مختلف جامعات الوطن وتناولنا موضوع دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية حيث يعتبر هذا البحث بمثابة تكملة وتعميق لبعض الدراسات التي سبقته, ومن بين الدراسات التي تناولت الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع نذكر منها ما يلي:

1) قام بها الطالب شلالي رشيد, تحث عنوان " تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية ", مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص إدارة العمليات التجارية, جامعة الجزائر 3, 2011/2010

- عالج الطالب الإشكالية التالية: ما هي أهم المخاطر المالية التي تهدد عمليات التجارة الخارجي؟ وكيف يتم التعامل معها وتسييرها؟

وتوصل الطالب من خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- رغم التطور الذي عرفته التجارة الخارجية إلا أن النظام التشريعي الجزائري عرف بعض الإجراءات الحمائية, فيما يخص وسائل الدفع بفرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة لدفع, إل أنه رغم درجة الأمان العالية لهذا النوع من الوسائل, فهو يحد من المعاملات التجارية ومن تنافسية المؤسسات الجزائرية.
- نلاحظ أن تقنيات الدفع الدولية تمنح جميعها تغطية لمخاطر الانتماء.

2) قامت بها الطالبة خضرة عبد العزيز تحت عنوان " دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بنك نتكسيس NATIXIS ", مذكرة ماستر في العلوم التجارية, جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم, 2017 / 2018.

- عالجت الطالبة الإشكالية التالية: كيف يستطيع جهاز حساس مثل النظام المصرفي أن يقوم بذوره من خلال تمويل التجارة الخارجية في ضل القيود والعراقيل التي يواجهها.

توصلت الطالبة من خلال الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- التجارة الخارجية هي إحدى المجالات الهامة في الانتعاش الاقتصادي, لكن لا تخلو عملياتها من مخاطر التي قد تعرقل عملية إتمامها وللتقليل من حدتها يتم اللجوء إل التأمينات والضمانات.
- عدم مواكبة البنوك للتطورات التكنولوجية الجديدة
- ضعف تمويل العمليات التصديرية, ما عدا المحروقات التي يخصص لها اهتمام كبير.

وفي الدراسات الميدانية قدمت الطالبة نضرة عامة حول بنك تكسيس وتحليل أدائه والتقنيات التي يستعملها البنك في تمويل التجارة الخارجية وكيف يتعامل مع المخاطر.

3) قاموا بها الطلبة وهيبة صوطة ورواوية قالمي, تحث عنوان آليات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري. دراسة للفترة (2010 – 2016) مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة 08 ماي 1945 قالمة, 2017 / 2018.

عالجوا الطلبة الإشكالية التالية: فيما يتمثل آليات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010 – 2016)؟

توصلوا الطلبة من خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- التجارة الخارجية هي تلك النشاط الاقتصادي الخاص بالصادرات والواردات السلعية والهجرة الدولية لرؤوس الأموال أي انتقال رؤوس الأموال إلى مختلف دول العالم .
- تلعب البنوك الدور الأساسي في تمويل التجارة الخارجية من خلال الآليات القانونية المختلفة التي تتبعها للمتعاملين الاقتصاديين,ر كما أنها تخلق جو من الثقة والضمان, فهي القلب النابض في تمويل التجارة الخارجية.
- فرضت الجزائر الاعتماد المستندي كآلية وحيدة وحتمية سنة 2009, لكن سرعان ما أجرت بعض التعديلات وأضافت آليتي التحصيل المستندي والتحويل الحر إلى الاعتماد ألمستندي سنة 20111, إلى غاية سنة 2016 تم فتح المجال لاستخدام أي آلية لتمويل التجارة الخارجية حسب رغبة المتعاملين التجاريين الخارجيين.

-زيرمي نعيمة ,التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد سوق ,مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية , جامعة أبي بكر بلقليد تلمسان ,2011/2010

- افضت الطالبة من خلال الدراسة التطبيقية إلى انه لا توجد أي علاقة بين مؤشر الانفتاح و معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي,من خلال عدم تحقيق شرط الاستقرارية من نفس الدرجة ,و بالتاي عدم التوصل إلى علاقة التكامل المشترك بين المتغير ين, كما أن نفس النتائج سجلت بالنسبة لمعدل البطالة ,و الكتلة النقدية, و معدل الفائدة ,و التضخم بعكس ما توصلنا إيه في دراسة النظرية,و قد يرجع تفسير ذلك إلى نوعية الصادرات ,التي لا تخرج عن نطاق المحروقات ,إضافة إلى عدم استقرار الاقتصاد الجزائري.
- ضيف خلاف,البنوك التجارية و دورها في تمويل التجارة الخارجية "دراسة حالة –بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة أم البواقي خلال الفترة 2000-2014 , " مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك ,جامعو أم بواقي 2015/2014 .
- من خلال الدراسة التطبيقية عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية أم البوقي توصلنا إلى أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية احد أهم لبنوك التجارية على المستوى الوطني و أكثر نشأة و تعد عمليات

التجارة الخارجية ثاني أهم أنشطة البنك الرئيسية ,و تعتبر تقنية الاعتماد المستندي الطريقة الأحسن و الأضمن في تمويل التجارة الخارجية.

- حمنة عبد الحميد, دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة —دراسة حالة الجزائر–مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة محمد خيضر بسكرة, 2013/2012 .
- توصل إلى:
- تنامي مستمر للصادرات خارج المحروقات من حيث المبالغ المرضودة بالدولار.
- ما زالت الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة 3%من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة.
- نفس التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة.
- يساهم التكامل الاقتصادي و الانضمام إلى مناطق الحرة التجارية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر عن طريق زيادة تبادل و اتساع الأسواق.
- ميداني محمد, دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال فترة 1970-2006 ,مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر ,2000/2008 .
- يمكن اشتقاق دوال الطلب على الواردات أما بالافتراض أن الواردات تعتبر بدائل غير تامة للسلع المحلية و أما بالافتراض أن الواردات تعبر عن الفائض الطلب المحلي.
- تشغسنويا.دات الأهمية خاصة في الاقتصاد الجزائري حيث ارتفعت خلال فترة 1970-2006 من 6205 مليون دينار جزائري إلى أزيد من 1558 مليار جزائري و ذلك بمعدل نمو سنوي قدره 18.87% سنويا.
- اظهر تقدير مرونات الطلب على الواردات الجزائرية نتائج تتفق ما توصل إليها عدد من الدراسات السابقة عن واردات لدول اخرى من انخفاض في المرونات السعرية مقارنة للمرونات الداخلية .
- براج زينب, دور البنوك في تفعيل المبادلات التجارية الدولية —دراسة حالة وكالة ام البواقي –,مذكرة ماستر اكاديمي في علوم التسيير جامعة أم البواقي ,2016/2015 .
- –توصلت إلى أن:
- –تعد التجارة الخارجية مجال حيوي هام,تساهم بصفة كبيرة في إنعاش الاقتصاد الوطني و عليه تعتبر هذه النتيجة بمثابة تأكيد للفرضية الثانية:

- للبنوك أهمية كبيرة في إنجاح المبادل التجاري الدولية فهي تلعب دورا أساسيا في تمويل التجارة الخارجية.
- تتعدد تقنيات تمويل التجارة الخارجية من قصيرة متوسطة و طويلة الأجل و على المتعامل اختيار الطريقة المثلى التي تناسب شروطه التجارية

الفصل الأول:

نظرة عامة حول البنوك

مقدمة الفصل :

يعتبر القطاع البنكي البوابة الرئيسية التي تبين لنا مدى تطور اقتصاد بلد ما, كونه عرف تطورا هاما عبر التاريخ و قد مس كل الجوانب حيث تعتبر الجزائر من الدول التي اعتبرته من أهم القطاعات و الدعامة الرئيسية لها و قد شهد النظام المصرفي الجزائري تطورات متعددة و إصلاحات باشرت بها السلطات العامة في الجزائر خلال السبعينات و الثمانينات و التسعينات حيث تم إصدار قانون النقد والقرض بموجب قانون 90-10 الصادر في 14 ابريل 1990 الذي يساهم في إصلاح المنظومة المصرفية و الجهاز المصرفي الجزائري نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول : الإطار النظري للبنوك.

المبحث الثاني : مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الثالث : الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد و القرض 90-10.

المبحث الأول : الإطار النظري للبنوك

يعتبر البنك الدعامة الأساسية لأي نشاط اقتصادي باعتباره المؤسسة المالية التي تقوم بمهام عديدة و يقوم بإقراض المودعين و مهام أخرى كما يواجه مخاطر مصرفية عديدة و قد تزايدت في الآونة الأخيرة و للبنك أهمية بالغة في تمويل المشاريع الاستثمارية و القيام بالوظائف التقليدية و الخدمات المصرفية الحديثة و التجارة الدولية و تطوير التجارة الخارجية .

الطلب الأول : مفاهيم عامة حول البنوك.

1. التعريف بالبنك :

كلمة بنك (Banque , Bank) : أصلها من الكلمة الايطالية "بانكو Banco" و تعني مصطبة التي يحصل عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد ليقصد بها المنضدة و تبادل العملات " Comptoir" ثم أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود.

اصطلاحا : في العربية يقال صرف و صارف و الصراف و الصيرفي و جمعها صيارفة و تعني المؤسسة المالية التي تتعامل الاقتراض و الإقراض .

البنك هو منشاة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشات العمل لعرض إقراضها للآخرين أو استثمارها في أوراق مالية محددة[1].

2. نشأة البنوك :

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل القديم أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات و حفظ الودائع و منح القروض أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة (الصراف) أما البنوك شكل الحالي قد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى القرن 13-14 بعد ازدهار المدن الايطالية و كان التاجر و الصائغ المصرفي أكثر المستفيدين من هدا التحول الكبير و لم يكتف الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقط على استثمار أموالهم الخاصة وفي مرحلة لاحقة على الاستثمار الودائع, ثم تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت الصيرفة ثم إلى بنك , ثم ظهر بنك

[1]- شاكر القروييني, محاضرات في اقتصاديات البنوك, ديوان المطبوعات, الطلعة الرابعة, الجزائر, 2008, ص24-28.

برشلونة 1401 و كان يقبل الودائع و خصم الكمبيالة و جاء بعده بنك استردام 1609 الذي انشاته بلدية استردام لكي توعي حسن تسييره و تضمن ودائعه و في أواخر القرن 19 و مع بلوغ الرأس مالية مرحلتها الاحتكارية و اندماج المشروعات بشكل كبير و البنوك المركزية تاخد ظهورها نشا في السويد 1668 , انجلترا 1694 و فرنسا 1800.

3. طبيعة عمل البنوك :

المصرف مؤتمن على أموال الناس, أي المودعين هدا الحرص يتمثل في الضمانات التي يطلبها المصرف عند إقراضه الأموال للآخرين و السيولة فالمصرف يتعامل بأموال الناس لدا فعليه أن يكون حاضر للطلبات الناس أي المودعين ادا طابوا سحب لودائعهم و يجب توفر السيولة الكافية لمواجهة طلب السحب الآتية من قبل الزبائن المودعين.

كل دلك يصح بالنسبة للمصارف التجارية و مصارف الودائع وهي الحجر الأساسي في النظام المصرفي , تلك ادن باختصار طبيعة البنك بمعناه العام.[2]

المطلب الثاني : المخاطر البنكية.

تواجه البنوك أثناء قيامها بوظائفها المتنوعة العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية و هناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح الخطر البنكي نذكر منها :

-تعرف المخاطرة على أنها احتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير.

-كما تعرف أنها التقلبات في القيمة السوقية للبنك و بصفة عامة يرتبط الخطر البنكي بحالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقترضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة.[3]

1. أسباب تزايد المخاطر البنكية :

يرجع السبب في زيادة المخاطر البنكية في ظل العولمة المالية إلى عوامل أخرى :

[2]- شاكر القروبني, نفس المرجع السابق, ص25.
[3]- آسية محجوب, البنوك التجارية والمنافسة في ظل مالية المعاصرة. مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص إستراتيجية مالية, جامعة قالمة, 2010-2011 ص60.

أ) اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية و تحولها من أعمال تقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرض البنوك إلى مخاطر السوق و التضخم و تقلبات الأسعار.

ب) التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية و المالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود و انفتاح الأسواق المحلية تزايد المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

ت) اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية و تحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمة السيولة.

ث) التطور التقني المفرط في الصناعة المصرفية من جهة و الذي أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية من قبل البنوك و زيادة تعقيد العمليات المصرفية من جهة أخرى.[4]

المطلب الثالث : أهمية البنوك

تتضح أهمية البنوك في ثلاثة محاور رئيسية :

1. دورها النشيط الفعال و قدرتها على تمويل المشاريع التنموية جدب و تجميع المدخرات و توجيهها نحو الاستثمار التي تعمل على زيادة الناتج المحلي خلق قيمة إنتاجية جديدة تمكن من فتح آفاق تنموية للمجتمع.

قيامها بدور بارز في السوق المالي من خلال :

أ) قيامها بور الوسيط للعملاء في السوق المالي من شراء و بيع الأوراق المالية ة تحصيل الأرباح الناتجة لصالح العملاء مقابل عمولة.

ب) شراء و بيع الأوراق الملية لحسابها الخاص في السوق المالي.

ت) اتساع نشاط التجارة الخارجية من خلال الإعتمادات المستندية و أسعار العمولات و غيرها.

ث) تعتبر احد ركائز النشاط الاقتصادي و مصدر للتمويل و وسيط بين أصحاب الفائض و العجز.

[4]- آسية محجوب, نفس المرجع السابق, ص61.

ج) تقوم بمنح المساعدة للمؤسسات الاقتصادية عن طريق تمويل نشاطها, و لها دور في التجارة الدولية عن طريق شبكة فروعها و مراسليها المنتشرة عبر العالم.[5]

المبحث الثاني : مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري .

تعتبر عملية إصلاح الجهاز المصرفي في الجزائر أكثر ضرورة ولعل أهمها أن الجهاز يمثل المكابح لمسار التنمية في بلادنا و لهدا مر الجهاز المصرفي في الجزائر قبل الاستقلال وبعده بعدة مراحل قامت بتوسيع عملية الإصلاح و معالجة الاختلالات و وضع مهام لكل مؤسسات مالية و الفصل بين المؤسسات المالية و الخزينة .

المطلب الأول : مرحلة انطلاق و إنشاء البنك المركزي الجزائري (القانون 62-144).

أنشاء البنك المركزي الجزائري من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي ,ودلك ليحل ابتداء من أول جانفي 1963 محل البنك الجزائري الذي انشاته فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية , بمقتضى قانون أوت 1851.

وقد خول المشرع للبنك المركزي المهام الأساسية الآتية :

1. ممارسة احتكار الإصدار النقدي.
2. دور مصرفي الخزينة.
3. تسيير احتياطات العملة الدولية .
4. متابعة السيولة لدى البنوك الأولية.

إن مؤسسي البنك المركزي في تبرير هدا الاختيار كان يحدوهم الاقتناء بانشغالين أساسيين في المهمة المسندة إلى بنك الإصدار هما :

5. ضرورة تفنين العمليات المخولة للبنك المركزي مع منح الحكومة الوسائل التي تمكنها من المراقبة.
6. ضمان استقرار إدارة البنك التي يجب إن تتمتع في نفس الوقت بالاستقلالية الضرورية لممارسة صلاحياتها.[6]

[5]- طويطي مصطفى, "الجودة والتخطيط الإجمالي للإنتاج في المؤسسات المصرفية باستخدام النماذج الرياضية والإحصائية", دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري, مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة أبو بكر بلقايد, تلمسان, 2009 - 2010, ص06

وقد ركز المؤسسيين على ضرورة ربط علاقة دائمة و تعاون نشط بين السلطات العمومية و مؤسسة الإصدار النقدي,

ومن اجل دلك فان إدارة البنك يضمن تسييرها محافظ يعينه رئيس الدولة بناء على اقتراح من وزير الاقتصاد (المادة 9 من القانون الأساسي للبنك).

كما أن المدير العام الذي يساعده يعين هو الآخر من طرف رئيس للدولة بناء على اقتراح من محافظ البنك و موافقة الوزير المكلف بالمالية (المادة 15).

إن أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي يعينون بدورهم بمرسوم رئاسي لمدة ثلاث سنوات و لا يمكن إنهاء مهامهم إلا بنفس الطريقة, ومن خلال هده التشكيلة فان الحكومة يمكن أن تراقب و تنظم التداول النقدي الذي يعد مهمة أساسية للبنك المركزي .

إن المشرع قد نصب البنك المركزي (بنك البنوك) و منع عليه بهده الصفة العمليات مع الأفراد فيما عدا الترخيصات الاستثنائية عندما تتطلبها المصلحة العامة و هكذا فان إطار تدخل البنك المركزي محدد من قبل السلطات العمومية التي عينت صلاحياتها المتمثلة في السهر على إنشاء النقد و المبادلات المصرفية و القروض و مسكها في ظروف ملائمة للتنمية الاقتصادية و ترقية مستواها التنظيمي لرفع مصادر الإنتاج للدولة و العمل بدأت الوقت على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد.

إن المادة 44 من القانون الأساسي للبنك المركزي تعرف العمليات المولدة للنقد التي تقوم بها هده المؤسسة.

وفيما يتعلق بالمساعدات التي يقدمها البنك المركزي للدولة فانه يقدم للخزينة العمومية مكشوفات على حسابها الجاري.

و قد تم إنشاء البنوك و ما يميزها أنها حلت محل البنوك الخاصة الأجنبية, حيث تم تأميم تلك البنوك و ميلاد بنوك تجارية عمومية جزائرية تتمثل في :

- البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966.
- القرض الشعبي الجزائري في 29 ديسمبر 1966.

[6]- محفوظ لعشب, الوجيز في القانون المصرفي- ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الثالثة, وهران 208, ص30-33.

- بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967.[7]

المطلب الثاني : مرحلة التدخل عن طريق قانون المالية لسنة 1971.

جاء هدا الإصلاح في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) و تميز بثلاث مميزات :

نزع تخصص البنوك و مركزيتها و هيمنة الخزينة العمومية حيث كان يهدف إلى إزالة الاختلال و تخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات كما اجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركزية حساباتها الجارية و كل عملياتها , الاستقلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع , هدا الإجراء الذي اتخذته وزارة المالية يبين بطريقة غير مباشرة دور البنك المتمثل في إعطائه إمكانية تسيير و مراقبة حسابات المؤسسة التي تفتح لديها حسابات .

و في الفترة الممتدة من سنة 1971-1985 تم إنشاء بنكين هما :

1. بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

تأسس في 1982/03/13 بمقتضى المرسوم رقم (206/82) يتولى مهمة تجميع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل و يقوم بمنح قروض للقطاع ألفلاحي و الحرفي و تمويل الأنشطة المختلفة في الريف.[8]

2. بنك التنمية المحلية :

تأسس بموجب المرسوم رقم (85/85) المؤرخ في 30 ابريل 1985 يتولى مهمة تجميع الودائع بالإضافة إلى تقديم القروض لصالح الجماعات و الهيئات العامة المحلية.[9]

المطلب الثالث : مرحلة التدخل التشريعي بقانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك و القرض.

بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض , تم إدخال إصلاح جدري على الوظيفة البنكية , وقد كان القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة و القواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي , و هو من الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية.

[7]- محفوظ لعشب, نفس المرجع السابق, ص31.
[8]- الطاهر تطرش,تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الرابعة, الجزائر,2005, ص190.
[9]- الطاهر لطرش, نفس المرجع السابق, ص63.

و من أهم الأفكار التي تضمنها :

- بموجب هدا القانون, استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك, و أصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية.
- وضع نظام بنكي على مستويين, و بموجب دلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض و بين نشاطات البنوك التجارية.
- استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض و أصبح بعد هدا القانون بإمكان البنوك أن يستلم الودائع مهما كان شكلها و مدتها و تقوم كذلك بمنح القروض دون تحديد لمدتها أو الأشكال التي تاخدها , كما استعادت حق متابعة استخدام القرض ورده.
- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل و تغييب مركز الموارد المالية.
- إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي و هيئات استشارية أخرى.[10]

- **الإصلاح المصرفي لسنة 1988 :**

لقد جاء القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 و مضمونه إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات و يمكن تحديد مبادئ فيما يلي[11] :

- إعطاء الصفة التجارية للبنوك أي تخضع البنوك إلى قواد التجارة و ياخد أثناء نشاطه بمبدأ الربحية المردودية.
- إعطاء الاستقلالية في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات.
- دعم دور البنك المركزي في ضبط تسيير السياسة النقدية للأحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- يمكن للمؤسسات المالية غير مصرفية توظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء الأسهم أو السندات الصادرة عن مؤسسات الأعمال داخل التراب الوطني أو خارجه.[12]

[10]- المادة 02 من القانون (06- 88) المتضمن علاقة النظام المصرفي بالمؤسسات العمومية الاقتصادية, الجريدة الرسمية, العدد 02, الصادرة بتاريخ 18 جانفي 1988.
[11]- مرجع سبق ذكره.
[12]- مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث : إصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض 90-10

رغم الجهود التي عملت بها الجزائر لإصلاح النظام المالي و المؤسسات المصرفية أثناء الثمانينات لم يستكمل تأسيسه إلا أن تم إصدار قانون النقد والقرض 90-10 في 14افريل 1990 الذي جاء متمم من اجل إعادة إصلاح المنظومة المصرفية ككل .

المطلب الأول : مضمون إصلاحات قانون النقد والقرض 90- 10.

رغبة من السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة و تجاوز و قصور الإصلاحات و تماشيا مع سياسة النحول إلى اقتصاد السوق و محاولة اندماج في الاقتصاد العالمي جاء قانون المتعلق بالنقد والقرض 90-10 حيث مثل منعطفا حاسما و محاولة التحول إلى اقتصاد السوق من اجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم حيث وضع قانون 90-10 على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية و نتج عنه إنشاء نظام مصرفي ذوا مستويين و أعيد للبنك المركزي كل صلاحيته في تسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية واسعة للبنوك التجارية من خلال وظائفها كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع السقف لتسليف البنك المركزي و لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها و استرجاعها إجباريا في كل سنة و كدا إرجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي وفق جدول يمتد على 15 سنة , وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية بسندات الخزينة العامة و منع كل شخص طبيعي و معنوي غير البنوك و المؤسسات المالية من أداء هده العمليات[13]

المطلب الثاني : أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 90-10

جاء الامر01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 ليعدل و يتمم القانون 90-10 واهم تعديلاته تتمثل في المادة 2 من المر 01-01 تمس تعديل المادة 9 من القانون 90-10 لتصبح كما يلي :

[13]- بن علي بلعزوز, كنوش, عاشور, "دراسة لتقييم انعكاس اصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدي, مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر, الواقع والأفاق, جامعة تلمسان, يومي 30/29/أكتوبر, ص08.

يتولى تسيير المركزي و إدارته و مراقبته محافظ و يساعد 3 نواب و مجلس الإدارة و مراقبان مقارنة بالقانون 90-10 لا يوجد مجلس إدارة يتصرف مجلس النقد والقرض كمجلس إدارة البنك المركزي و كسلطة إدارية تصدر تنظيمان نقدية و مالية و مصرفية.

فمن خلال التعديل يظهر انه حدث مجلس أخر و يكلف شؤون النقدية و العمليات الفنية.حيث بموجب المادة 03 من الأمر 01-01 معدلة للمادة 23 السابقة تصبح وظائف المحافظ و نوابه لا تخضع إلى قواعد الوظيف العمومي و تتنافي مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية لا يمكن للمحافظ و نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

المادة 13 من الأمر 01-01 تلغي المادة 22 من قانون 90-10 اد تنص المادة على انه يعين المحافظ لمدة 6 سنوات و يعين كل من نوابه لمدة 5 سنوات فيمكن تجديد ولآت المحافظ و نوابه مرة واحدة و يتم إقالة المحافظ و نوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية.[14]

❖ **الإصلاحات المصرفية على ضوء الأمر الرئاسي 03-11 :**

السماح لبنك الجزائر بالقيام صلاحياته و هدا عن طريق :

- الفصل ضمن بنك الجزائر بين مجلس الإدارة و مجلس النقد و القرض.
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.
- تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية التي أسندت إليها أمانة عامة.
- تدعيم التعاون بين بنك الجزائر و الحكومة في الشؤون المالية من خلال :
  - إثراء مضمون التقارير المالية و الاقتصادية لبنك الجزائر.
  - إنشاء لجنة مختلطة بنك الجزائر , وزارة المالية من اجل تسيير الأرصدة الخارجية و الديون الخارجية.
  - تمويل إعادة إلا المتعلقة بالأحداث الوخيمة المحتملة قد يعيشها البلد.
  - ضمان اتصال ملائم للمعلومة المالية و تدفقها.

بالنسبة للفصل ضمن بنك الجزائر لدينا :

[14]- خضراوي نعيمة, دراسة مقارنو بين البنوك التقليدية والاسلامية, مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود وتمويل, جامعة بسكرة, 2008-2009, ص97.

يتكون مجلس إدارة البنك الجزائر من :

المحافظ رئيسا و يعين من طرف رئيس الجمهورية, ونواب المحافظ و يعينون بمرسوم رئاسي, و ثلاث موظفين سامين يعينون بمرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية و النقدية و يعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية. أما لمجلس النقد والقرض فيتولى مهمة السلطة النقدية و الهدف من إدخال هدا التركيب الجديد على المجلس هو تكريس و الحفاظ على مبدأ استقلالية البنك المركزي (بنك الجزائر) و يتكون المجلس من :

أعضاء مجلس إدارة البنك

شخصيتان تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية, و النقدية و تعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية.

وفي هدا الإطار نستطيع القول أن الأمر 03-11 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح للبنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة و تنفيذها في إطار الرقابة تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة.[15]

المطلب الثالث : هيكل الجهاز المصرفي الجزائري.

لقد كن لصدور قانون النقد والقرض أهمية كبيرة في إعادة تشكيلة و هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري في شكله الحالي , مما سمح بإنشاء بنوك و مؤسسات خاصة و أجنبية و مزاولة وظائفها البنكية في الجزائر , و يتضمن الجهاز المصرفي الحالي ثلاث قطاعات أساسية و هي البنوك و المؤسسات المالية و مكاتب التمثيل و هو ما يبينه الشكل الأتي :

[15]- خضراوي نعيمة, ص98.

الشكل رقم (01) : هيكل البنوك والمؤسسات المالية في القطاع المصرفي الجزائري

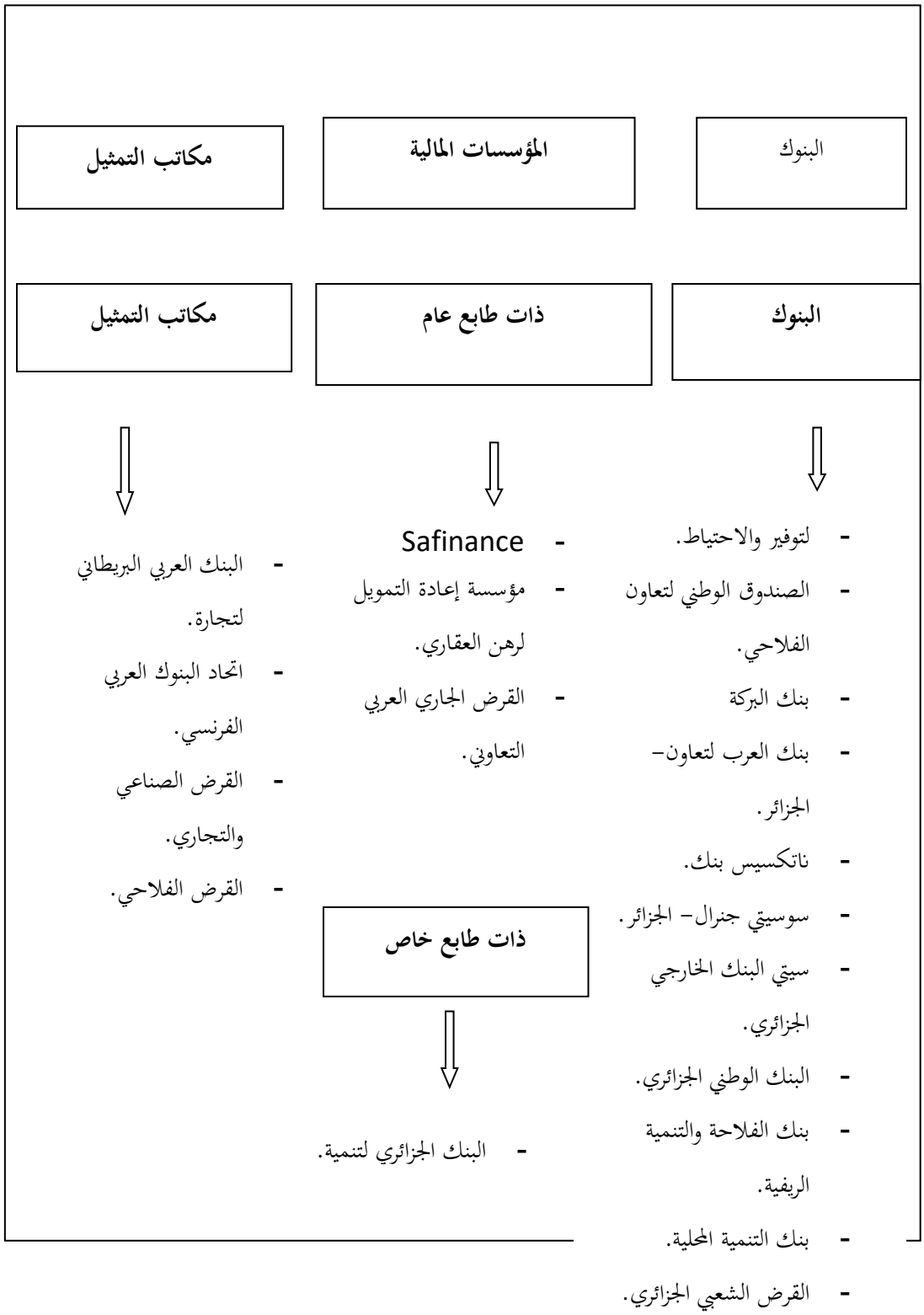

المصدر : جبار عبد الرزاق, "تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري", الأكاديمية لدراسة الاجتماعية والإنسانية, العدد 09, 2013, ص58.

خلاصة الفصل :

لقد قامت الجزائر جاهدة منذ الاستقلال على تطور النظام البنكي لمواكبة التطورات و التحولات المالية العامة من خلال إدخالها عديد من الإصلاحات و التعديلات التي تزامنت مع دخول الجزائر إلى مرحلة اقتصاد السوق و كان الهدف تشجيع المنافسة حيث إصلاحات قانون 90-10 و تعديلات تم تمثلت في تأسيس محيط بنكي يتماشى مع انفتاح السوق حيث منذ صدوره عرفت المنظومة المصرفية تنوعا كبيرا كما أصبح العمل المصرفي يتم في إطار الرقابة و احترام القواعد الاحترازية و إدارة المخاطر.

ومما سبق فان الإصلاحات و ما تبعها قانون النقد والقرض و تعديلات تميزت بالطابع التشريعي و بالتالي البنوك الجزائرية مازالت تحتاج إلى إصلاحات أخرى و أن تعمل على محور تحديث النظام المصرفي الجزائري و استخدام التكنولوجيا حتى يتوفر لها الجو التنافسي التي يساعدها على تطوير قدراتها التنافسية.

الفصل الثاني:

تمويل التجارة الخارجية في الجزائر

مقدمة الفصل:

تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا لقدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر في سلعة معينة حيث أصبح تمويلها أحد الانشغالات الأساسية, في هذا الوقت, لذلك تم البحث عن طرق وأساليب لتطويرها وتقليل المخاطر التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين أثناء قيامهم بالتصدير والاستيراد ولاشك أن للبنوك والمؤسسات المالية دورا هاما في هذه العملية من خلال التقنيات التي تستعملها

المبحث الأول : تقنيات التمويل البنكي للتجارة الخارجية

تعددت وتنوعت تقنيات تمويل التجارة الخارجية ومن أهم هذه الآليات هذه الآليات تجد الآليات القصيرة الأجل التي تستعمل بصورة كبيرة وواسعة.

المطلب الأول: آليات التمويل قصيرة الأجل للتجارة الخارجية

تستعمل عمليات التمويل قصيرة الأجل للتجارة الخارجية في تمويل الصفقات الخاصة بتبادل السلع والخدمات مع الخارج, ومن اجل تسهيل هذه العمليات يسمح النظام البنكي باللجوء إلى عدة طرق مختلفة للتمويل وفي هذا الإطار يمكن للمؤسسات استعمال نوعين رئيسين من أدوات التمويل المستعملة في التجارة الخارجية

- ✓ إجراءات التمويل البحث.
- ✓ إجراءات الدفع والفرض.

1. إجراءات تمويل البحث:

تتخذ إجراءات تمويل البحث ثلاث أشكال رئيسية. ويختلف عن طرق التمويل الأخرى في كون هذه الأخيرة هي عبارة عن عمليات دفع وقرض في أن واحد.

1- 1 القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير:

يفسر هذا النوع من التمويل بالخروج الفعلي للبضاعة عن المكان الجمركي لبداية التصدير, إذ يخص فقط تمويل الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لزبائنهم أجلا للتسديد في مدة لا تزيد عن 18 شهر, وتكون التعبئة عن طريق كمبيالة محررة بالعملة الصعبة والتي تتمثل في قيمة البضاعة المصدرة, وتسمى أيضا بالقروض الخاصة تعبئة الديون لكونها قابلة للخصم لدى البنوك في حالة تقص سيولة الصندوق.[1]

وهناك عدة شروط يضعها البنك قبل الشروع في إبرام عقد خاص بهذا النوع من التمويل والمتمثلة في

- مبلغ الدين.

[1]- الطاهر لطرش, نفس المرجع السابق. ص113- 114.

- طبيعة ونوع البضاعة المصدرة.
- تاريخ التسليم وكذا تاريخ المرور بالجمارك.
- تاريخ التسوية المالية للعملية.[2]

1 – 2 التسبيقات بالعملة الصعبة:

يمكن للمؤسسات التي قامت بعمليات التصدير مع السماح بأجل للتسديد لصالح زبائنها إن تطلب من البنك القيام بتسبيق بالعملة الصعبة, وبهذه الكيفية تستطيع المؤسسة المصدرة إن تستفيد من هذه التنسيقات في تغذية خزينتها.

حيث تقوم بالتنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية وتقوم هذه المؤسسات بتسديد هذا المبلغ إلى البنك بالعملة الصعبة حالما تحصل عليها من الزبون الأجنبي في تاريخ الاستحقاق. وتتم هذه العملية بهذه الكيفية إذا كان التسبيق المقدم قد تم بالعملة الصعبة التي كانت هي العملة التي تمت بها عملية الفوترة.

إما إذا كان التسبيق يتم بواسطة عملة صعبة غير تلك التي يقوم الزبون الأجنبي بتسوية دينه بها فعلى المؤسسة المصدرة عند تغذية خزينتها أن تتخذ احتياطاتها وان تقوم بعملية تحكيم على أسعار الصرف في تاريخ الاستحقاق.

وتجدر الإشارة إلى أن مدة التسبيقات بالعملة الصعبة لا يمكن أن تتعدى مدة العقد المبرم بين المصدر والمستورد, ولا يمكن من جهة أخرى أن تتم هذه التسبيقات ما لم تقم المؤسسات بالإرسال الفعلي للبضاعة إلى الزبون الأجنبي, ويمكن إثبات ذلك بكل الوثائق الممكنة وخاصة الوثائق الجمركية الدالة على ثبوت عملية التصدير.[3]

ويمكن شرح العملية من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (02) : إجراءات عملية التسبيقات بالعملة الصعبة.

[2]– رشيد شلالي, "تسير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية" مذكرة ماجستير في العلوم التجارية, تخصص إدارة العمليات التجارية, كلية العلوم الاقتصادية, والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2010 – 2011 ص60.

[3]– رشيد شلالي, نفس المرجع السابق, ص61.

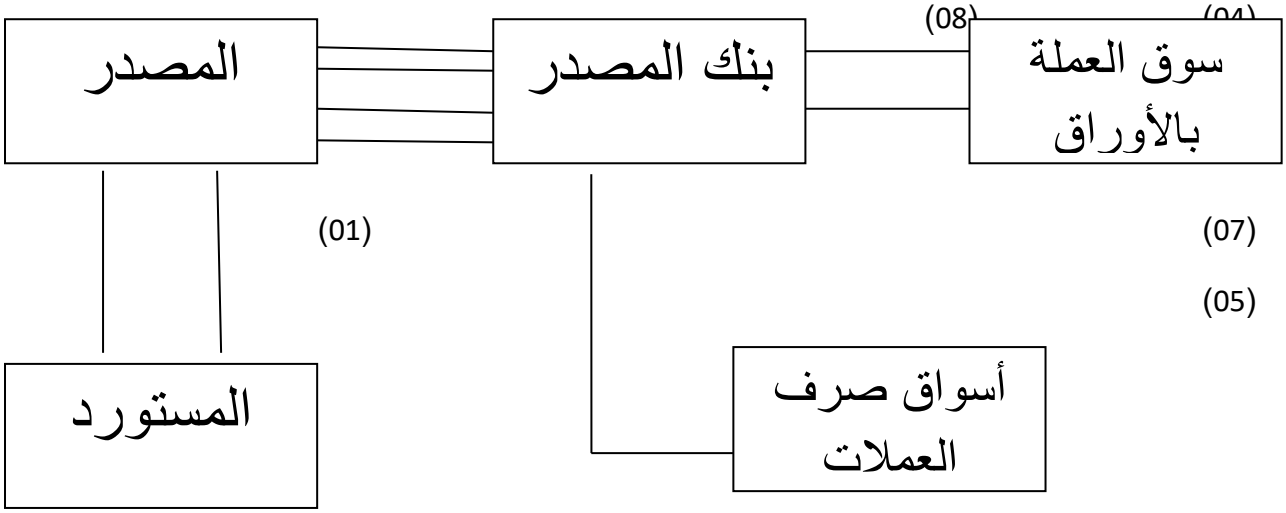

المصدر: شربي محمد الأمين, أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير وترقية الصادرات الغير نفطية, دراسة حالة " ESPS "و" CAGEX " خلال فترة (1998 – 2009), أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضرة بسكرة, 2010 - 2011, ص66.

يوضح الشكل أعلاه إجراءات عميلة التسبيقات بالعملة الصعبة و هيكالآتي :

1. عقد تجاري يربط بين المصدر والمستورد.
2. طلب المصدر تسبيق بالعملة الصعبة من البنك.
3. موافقة البنك على منع التسبيق مع وضع الشروط اللازمة لهذه العملية والاتفاق عليها.
4. منح القرض بالعملة الصعبة للمصدر.
5. بيع العملة الصعبة لقاء الاورو.
6. اعتماد حساب الاورو.
7. يدفع المستورد قيمة البضاعة المستوردة بالعملة الصعبة.
8. يقوم البنك باستيراد العملة الصعبة.
9. بيع البنك للمصدر العملة الصعبة في سوق صرف العملات.

1 – 3 عملية تحويل الفاتورة:

هي آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأمر مؤسسة قرض بشراء الديون التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي, حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين وضمان حسن القيام بذلك, وبهذا فهي تحل محل المصدر في الدائنية, وتبعا لذلك فهي تتحمل كل الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم التسديد, ولكن مقابل ذلك, فإنها تحصل على عمولة مرتفعة نسبيا قد تصل إلى 4% من رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير.

وتعتبر عملية تحويل الفاتورة هي عبارة عن ميكانيزم للتمويل قصير الأجل باعتبار أن المصدرين يحصلون على مبلغ الصفقة مسبقا من طرف المؤسسة المتخصصة التي تقوم بهذا النوع من العمليات قبل حلول اجل التسديد الذي لا يتعدى عدة أشهر و باللاضافة إلى ذلك فهي, فهي تتيح للمؤسسات المصدرة الاستفادة من بعض المزايا الهامة نذكر منها على وجه الخصوص

- ✓ أنها تسمح للمؤسسات من تحسين خزينتها ووضعيتها المالية وذلك بالتحصيل الآني لدين لم يحن اجل تسديده بعد
- ✓ تستطيع المؤسسات المصدرة بهذا التحصيل من تحسين هيكلتها المالية وذلك بتحويل ديون آجلة إلى سيولة جاهزة.
- ✓ تخفيض العبء الملقى على المؤسسة فيما يخص التسيير المالي والمحاسبي و الإداري لبعض الملفات المرتبطة بالزبائن.[4]

1. إجراءات الدفع والقرض:

يختلف النوع السابق عن التمويل في كونه يجمع بين صفة الدفع وصفة القرض في آن واحد وتعد من الميزات الأساسية التي تتيحها الآليات المختلفة لتمويل التجارة الخارجية.

حيث توجد ثلاث آليات أساسية متعلقة بتمويل الواردات, وهي

- القرض أو الاعتماد المستندي.

[4]- ميلاد عبد الحفيظ, النظام القانوني لتحويل الفاتورة : أطروحة دكتوراه في الحقوق, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, 2011-2012- ص36-39

- التحصيل المستندي.
- خصم الكمبيالة المستندية.

2. الاعتماد القرض المستندي:

يعتبر من أهم الآليات المستعملة في تمويل وضمان التجارة الخارجية

2-1- 1 ماهية الاعتماد المستندي:

يتمثل في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الإلزام بتسديد وإرادته لصاح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام بإرسال البضاعة المتعاقد عليها. وهذه العلاقة تربط بين : المستورد, المصدر, بنك المستورد وبنك الصادرات. ويتم وفق التسلسل العام التالي:

1) إبرام عقد استيراد بضاعة مع المصدر.
2) طلب المستورد من بنكه فتح اعتماد مستندي. ويتعهد البنك في حالة قبول ذلك بتسيد مبلغ الصفقة مقابل استلام مجموعة المستندات وإرسال البضاعة.
3) التسديد الفعلي لصالح المصدر وذلك عن طريق البنك الذي يمثله.
4) قيام بنك المصدر بجعل حساب هذا الأخير دائنا.

2 - 1 - 2 أنواع الاعتماد المستندي:

نذكر ثلاث أنواع رئيسية وهي

أ) الاعتماد المستندي القابل للإلغاء : يظهر عندما يقوم البنك المستورد بفتح اعتماد مستندي لصالح زبونه (المستورد) وإعلام المصدر بذلك ولكن دون أن يلتزم أمامه بشيء. حيث يعد هذا النوع نادر الاستعمال كونه لا يعد كافيا لتسوية ديون المستورد تجاه المصدر ويمكن إلغاءه.

ب) الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء أو القطعي

هو الآلية التي يتم لموجبها يتعهد البنك المستورد بتسوية ديون هذا الأخير تجاه المصدر. وهو غير قابل للإلغاء لان بنك المستورد لا يمكن أن يتراجع عن تعهده بالتسديد ما لم يتحصل على موافقة كل الأطراف.

ج) الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء والمؤكد

والذي لا يتطلب تعهد بنك المستورد فقط بل يتطلب أيضا تعهد بنك المصدر على شكل تأكيد قبول تسوية الدين الناشئ عن تصدير البضاعة. ونظرا لكون هذا النوع من الاعتماد يقدم ضمانات قوية, فهو يعتبر من الآليات الشائعة الاستعمال.[5]

- ✓ مراحل سير عملية الاعتماد المستندي

3. تسوية الاعتماد المستندي:

يقوم البنك فاتح الاعتماد بتحويل للبنك المؤكد الأموال مبلغ الاعتماد حسب الاتفاق ويسلم البنك فاتح الاعتماد المستندات لعملية حتى يتمكن من تسليم البضاعة ويقوم ب للبنك, علما بأن العميل المستورد ملزم بدفع العمولات والمصاريف المتعلقة بإصدار الاعتماد أما المصاريف الخاصة بالتبليغ وفحص المستندي على عائق المصدر أو المستفيد.

[5]- الطاهر لطرش, نفس المرجع السابق, ص117, ص119-119.

الشكل رقم (03): سير عملية الاعتماد المستندي

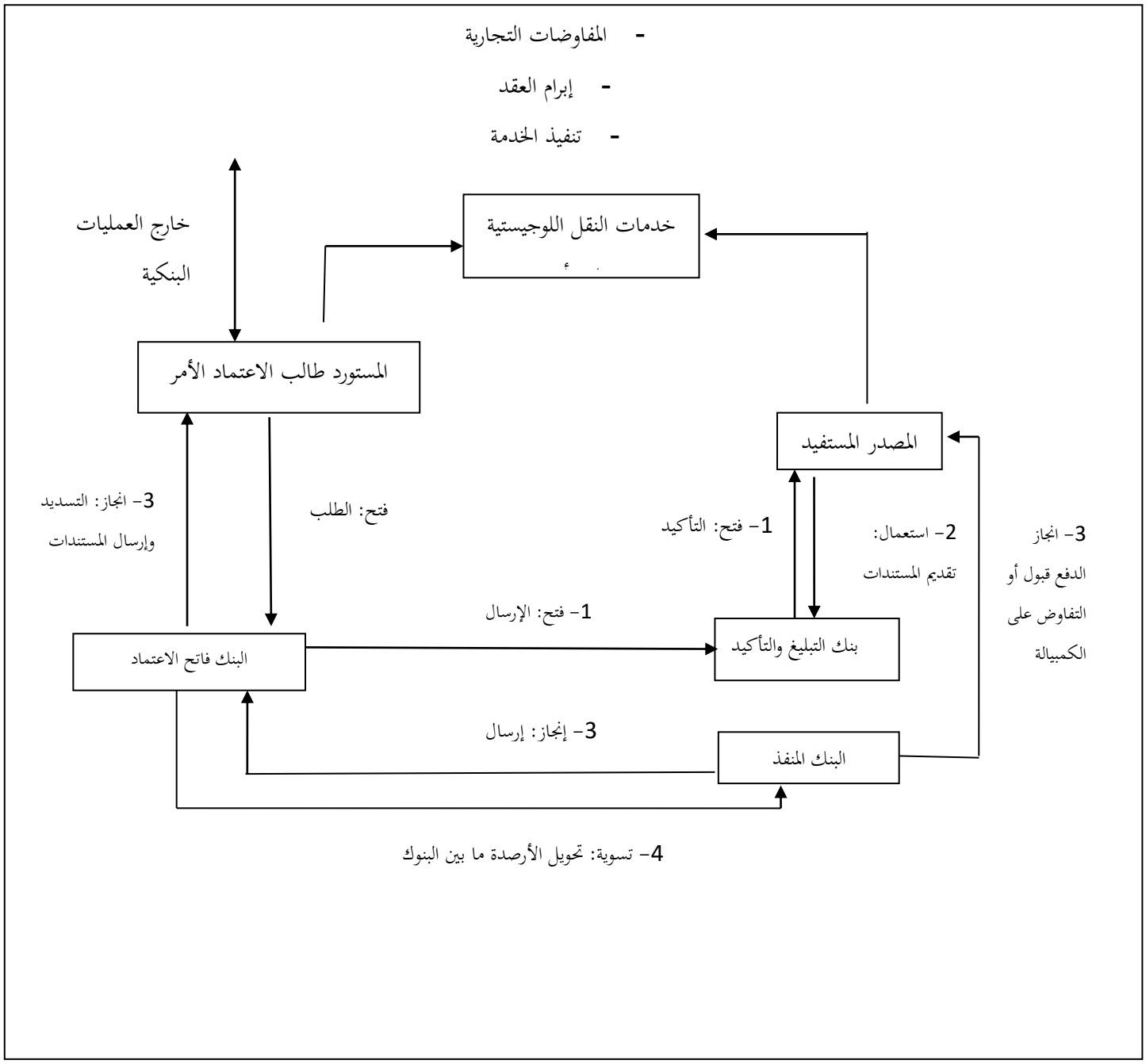

المصدر: شلالي رشيد, تسير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية, جامعة الجزائر03, 2010 / 2011, ص50.

2 - 1 - 3 مراحل سير عملية الاعتماد المستندي:

يمكن تقسيم مراحل الاعتماد المستندي إلى 04 مراحل تبدأ عقب إبرام عقد البيع وهي:

1) فتح الاعتماد المستندي:

يتم فتح الاعتماد المستندي وفق مراحل التالية:

أ) يوفع الآمر طلب فتح الاعتماد الذي يوضح فيه بصورة دقيقة وواضحة البيانات الضرورية وفقا للشروط المتفق عليها مع المصدر في عقد البيع.

ب) يتحقق البنك من أن عملية يستطيع توفير الغطاء النقدي اللازم, سواء من خلال حسابه المفتوح لديه أو من خلال تسهيلات ائتمانية.

ت) فور قيام العميل بتنفيذ التزامه حول تقديم الضمانات المتفق عليها, يقوم البنك بإبلاغ المستفيد (المصدر) بفتح الاعتماد لصالحه بواسطة بنك المراسل في بلده, وذلك بإرسال خطاب الاعتماد الذي يتضمن كل البيانات وشروط الاعتماد, بالإضافة إلى طلب تأكيد الاعتماد من طرف البنك المراسل في حالة تقديم العميل تعليمات بذلك.

ث) بعد إبلاغ المستفيد من طرف بنكه بفتح الاعتماد لصالحه يتحقق بدوره من أن نص وشروط الاعتماد مطابقة لما تم الاتفاق عليه في عقد البيع.

2) استعمال الاعتماد المستندي:

بعد موافقة المصدر على الشروط الواردة في خطاب الاعتماد, يشرع كل الأطراف في تنفيذ التزامات العملية كما يلي:

أ) يشحن المصدر البضاعة ويستلم مستند الشحن الذي يمثل الدليل القطعي على شحن البضاعة باتجاه المستورد

ب) يقدم المصدر لبنكه المستندات المطلوبة خلال المدة المحددة وبعد مراقبة الشروط الشكلية والموضوعية.

3) تنفيذ أو تحقيق الاعتماد المستندي:

بعد الفحص والتدقيق ومراعاة مطابقة المستندات يقوم البنك المؤكد بتنفيذ حسب الاتفاق ويرسل المستندات للبنك فاتح الاعتماد الذي يتحقق بذوره من أنها مقدمة ضمن صلاحية الاعتماد وأنها مستوفية لسائر الشروط التي طلبها العميل.[6]

2 - 2 التحصيل المستندي :

هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة و إعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة.

و تحذر الملاحظة أن في تحصيل المستندي أن التزام المصدر لا يتعدى التعهد بإرسال البضاعة كما أن المستورد لا يمكنه أن يستلم المستندات إلا بعد قبول الكمبيالة أو تسديد المبلغ.

و نلاحظ من الصيغة السابقة في التحصيل المستندي أن التنفيذ النهائي للعملية المالية يتم وفق صيغتين :

- المستندات مقابل الدفع.
- المستندات مقابل القبول.

أ) المستندات مقابل الدفع :

يستطيع المستورد أو البنك الذي يمثله أن يستلم المستندات و لكن مقابل أن يقوم بالتسديد الفعلي نقد مبلغ البضاعة.

ب) المستندات مقابل القبول :

يمكن للمستورد إن يستلم المستندات و يتم ذلك إلا بعد قبوله الكمبيالة المسحوبة عليه و تسمح له بالاستفادة من مهلة التسديد.

[6]- رشيد شلالي, مرجع سبق ذكره, ص49.

2 - 3 خصم الكمبيالة المستدلة :

هي إمكانية متاحة كي يقوم بتعبئة الكمبيالة التي تم سحبها على المستورد أو إذا كان الأمر في التحصيل المستندي يتمثل في التكليف الذي يعمل عليه بنك المصدر في تحصيل دين المصدر على مستورد فانه في حالة خصم الكمبيالات المستندة يطلب المصدر من بنكه أن يخصم له هذه الورقة أي أن يقوم بدفع قيمتها له و يحل محله في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق.[7]

المطلب الثاني : آليات تمويل المتوسط والطويل للتجارة الخارجية

1. قرض المشتري:

قرض المشتري هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها البنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض المستورد, حيث يستعمله هذا الأخير لتسديد بمبلغ الصفقة نقدا للمصدر, ويمنح هذا القرض لفترة تتجاوز ثمانية عشر شهرا (18). حيث يلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد والبنوك المعنية بإتمام عملية الفرض.[8]

إذن كل من المستورد والمصدر يستفيد من هذا النوع من القرض, حيث يستفيد المورد من تسهيلات مالية طويلة نسبيا مع استلامه الآني للبضائع في حيث يستفيد المصدر من تدخل هذه البنوك وذلك بحصوله على التسديد الفوري من طرف المستورد لمبلغ الصفقة.

يمنح قرض المشتري عادة لتمويل صفقات بمثل هذه الأهمية بالاعتماد على الأموال الخاصة للمستورد قد تعترضها بعض العوائق, كان لا يستطيع المستورد تخصيص مثل هذا المبلغ, والمصدر بذوره لا يمكنه أن ينظر كل هذه المدة الطويلة خاصة إذا تعلق الأمر بأموال هامة.

كذلك قرض المشتري يوفر مزايا أخرى للمصدر حيث عندما يقوم البنك بمنح هذا القرض فان المصدر يتحرر نسبيا من الخطر التجاري المرتبط بالصفقة التجارية المبرمة مع المستورد خاصة في حالة السماح له بفترة انتظار قبل السداد. كما يسمح له بالتخلص نهائيا من العبء المالي الذي يتم تحويله إلى البنك. حيث أن الأنظمة المختلفة

[7]- الطاهر لطرش, نفس المرجع السابق, ص120.

[8]- نفس المرجع السابق, ص123-124.

قد أتاحت المجال لظهور هيئات متخصصة وضيفتها تامين هذه القروض الموجهة لتامين الصادرات وعلى البنوك التي تقوم بمنح هذه القروض التقدم إلى هذه الهيئات لتامين هذه القروض.

أما فيما يتعلق بمعدل الفائدة المطبق على هذه القروض فيمكن أن نميز نوعين, معدل يخضع تحديد إلى بعض الشروط الخاصة ويطبق على جزء من القروض, ومعدا آخر يتحدد في السوق وهو يطبق على الجزء المتبقي من القرض.

1. قرض المورد :

هو عبارة عن قرض يمنحه البنك للمصدر لتمويل صادراته وهو قرض ناشئ بالأساس عن مهلة للتسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد, وبمعنى أخر عندما يمنح لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد إلى البنك لتفاوض حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه قرض لتمويل هذه الصادرات ولذلك, يبدو قرض المورد على انه شراء لديون من طرف البنك على المدى المتوسط.

ويختلف قرض المورد عن قرض المشتري في وجهين على الأقل, فإذا كان قرض المشتري يمنح للمستورد بواسطة من المصدر, فان قرض المورد يمنح المصدر بعدما ما منح هذا الأخير مهلة للمستورد, أما الوجه الثاني للاختلاف وهو المهم فيتمثل في أن قرض المشتري يتطلب إبرام عقدين, في حين أن قرض المورد يتطلب إبرام عقد واحد يتضمن بالإضافة إلى الجانب التجاري للصفقة شروط وطرف تمويلها, وهذا يعني انه يتضمن العقد المالي أيضا.

كذلك يتطلب قرض المورد قبول المستورد للكمبيالة المسحوبة عليه, وهذه الكمبيالة قابلة للخصم وإعادة الخصم لدى الهيئات المالية المختصة حسب الطرق والإجراءات المعمولة بها في كل دولة.

2. التمويل الجزافي :

يمكن تعريفه على انه العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن, وعملية التمويل الجزافي هي إذا آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة من الصادرات لفترات متوسطة, وبعبارة أخرى, يمكن القول انه هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات.فاهم خاصتين للتمويل الجزافي هما أن :

- ❖ هذه القروض تمنح لتمويل عمليات الصادرات ولكن لفترات متوسطة.

❖ مشتري هذا النوع من الديون بفقد كل حق في متابعة, المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة (أي ممتلكو هذا الدين) وهذا مهما كان السبب.

وفي الحقيقة فان الاستفادة من التمويل الجزافي تتيح للمصدر التمتع بعدد كبير من المزايا, يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي :

- أن المبيعات الآجلة التي قام بها المصدر, يستطيع أن يحصل على قيمتها نقدا.
- إن الحصول على هده القيمة نقدا يسمح للمصدر بتغذية خزينة وتحسين وضعية المالية
- تسمح للمصدر أيضا بإعادة هيكلة ميزانية وذلك بتقليص رصيد الزبائن مقابل زيادة رصيد السيولة الجاهزة
- التخلص من التسيير "الشائك" لملف الزبائن, حيث يتعهد بهذا التسيير البنك الذي قام بشراء الدين.
- تجنب التعرض للأخطار المحتملة و المالية و المرتبطة بطبيعة العملية التجارية.
- تجنب احتمالات التعرض إلى أخطار الصرف الناجمة عن تبادلات (تغيرات) أسعار الصرف بين تاريخ تنفيذ الصفقة و تاريخ التسوية المالية.

3. القرض التجاري الدولي :

هو عبارة عن آلية للتمويل المتوسط و الطويل الأجل للتجارة الخارجية و التي تتمثل في قيام المصدر ببيع سلعه إلى مؤسسات متخصصة أجنبية و التي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول إجراءات عقد تجاري و تنفيذه, و يتضمن هذا العقد الدفعات التي يقوم المستورد بدفعها إلى مؤسسة القرض التجاري و قسط الاستهلاك الخاص برأس المال الأساسي, إضافة إلى الفائدة و هامش خاص يهدف إلى تغطية الأخطار المحتملة, كما أن تسديد هذه الأقساط يمكن أن يكون تصاعديا أو تنازليا أو مكيفا مع شروط السوق.[9]

المطلب الثالث : معاملات التسوية في التجارة الخارجية

1) التسوية نقدا (الدفع تحت الطلب) :

➢ **الدفع الفوري (نقدا):**

[9]- نفس المرجع السابق, ص125-126.

النقود هي وسيلة الدفع الوحيدة تامة السيولة وهي الأكثر استعمالا من بين كل وسائل الدفع ببساطة في الوفاء بالالتزامات بل إن كل هذه الالتزامات تتحول في النهاية إلى هذه النقود, سواء بواسطة الخصم قبل تاريخ الاستحقاق أو بواسطة تسديد هذه الأوراق عند حلول هذا التاريخ وعلى خلاق وسائل الدفع الأخرى التي تصدرها أشخاص مختلفون فان النقود تصدر من طرف جهة معروفة ومنظمة هي النظام البنكي وهي تمكننا من الشراء الفوري.

- **بطاقة القرض:**

ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وتطورت كونها تجنب أصحابها من نقل السيولة الكبير, كما أنها توفر لصاحبها والمستفيد, وقد جعلت التطورات التكنولوجية من بطاقة القرض وسيلة دفع أكثر ضمانا لكل التحولات المالية والصفقات ذات المبالغ الصغيرة نسبيا, ففي الجزائر هناك بطاقات الاعتماد الدولية وتتمثل في بطاقة التأشير (visa) الدولية, لكنها تقدم لشرائح معينة من المجتمع كمدراء الشركات العامة, الوزراء, السفراء.....الخ, وهذا من اجل تخطية بعض المصاريف المرتبطة خصوصا بالبحث عن القرض التجاري في الخارج.[10]

2) التسوية عن طريق الأوراق التجارية:

تعتبر الأوراق التجارية من أهم وسائل الدفع في التجارة الخارجية. فهي أداة فعالة في المعاملات المصرفية والمالية تقوم مقام النقود في الوفاء من اجل تحسين المعاملات الخارجية ومن أهم هذه الأوراق الخارجية ما يلي :

[10]- الطاهر بطرش, المرجع السابق, ص37.

أولا :السفتجة

هي ورقة مكتوبة وفق لبيانات حددها القانون تتضمن أمر صادر من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بان يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد مبلغا معينا بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل لتعيين.

حيث تتضمن السفتجة في التجارة الخارجية كل من المصدر المستورد والمستفيد, وعادة ما يكون البنك الوسيط المعتمد له دور خصم مبلغ السفتجة لتقديمها للمصدر حتى قبل حلول تاريخ الاستحقاق, كما له حق تظهيرها من قبل بنك آخر وهذا ما يسمى التظهير لمستفيد آخر, فهي تحل محل النقود في التداول وهي قابلة لتداول عن طريق المناولة اليدوية.

وتعتبر السفتجة أهم الأوراق التجارية لأنها تتضمن جميع العمليات التي يدور حولها قانون الصرف وتفترض وجود ثلاث أشخاص :

أ) الساحب : هو من يحرر الورقة ويصدر الأمر الذي تتضمنه

ب) المسحوب عليه : وهو من يصدر إلية هذا الأمر

ت) المستفيد : وهو من يصدر الأمر لصالح[11]

- وضيفة السفتجة في التجارة الخارجية للمصدر والمستورد :

تعد أداة حماية وضمان للتعامل بهذه الورقة سواء كان هذا المصدر أو المستورد.

- بالنسبة للمصدر (البائع) : إن السفتجة لها وضيفتين مزدوجتين بالنسبة للبائع, في لها وضيفة حماية البائع في حالة عدم الدفع أو في حالة عدم قبول السفتجة من طرف المسحوب عليه كما لها أو تؤدي وظيفة أو أداة خصم الذين أي قيام البنك بسداد قيمة السفتجة مقدما إلى المستفيد مع اقتطاع من هذه القيمة نسبة تحدد حسب الاتفاق, وذلك في مقابل أن يقوم هذا المستفيد بنقل ملكية الورقة إلى البنك, وان يكزن ملتزم اتجاه البنك بسداد كامل قيمة هذه الورقة (السفتجة) في حالة إذا لم يسدد المسحوب عليه قيمتها إلى البنك.

[11]– عثماني كريمة القبول في السفتجة " مذكرة للحصول على ماجستير في العقود والمسؤولية جامعة الجزائر 2001-2002, ص12.

- بالنسبة إلى المستورد (المشتري) : تعتبر السفتجة أداة دفع وأداة ائتمان في الوقت نفسه حيث تحقق للمشتري اجل لدفع الذين وبمفهوم المخالفة المستورد يكون له الوقت الكافي بيع ما اشتراه فبل إن تقدم إليه السفتجة لدفع مبلغها.[12]

ثانيا :الشيك

هو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الشخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه (ويكون احد البنوك) بان يدفع بمجرد الاطلاع عليها مبلغا من النقود شخص ثالث هو المستفيد أو لإذنه أو للعامل.

- **أنواع الشيكات المتداولة في التجارة الخارجية**

باعتبار الشيك هو وسيلة أو طريقة دفع في التجارة الخارجية يمكن أن ياخد شكلين أو نوعين في هذا المجال :

أ) شيك المؤسسة : هو الذي يصدره المشتري ويسحب المتواجد في البنك (son compte bancaire), بأمر من البائع ولفائدة البنك يقوم بدفع الشيك, يمكن إيجاد مشكل عدم كفاية الرصيد فياخد في الاعتبار عدم كفاية الرصيد للتسديد ففي هذه الحالة تتدخل الدولة لحماية حساباتها المالية واعتمادها على قوانينها الداخلية فسن عقوبات صارمة على المشتري أو المخالف لهذا الإجراء.

ب) الشيك الذي يصدره البنك : هذا الشيك يصدره ويسحب على حساب بنك المورد, وفي هذه فان مشكل إصدار شيك بدون رصيد أن يثار لان بمجرد تقديم الشيك للبنك يتولى دفعه دون أي مشاكل.[13]

ت) **ثالثا : السند لأمر**

ث) هو ورقة تحرر بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة, وهو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين إلى شخص آخر في تاريخ الاستحقاق.

ج) أي هو وسيلة قرض حقيقية, حيث أن هناك اتتضار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه.

[12]– علودة نجمة دامية, دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية, مذكرة ماجستير في القانون الدولي للأعمال, جامعة تيزيوزو, 2014, ص60-60.

[13]- علودة نجمة دامية, دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية, مذكرة ماجستير في القانون الدولي للأعمال, جامعة تيزيوزو, 2014, ص 61.

من مزايا السند لأمر انه قابل لتحصيل قبل ميعاد الاستحقاق وقابل للتداول عن طريق التظهير, في حين أن عيبه في بطلانه في حالة نسيان بعض البيانات.[14]

3) التسوية عن طريق التحويلات المصرفية :

التسوية عن طريق التحويلات المصرفية وسيلة لدفع في التجارة الخارجية ومن أحدث الطرق للدفع عن بعد.

التحويل المصرفي :

هي الطريقة المصرفية الأكثر استعمالا على الصعيد الخارجي وهذا نظرا لسهولة استخدامها وسرعتها في الدفع حيث تتمثل في نقل الأموال من حساب إلى حساب آخر داخل نفس البنك, أو بين حسابين مفتوحين في بنكين مختلفين, سواء كان هذين الحسابين لشخص واحد أو شخصين مختلفين. وبذلك تتمثل العملية في ترصيد الحسابات حيث يجعل حساب المستورد مدين وحساب المصدر دائن, وتسمح هذه العملية بتحويل مبالغ ضخمة بأكبر سرعة. وتعد من أكثر الطرق استعمالا في تسوية المعاملات الخارجية.[15]

المبحث الثاني : مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية

عرفت السياسة التجارية الخارجية في الجزائر مراحل تطور مند الاستقلال تماشيا مع النظام الاقتصادي المتتبع وإستراتجية التنمية المنتهجة وضعف البنية التحتية مما أدى إلى ضعف الاقتصاد الوطني....وعليه وجدت الجزائر نفسها أمام فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية والانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي وسوف نتطرق إلى أهم مراحل التجارة الخارجية في للجزائر :

المطلب الأول :مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1963– 1970) :

تعتبر كأول مرحلة لتدخل الدولة في التجارة الخارجية خاصة من جانب الواردات, واتخذت في ذلك إجراءات تمثلت في مراقبة الصرف, التعريفة الجمركية, نضام الحصص كل ذلك من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية, وتحديد حجم الواردات من أجل الاقتصاد في العملات الصهبة, ووضع تعريفة جمركية, تشجيع استيراد السلع التجهيزية وتحد من استيراد السلع التي لا تلتزم عملية التنمية.

[14]- لطاهر لطرش, نفس المرجع, ص32-33.
[15]- الطاهر لطرش, نفس المرجع, ص19.

1) **التعريفة الجمركية:** أين وضع نظام خاص بالواردات يقوم على أساس مبدأ التمييز أولا بين سلع التجهييز, ويمنح لها الأفضلية, وسلع الاستهلاك ويفرض لها تعريفات جمركية عالية, كما يميز ثانيا بين السلع من حيث المنشأ بحيث يوفر معاملة تفضيلية لسلع بعض الدول.
2) **آليات الرقابة على الصرف:** يتولى البنك المركزي الرقابة على سعر الصرف, بحيث يتولى مهمة مراقبة حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر, وتكفل له هذه المهمة فرض رقابة مسبقة على أي تبادل خارجي ذو صلة بالسياسة المالية والنقدية للدولة, إلا أن افتقاد هذه الرقابة إلى السلطة اتخاذ القرار والاستقلالية جعلها مجرد إجراء شكلي ليس له تأثير على قرارات الاستيراد.
3) **آليات النظام الموقفي للواردات:** بموجب المرسوم رقم 63 / 188 المؤرخ في 06 / 05 / 1963 نص في أحد مواده على حصر السلع المستوردة, حيث يحتوي على منتجات معينة ونميز هنا بين قائمتين, قائمة المواد المحظورة استيرادها, وقائمة المواد مسموح استيرادها, وكان الهدف من هذا الإجراء:

- إعادة توجيه الواردات.
- كبح الواردات المالية والحفاظ على العملة الصعبة.
- حماية الاقتصاد الوطني وتحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.

المطلب الثاني :مرحلة احتكار الدولة لتجارة الخارجية (1971– 1988) :

بدا هذا النظام في السبعينات حيث كان احتكار التجارة الخارجية بصفة شبه تامة للمؤسسات تابعة للدولة, أين استخدمت هذه الأخيرة مجموعة من الوسائل تمثلت في منح حق الاحتكار للمؤسسات العمومية, والرخص الإجمالية للاستيراد التي ثم استبدالها فيما بعد ميزانية العملة الصعبة, والهدف من ذلك هو التحكم أكثر في التدفقات التجارية وجعلها تساير السياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة[16]ابتدءا من 1971 ثم إقرار مجموعة من السياسة تنص على احتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية كل واحد حسب المنتج الذي تتخصص فيه حيث كانت 80% من الواردات تحت احتكار المؤسسات العمومية.

[16]– نوري منير–ط.د بونوة سمية،النمذجة القياسية للانعكاسات السياسية التجارية على حجك واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، جامعة شلف الجزائر، تاريخ النشر 29/ 10 / 2018, ص124- 125.

وفي بداية سنة 1978 تم إقصاء كل الخواص في مجال التصدير, وتم حضر الاستيراد من قبل الخواص تحث أي ظرف وحل كل مؤسسات التصدير والاستيراد الخاصة بقوة القانون وتم حضر الوساطة في عمليات التجارة الخارجية, خضعت معدلات التعريفية الجمركية إلى تعديلات سنة 1973, وتعديل آخر سنة 1986.

1. تعديلات التعريفة الجمركية لسنة 1973.:

تم إلغاء تصنيف البضائع حسب المناطق الجغرافية, لتصبح التعريفة الجمركية لسنة 1973 تثمل في تعريفة القانون العام والتي تطبق على منتجات الدولة المانحة للجزائر شرط الدولة الأولى بالرعايا وتعريفة خاصة تطبق على الدولة التي لها مع الجزائر أفضليات تجارية متبادلة لاسيما دول المغرب العربي.

كما تم تغيير معدلات الرسوم الجمركية حيث فرضت على السلع الكمالية معدلات مرتفعة قدرت بين 40%, 70%, 100% والسلع الوسيطة معدلات منخفضة 10% معدل العادي 25% ومرتفع 40%, أما سلع التجهيز والمنتجات الصيدلية قد منح بالإعفاء للبعض منها وبرسوم جمركية جد منخفضة بمعدل 03%.

ولقت تغطية عجز الصندوق المحلي من المواد الأولية ثم إعفاء هذه الأخيرة من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج المطبق عند الاستيراد سنة 1975[17]

تعديلات التعريفية الجمركية لسنة 1986: تضمنت التعريفة الجمركية لسنة 1986 أكبر عدد من المعدلات 19 معدلا وأعلى النسب المفروضة عند الاستيراد 100%, 120% وهذا مند إنشاء أول تعريفة جمركية سنة 1963 فمعدلات التعريفة الجمركية الجزائرية عرفت تطورا تصاعديا.

إن الهدف من التعريفة الجمركية لسنة 1986 (أكبر) عدد الما الحصول على موارد أولية غير النفطية لتغطية عجز الميزانية بعد انخفاض المعتبر للجباية البترولية حيث 28% من الموارد الإجمالية لسنة 1986 معفاة من الحقوق الجمركية, و31% منها خضعت لمعدل 03% و40% من الواردات خضعت لمعدلات ما بين 04 – 45% وفي فترة مراقبة واحتكار الدولة للتجارة الخارجية بداية من سنة 1978 عملت الحكومة الجزائرية إلى فرض نضام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء. [18](PA 6)

[17]– نفس المرجع السابق ص125.

[18]–د.طالب دليلة, أستادة محاضرة أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ضل التطورات العامية الراهنة مجلة مجلة نماء الاقتصاد والتجارة العدد الثالث جوان 2018, ص05.

المطلب الثالث :مرحلة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية :

1) تحرير التجارة الخارجية ابتدءا من 1986:

بعد الأزمة البترولية التي عرفتها الأسواق العامية سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول وتدهور قيمة الدولار الأمريكي وأيضا زيادة عبئ المديونية الخارجية, وكذا ضغط المنظمات الدولية, عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية بحيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي لذلك مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية ما بعد 1986 بفترتين:

2) قترة التحرير المقيد للتجارة الخارجية قبل 1994:

عملية التحرير بدأت مع صدور المرسوم رقم 37 - 91 المؤرخ في فبراير 1991 والمرتبط أساسا برفع القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد, مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط بهدف الربح,الأمر الذي أدى إلى انخفاض المداخيل من العملية الصعبة فنظرا للفوضى التي عرفتها التجارة الخارجية للجزائر بسبب الإجراءات الغير مدروسة في تقديم تراخيص الاستيراد إلى ضبط وتنظيم عملية تحرير التجارة الخارجية من خلال إصدارها للتعليمة الحكومية التي تحمل رقم 625 الصادرة في 18 أوت 1992, بحيث كان الهدف منها حماية المنتوج الوطني.

من أهم النتائج التي ميزت مرحلة العودة إلى الرقابة على التجارة الخارجية (1991 – 1993) هو انخفاض في المديونية نتيجة ارتفاع في إيرادات المحروقات بحيث بلغت المديونية 28.38 مليار دولار عام 1991 ثم انخفضت إلى 26.68 مليار دولار إلى أن بلغت 25.72 مليار دولار عام 1993.[19]

3) مرحلة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد 1994:

في ظل برامج الإصلاح مع المؤسسات الدولية تم اتخاذ عدة تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية حيث تم إلغاء الحضر والقيود الكمية على الواردات, إلغاء قاعدة تمويل بعض الواردات (أصبحت مند 2002 05% بالنسبة للمواد الأولية والمواد التجهيز 15% بالنسبة للمواد الوسطية و30% بالنسبة للمواد الاستهلاكية النهائية).

[19]– نفس المرجع السابق, ص06.

المبحث الثالث : واقع السياسة التجارة الخارجية في الجزائر

لقد عرفت منظومة التجارة الخارجية في الجزائر تحولات كانت انعكاسا لتطور الاقتصاد الوطني. كما تمثلت في قيمة الصادرات والواردات كما تغيرات شهدها النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى مساهمة التجارة الخارجية في ذلك.

المطلب الأول : هيكل الصادرات والواردات في الجزائر خلال السنوات (2015-2018)

1) المؤشر العام :

سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال السنوات (2015-2018)

الجدول رقم: 01 الصادرات والواردات في الجزائر خلال السنوات

	2015		2016		التطور	2016	
	الدينار	الدولار	الدينار	الدولار		الدينار	الدولار
الواردات	5 193 460	51 702	5 154 777	47 089	-8,92	5 154 777	47 089
الصادرات	3 481 837	34 668	3 286 589	30 026	-13,39	3 286 589	30 026
الميزان التجاري	-1 711 623	-17 034	-1 868 188	-17 063	-	-1 868 188	-17 063
نسبة التغطية	67		64			64	

	2017		التطور	2017		التطور
	الدينار	الدولار		الدينار	الدولار	
الواردات	5 111 297	46 059	2,19	5 387 655	46 197	0,3
الصادرات	3 904 715	35 191	17,2	4 800 538	41 168	16,98
الميزان التجاري	-1 206 582	-10 868	-	-587 117	-5 029	-
نسبة التغطية	67			89		

المصدر : المركز الوطني لمعلومات إحصائيات الجمارك

الشكل رقم :04 تطور التجارة الخارجية الفترة: 2015-2016

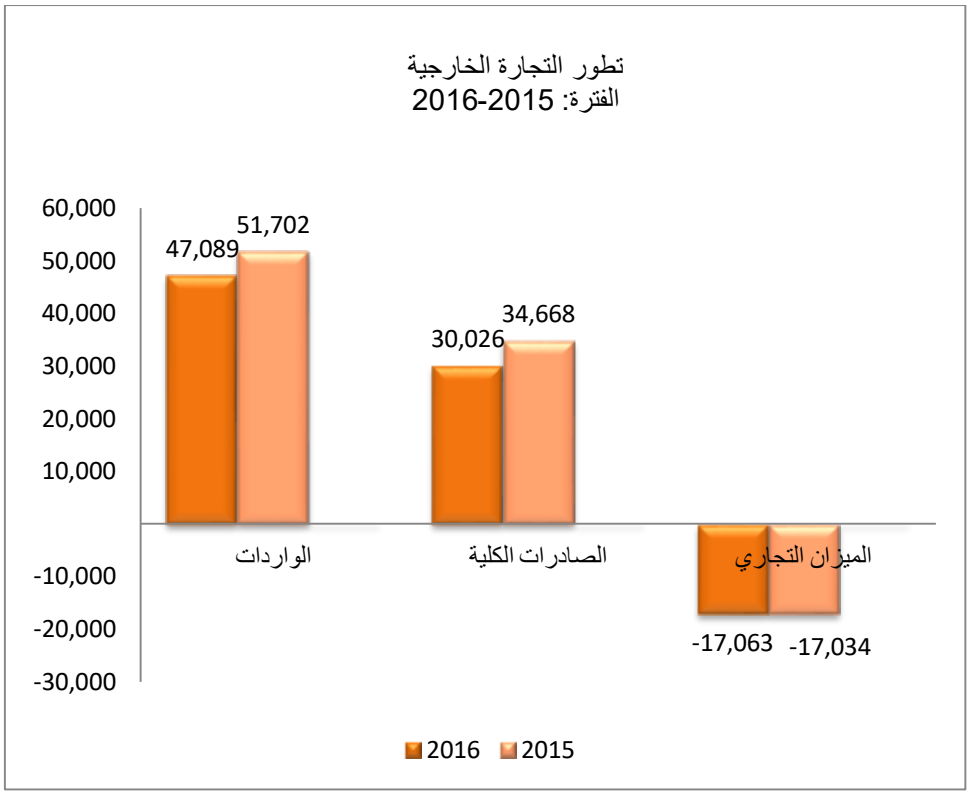

المصدر : المركز الوطني لمعلومات إحصائيات الجمارك

الشكل رقم: 05 تطور التجارة الخارجية الفترة 2016-2017

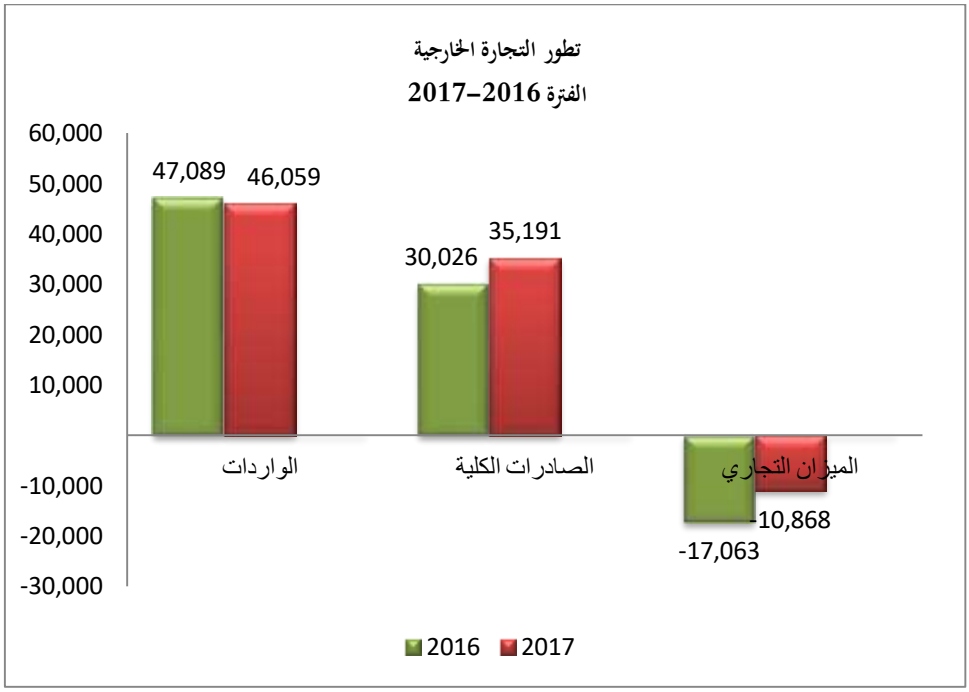

المصدر : المركز الوطني لمعلومات إحصائيات الجمارك

الشكل رقم: 06 تطور التجارة الخارجية الفترة: 2017-2018

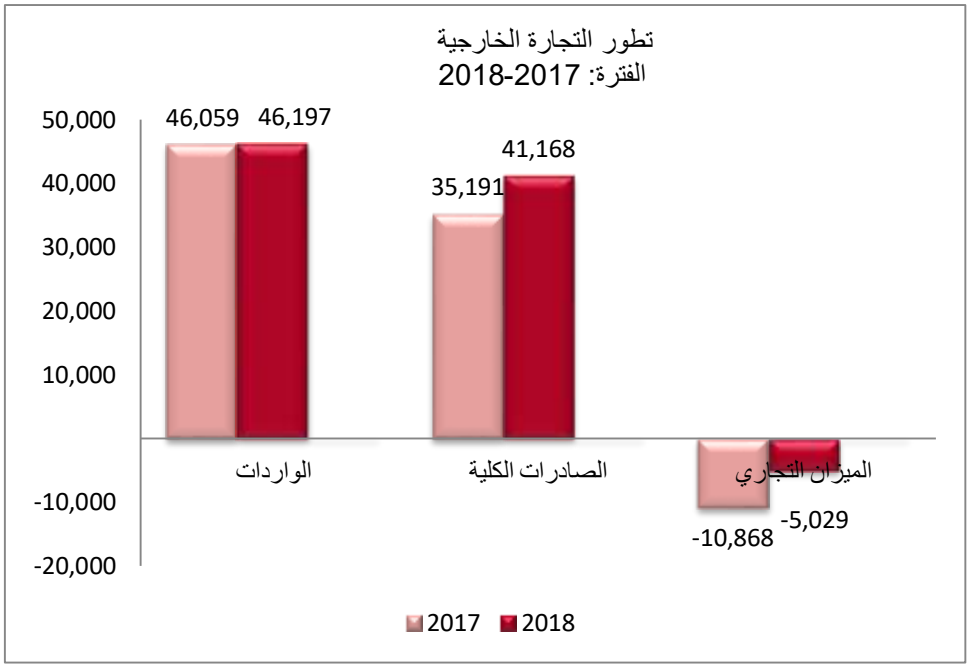

المصدر : المركز الوطني لمعلومات إحصائيات الجمارك

الملاحظة من خلال الشكل أعلاه أن الميزان التجاري الجزائري حقق رصيدا سالبا خلال السنوات 2015, 2016, 2017, 2018 حيث بلغ على التوالي 17034 مليون دولار, 10868 مليون دولار, 5021 مليون دولار, 5021 مليون دولار وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول حيث انخفض إلى أدنى مستوياتها في السنوات الأخيرة مما نتج عنه أزمة اقتصادية عصفت ببرامج التنمية بالبلاد, حيث انخفض سعر البترول إلى مادون 50 دولار مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت حوالي سنتي 2015 و 2016 على التوالي حوالي 34668 مليون دولار, 30026 مليون دولار أي بانخفاض قدر ب 13.39% وهدا ما يدل على مدى هشاشة الاقتصاد الوطني وتأثره الشديد بالصادرات النفطية, بينما شهدت السنوات 2017 و 2018 ارتفاع في حجم الصادرات لتبلغ على التوالي 35191 مليون دولار, 41168 مليون دولار أي بزيادة تقدر ب 16.98%مقارنة بنتائج سنة 2017.

كما تميزت فترة ما بين (2015- 2016) بانخفاض معتبر في قيمة الواردات حيث سجلت قيمة الواردات سنة 2015 انخفاضا قدر ب 51702 مليون دولار ليتواصل هذا الانخفاض خلال سنتي 2016 و2017 أين سجلتا على التوالي 47089 ويرجع انخفاض الواردات إلى الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الوطني جراء تداعيات الصدمة النفطية, مما كانت له انعكاسات سلبية عل انخفاض حاد في قيمة الصادرات وتسجيل عجز كبير في الميزان التجاري, مما استوجب كبح قيمة الواردات لمواجهة الأزمة, من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها, نذكر منها :

- سياسة التعويم المحكوم للدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية المعتمدة من طرف البنك الجزائري.
- تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نضام رخص الاستيراد, وكذلك حضر بعض المنتجات.
- إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا.

إلى أن ارتفع حجم الواردات سنة 2018 بقيمة 46197 مليون دولار أي زيادة طفيفة تقدر ب 0.30%مقارنة بنتائج سنة 2017.

2) الهيكل السلعي للصادرات والواردات في الجزائر الفترة (2017 – 2018)

أ) الواردات حسب مجموعة المنتجات الفترة : سنة 2017-2018 :

عرفت الوردات الجزائرية ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.30%خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017, حيث ارتفعت من 46.06 مليار دولار أمريكي إلى 49.19 مليار دولار أمريكي.

يظهر توزيعها حسب مجموعة المنتجات لسنة 2018 والمبين في الجدول أسفله, ارتفاعا لمجموعات " السلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية " بحصص تصل نسبتها على التوالي 1.60% و 14.63%, وكذلك انخفاضا فيما يخص " السلع الموجهة لأداة الإنتاج " بنسبة 4.36%, " وسلع المعدات " بنسبة 4.18%.

الجدول رقم: 02 الواردات حسب مجموع المنتجات الفترة: سنة 2017-2018

مجموع المنتجات	عام 2017		عام 2017		التطور
	القيم	الهيكل	القيم	الهيكل	
السلع الغذائية	8 438	18,32%	8 573	18,56%	1,60%
السلع الموجهة للانتاج	14 504	31,49%	13 872	30,03%	-4,36%
سلع المعدات	14 606	31,71%	13 996	30,30%	-4,18%
سلع الاستهلاكية	8 511	18,48%	9 756	21,12%	14,63%
مجموع الواردات	46 059	100%	46 197	100%	0,30%

المصدر: المركز الوطني لمعلومات إحصائيات الجمارك

الشكل رقم: 07 الواردات حسب مجموع المنتجات الفترة: سنة 2017-2018

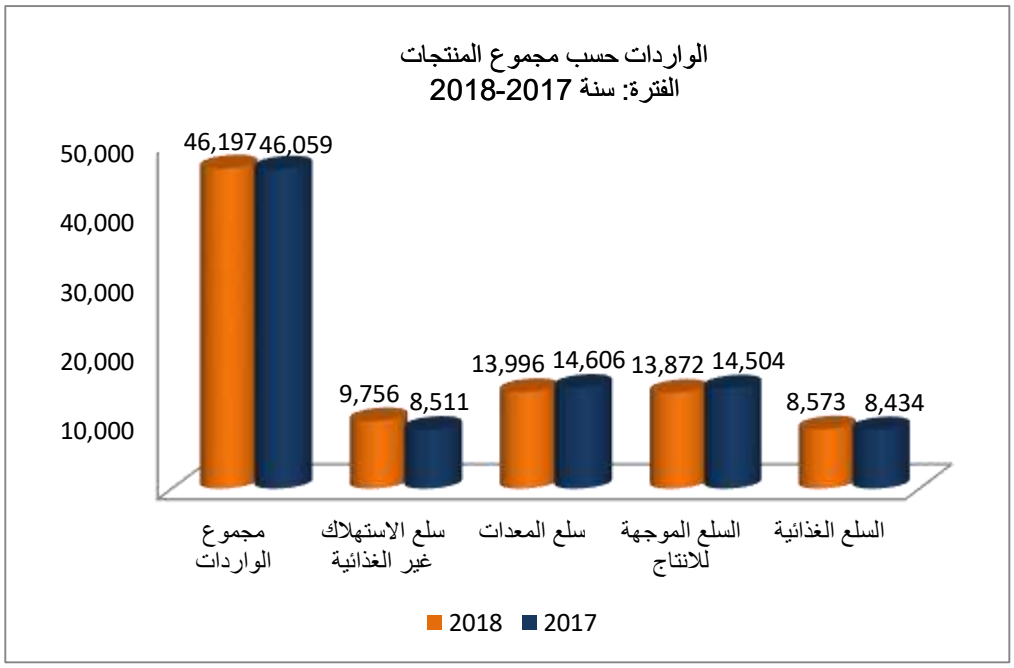

المصدر : المركز الوطني لمعلومات إحصائيات الجمارك

ب) الصادرات حسب مجموعة المنتجات الفترة (2018 – 2017) :

تمثل المحروقات أساس صادراتنا إلى الخارج خلال سنة 2018 بحصة 93.13% من القيمة الإجمالية لصادرات, بزيادة قدرها 15.26%مقارنة بسنة 2017.

أما بالنسبة للصادرات " خارج المحرقات " التي لا تزال هامشية والتي تقدر نسبتها 6.87%من القيمة الإجمالية للصادرات أي ما يعادل 2.83 مليار دولار, فقد سجلت زيادة قدرها 46.13%مقارنة بسنة 2017.

مجموعة المواد التي يتم تصديرها خارج المحروقات تشمل أساسا :

- ❖ المنتجات النصف مصنعة التي تمثل حصة 5.45%من الحجم الإجمالي للصادرات, أي ما يعادل 2.24 مليار دولار أمريكي .
- ❖ المواد الغذائية بحصة 0.91% أي بقيمة 373 مليون دولار أمريكي.

- سلع المعدات الصناعية بحصة 0.22% أي بقيمة 90 مليون دولار أمريكي.
- المواد الخام والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص تقدر على التوالي ب 0.22% و 0.08%.

الجدول رقم: 03 الصادراتحسب مجموع المنتجات الفترة: سنة 2017-2018

الحجم بالمليون دولار

السنوات	2017	2018	التطورات
السلع الغذائية	349	373	%6.88
الطاقة ومواد التشحيم	33261	38338	%15.26
المواد الخام	73	92	%26.03
نصف المواد	1410	2242	%59.01
سلع المعدات الزراعية	0.29	0.3	%
سلع المعدات الصناعية	78	90	%15.38
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	20	33	%65.00
إجمالي الصادرات	35191	41168	%16.98

المصدر : المركز الوطني لمعلومات إحصائيات الجمارك

3) تطور التجارة الخارجية في الجزائر من خلال المناطق الاقتصادية :

فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال سنة 2018, تبين الجداول المرفقة بوضوح أن معظم مبادلاتنا الخارجية ما زالت مرتكزة على شركائنا التقليدين.

في الواقع, تستحوذ كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والاتحاد الأوروبي على أكبر حصة في مجال التعاملات والتي تقدر على التوالي بنسبة 59.3% من وارداتنا و 74.35 من صادراتنا.

الجدول رقم: 04 تطور التجارة الخارجية في الجزائر من خلال المناطق الاقتصادية

المناطق الاقتصادية	الواردات بالمليون دولار أمريكي			الصادرات بالمليون دولار أمريكي		
	السنة		التطور	السنة		التطور
	2017	2018		2017	2018	
دول الاتحاد الأوروبي	20 298	21 099	3,95	20 386	23 386	16,03
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	5 953	5 837	-6,56	6 465	6 950	7,5
الدول الأوروبية الأخرى	1 910	1 542	-19,27	40	40	0,00
دول امريكى الجنوبية	3 209	3 546	10,5	2 530	2 660	5,14
آسيا	12 369	11 557	-6,56	3 595	5 351	48,85
أوقيانوسية	-	-	-	71	-	-
الدول العربية	1 542	1 904	23,48	799	712	-10,89
الدول المغاربية	592	546	-7,77	1 273	1 669	31,11
الدول الأفريقية	186	166	-10,75	103	132	28,16
المجموع	46 059	46 197	0,3	35 191	41 168	16,98

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك CNIS

أ) الاتحاد الأوروبي :

تبقى دول الاتحاد الأوروبي دائما الشريك الرئيسي للجزائر, بحصص تصل نسبها على التوالي 45.67% من الواردات و 57.46% من الصادرات.

كما سجلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي زيادة قدرت ب 3.95%مقارنة بنسبة 2017, حيث ارتفعت من 20.29 دولار أمريكي في 2017 إلى 21.10 مليار دولار أمريكي في 2018 نفس الشيء بالنسبة لصادرات الجزائر نحو هذه البلدان حيث تم تسجيل ارتفاع بقيمة 3.27 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 16.03%.

يمكننا التمييز كذلك أن زبوننا الرئيسي ضمن هذه المنطقة الاقتصادية هو ايطاليا والتي تمتص أكثر من 13.26% من مبيعاتنا إلى الخارج, تليها اسبانيا ب 10.83%ثم فرنسا ب 10.02%.

أما بالنسبة للممولين الرئيسين, تحتل فرنسا المرتبة الأولى لدول الاتحاد الأوروبي ب 10.35% تليها ايطاليا واسبانيا بحصة 07.91% و 07.65% من إجمالي إرادات الجزائر حلال سنة 2018.

ب) دول منظمة التعاون والتنمية (خارج الإتحاد الأوروبي):

تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوروبي) في المرتبة الثانية بحصة تقدر ب 12.64% من واردات الجزائر البلدان, و 16.88% من صادرات الجزائر نحو هذه البلدان.

وبالمقارنة مع هذه سنة 2017, تجدر الإشارة إلى تسجيل زيادة في الصادرات مع هذه الدول من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوروبي), حيث ارتفعت من 6.46 مليار دولار أمريكي في 2017 إلى 6.95 مليار دولار أمريكي في سنة 2018.

أي ما يعادل 07.50%في حين تم تسجيا انخفاض طفيف في واردات الجزائر من هذه الدول بقيمة 116 مليون دولار أمريكي, أي ما يعادل (01.95%).

كما نلاحظ أيضا أن أهم المبادلات التجارية بين الجزائر وهذه المنظمة أنجزت مع الولايات المتحدة, تليها تركيا مع نسب تقدر على التوالي ب 03.52% و 05%بالنسبة للواردات من هذه الدول, و 09.37% و 05.63%بالنسبة للواردات من هذه الدول, و09.37% بالنسبة للصادرات نحو هذه البلدان.

ج) باقي المناطق:لا تزال المبادلات التجارية بين الجزائر وبقية المناطق تتسم بنسبة منخفضة.

- ❖ الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية مع باقي البلدان الأوروبية (خارج الاتحاد الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية) يظهر تراجعا في حصتها في السوق بما يقارب 19%مقارنة مع سنة 2017, حيث تراجعت من 01.95 مليار دولار أمريكي في سنة 2017 إلى 01.58 مليار دولار في سنة 2018.
- ❖ تسجيل دول " أسيا " زيادة بنسبة 05.91% حيث ازدادت من 15.96 مليار دولار أمريكي إلى 16.91 مليار دولار أمريكي لنفس الفترات.
- ❖ تسجيل حجم التبادل التجاري مع دول المغرب العربي (UMA) ارتفاعا ملموسا بما يقارب 18.78 مقارنة بسنة 2017, حيث ارتفع من 01.86 مليار دولار أمريكي في سنة 2017 إلى 02.21 مليار دولار سنة 2018.

د) دول منظمة التعاون والتنمية (خارج الإتحاد الأوروبي):

تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوروبي) في المرتبة الثانية بحصة تقدر ب 12.64% من واردات الجزائر البلدان, و 16.88% من صادرات الجزائر نحو هذه البلدان.

وبالمقارنة مع هذه سنة 2017, تجدر الإشارة إلى تسجيل زيادة في الصادرات مع هذه الدول من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوروبي), حيث ارتفعت من 6.46 مليار دولار أمريكي في 2017 إلى 6.95 مليار دولار أمريكي في سنة 2018.

أي ما يعادل 07.50%في حين تم تسجيا انخفاض طفيف في واردات الجزائر من هذه الدول بقيمة 116 مليون دولار أمريكي, أي ما يعادل (01.95%).

كما نلاحظ أيضا أن أهم المبادلات التجارية بين الجزائر وهذه المنظمة أنجزت مع الولايات المتحدة, تليها تركيا مع نسب تقدر على التوالي ب 03.52% و 05%بالنسبة للواردات من هذه الدول, و 09.37% و 05.63%بالنسبة للواردات من هذه الدول, و09.37% بالنسبة للصادرات نحو هذه البلدان.

هـ) باقي المناطق:

لا تزال المبادلات التجارية بين الجزائر وبقية المناطق تتسم بنسبة منخفضة.

- ❖ الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية مع باقي البلدان الأوروبية (خارج الاتحاد الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية) يظهر تراجعا في حصتها في السوق بما يقارب 19%مقارنة مع سنة 2017, حيث تراجعت من 01.95 مليار دولار أمريكي في سنة 2017 إلى 01.58 مليار دولار في سنة 2018.
- ❖ تسجيل دول " أسيا " زيادة بنسبة 05.91% حيث ازدادت من 15.96 مليار دولار أمريكي إلى 16.91 مليار دولار أمريكي لنفس الفترات.
- ❖ تسجيل حجم التبادل التجاري مع دول المغرب العربي (UMA) ارتفاعا ملموسا بما يقارب 18.78 مقارنة بسنة 2017, حيث ارتفع من 01.86 مليار دولار أمريكي في سنة 2017 إلى 02.21 مليار دولار سنة 2018.

- أما المبادلات التجارية مع البلدان العربية (خارج اتحاد المغرب العربي) فقد سجلت ارتفاعا مقارنة مع سنة 2017, حيث ارتفعت قيمة حجم التبادل التجاري مع هذه الدول من 02.34 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 02.62 مليار دولار أمريكي, أي ما يعادل 11.75%
- وأخيرا سجلت المبادلات التجارية مع البلدان الأمريكية ارتفاعا قدر ب 08.14%مقارنة بسنة 2016, حيث ارتفعت قيمته من 05.74 مليار دولار أمريكي في سنة 2017 إلى 06.21 مليار دولار أمريكي في سنة 2018.

المطلب الثاني: مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي الجزائري.

التجارة كمحرك للنمو:

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي لما تتضمنه من تدفق للسلع والخدمات من وإلى الدولة وما تخلفه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي وكانت دنيس روبرتنسون أول من أشار إلى أن الصادرات هي محرك للنمو وذلك في مقالة نشرها عام 1940 وبعدها حاول نوركسه أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت, محرك للنمو في الاقتصاد المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع العشر وقت مبكر من السبعينات من القرن الماضي, وضح Blassa 1971 وغيره من الاقتصاديين درجة الارتباط بين الصادرات والتنمية وبين الدراسات بأن الدول التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى النمو سريع في الاقتصاد كما أن الأقطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل إلى أن تنمو مستورداتها بسرعة أيضا La Wane[20]CeandWinsteim 1999

أهمية التصدير بالنسبة للاقتصاد الجزائري:

يساهم التصدير في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة حيث أن الطلب المحلي غير كافي وقادر على تحقيق هدف النمو المتواصل وبتالي فإن زيادة نمو الصادرات الإجمالية بصفة عامة والصادرات غير النفطية بصفة تعد العنصر الوحيد القادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة تساهم في خلق فرص عمل جديدة نتيجة اتساع وتنامي نطاق الأسواق المستهدفة من سوق محلي محدود إلى أسواق عالمية مترامية الأطراف ومتعددة الأذواق.

[20]- بهلول مقران علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970 - 2005 مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر 03, 2010 - 2011, ص06

تعد القطاعات التصديرية مجالا خصبا لتوليد الوظائف فالتصدير يرتبط ارتباطا وثيقا بالبطالة لأنه يسمح بفتح مجالات إنتاج جديدة تساهم في زيادة الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل فعلى سبيل المثال التوضيح كل زيادة بمليار دولار من الصادرات غير النفطية يعني حوالي 74 مليار دينار جزائري وباعتبار أن متوسط الأجور نحو 15% من إجمالي قيمة المنتجات.

يعد الاقتصاد الوطني الكثير من العملات الأجنبية جراء الاعتماد المتزايد عللا استيراد المواد الأولية والآلات لتجهيز لتجهيز المشاريع الاستثمارية المحلية لذلك تزداد الحاجة الملحة للتصدير حتى يتم تعريفه آثار هذا التمويل بالعملات الأجنبية.

تعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حيث ترتبط الصادرات والاستثمار بعلاقة تشابكية تبادلية.

إن تنويع الصادرات يحقق بالضرورة تقليص العجز في الميزان التجاري للصادرات خارج قطاع النفط الذي يسجل عجزا مزمنا قدره 38 مليار دولار سنة 2009.[21]

قاسمي لخضر, "أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2013 – 2014, ص74

مكانة الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري:

يتميز الاقتصاد الجزائري بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها منها ما هو نتيجة عملية تطور تاريخي, معقد, أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها, وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في تخلف الاقتصادي للدول المتقدمة ومنها ما هو ناتج للعلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول وتعتبر

[21]– قاسمي لخضر, "أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2013 – 2014, ص74.

الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تتمثل المحروقات نسبة 99% من صادراتها وبالتالي يخلق العرض والطلب مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها.[32]

الجدول رقم: 05 تطور النمو الاقتصادي في الجزائر سنة (2015 – 2018)

الستة	النمو الاقتصادي %
2015	%03,9
2016	%04
2017	%01,4
2018	%04

Source : Word Bank .data

يوضح الشكل تدهور النمو الاقتصادي في الجزائر من سنة 2015 إلى غاية 2018 حيث تميزت بثلاث مراحل:

- **الفترة من 2015 – 2016:**

حيث عرف النمو الاقتصادي في هذه الفترة انتعاشا ليصل إلى 03.9%سنة 2015 ذلك راجع لتطور المحروقات والناتج المحلي الخام ليرتفع نسبيا سنة 2016 إلى 04% واستقرار النمو غير النفطي.

[32]– محمد رملي, الخضر عدوكة, الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر, مجلة روى اقتصادية جامعة الشهيد محمد لخضر, الوادي الجزائر العدد (09) ديسمبر ص17.

- **الفترة من 2016 – 2017:**

نلاحظ أن النمو الاقتصادي في حالة انخفاض بعد ما كان 04% في 2016 عاد في حالة انخفاض 2017 هذا راجع لانخفاض أسعار النفط وتغيرات في الجباية البترولية والنمو الاقتصادي وباختلاف أنواعها ومتغيرات الجباية لاسيما الضرائب المباشرة أو الرسم على الرقم الأعمال حيث يبقى تأثير الرسوم والطابع ضعيف جدا.

- **الفترة من 2017 – 2018:**

عرفت انتعاشا في هذه الفترة بنسبة 04% حيث تبقى نسبة النمو الاقتصادي للجزائر بعيدة عن المستوى الذي يسمح لها بتجاوز الركود حسب الخبراء الاقتصاديين وعرفت هذه الفترة أيضا ارتفاع الناتج المحلي غير النفطي للجزائر.

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي تأثير الواردات:

تؤثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال الواردات حيث تعتمد إستراتيجية أي دولة على ضرورة فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة بغية حماية المنتجات والصناعات المحلية من التدهور أمام تنافسية الأسعار والنوعية ولكن يترتب على هذا الإجراء آثار سلبية جانبية فالمزيد من قرض الرسوم الجمركية أمام حركة المنتجات الصناعية والرفاهية الاقتصادية, من جهة الاستهلاك فإن فرض ضرائب على الاستيراد تعمل على رفع أسعار المنتجات المستوردة, وتقليل تشجيع استيرادها, كما تعمل على رفع أسعار الواردات ارتفاعا جزئيا للأسعار المواد المحلية المنافسة, ويعدل, بذلك هيكل الأسعار النسبية, للإنتاج المحلي, وهكذا فإن ضرائب الاستيراد تشكل مصدر للإرادات الضريبية للدولة, وكذلك تشكل وسيلة للتشجيع إعادة تعيين الحصص من المصادر الإنتاجية, ولكن فوق ذلك, فإن ارتفاع الأسعار هذا ينعكس على مستعملي هذه المنتجات قي شكل ضرائب خفية سواء تعلقت بالاستهلاك المتوسطي أو النهائي.

أما من جهة الإنتاج فعند خضوع المنتجات المستوردة لضريبة ترفع أسعارها, وهذا ما يجعل المنتجين المحليين للمواد المنافسة, يرفعون أسعارهم جزئيا وهكذا يمكننا أخد نسب الضريبة على المنتجات المستوردة كتخمين للارتفاع في

الأسعار الاسمية للمنتجات المحلية المنافسة الناجمة عن السياسة التجارية هذا ما نسميه اتفاق نسبة الحماية الاسمية للمنتجين المحليين.[33]

المطلب الثالث: العوامل المتحكمة في التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف, فهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

1. عوامل طبيعية:

1-1 سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي إلى التركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية, بحيث تتخلص صادرات عدد كبير من دول العالم في شكل سلعة واحدة أو سلعتين, فالدول التي أخد فيها هذا التركيز في مصادر الثروة شكل الموارد الأولية صناعية, أدخلت كثيرا من التنويع على صادراتها, بينما الدول التي أخد فيها هذا التركيز شكل موارد أولية زراعية وإنتاج غذائي, لم يستطع أن يسلك نفس السبيل خاصة وأنها كانت في مرحلة مبكرة من تاريخها خاضعة للاستعمار الأجنبي.[34] أي العديد من الدول تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والعديد,

[33]- المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية, المجلد 03, العدد 02, 2016.

[34]- زينب حسين عوض الله, العلاقات الاقتصادية الدولية, الدار الجامعية, الإسكندرية, 1998, ص48.

وتزايد أهميتها باعتبارها منتجة لهاته المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.

1-2 حجم الدول أو المساحة الجغرافية التي تشغلها والذي يؤثر في التجارة الخارجية لها عن طريق تأثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدول بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير.

1-3 المناخ: له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة, من حيث التباين في درجات الحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة من دولة إلى أخرى, إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي, فقد أصبح من الممكن إحداث تغيير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة, إضافة إلى إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية.

عوامل اقتصادية:

2-1 التكاليف والأسعار: بمعنى مدى ما يتكلفه كل عنصر من هذه العناصر الداخلية في التجارة وفي ضوئها تتحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم, حيث أن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها, فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من الأخرى ذات التكاليف والأسعار المرتفعة, أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية بسرعة كأحد العوامل المؤثرة على الطلب.

2- 2 الجودة: يرتبط هذا العامل بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل هناك فروقا غي الجودة لذات السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العالم.

2 - 3 التخزين: كلما كانت السلعة قابلت للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية, كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا

النوع من السلع, نظرا للوقت الذي يستغرقه نقل السلع وما يترتب عليه من تلقها إذا كانت خواصها لا تسمح بالبقاء فترة أطول.

2 - 4 التمويل: أي التبادل بين الدول وبعضها يعتمد على التمويل, فإذا وجدت المؤسسات المالية والبنوك على مستوى العالم, فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات, أما إذا لم توجد بنوك أو معاملات مصرفية بين الدول فإن هذا يقلل من حجم التبادل التجاري.

2 – 5 الندرة النسبية: بمعنى عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب مع احتياجاتها الخاصة فالتفاوض بين المعروض والمطلوب من مختلف السلع والخدمات يولد حاجة الدولة لاستيراد حاجاتها أو تصدير ما يفيض عن حاجتها.

2 – 6 الرواج والكساد الاقتصادي: فالرواج الاقتصادي يؤدي إلى إنعاش الطلب على مختلف منتجات الدول, وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية, بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد اقتصادي.

2 – 7 نفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية, حيث أن التقدم العلمي في قطاع النقل وانخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالي يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية بإدخال سلع جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها تداولا مربحا.

1. عوامل أخرى:

3 – 1 الظروف السياسية: يلعب العامل الأساسي دورا كبيرا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا وتجنب مناطق الإضراب السياسي والحروب التي تهدف فيها مصالح المتعاملين.

3 – 2 الإجراءات الإدارية: ويقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول أو خروج السلعة وهي تعطل وصول السلعة إلى المستهلك, فكلما كانت الإجراءات سهلة وميسرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة.

3 – 3 القوانين والتشريعات: يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات ولوائح ترسمها أجهزة الدولة, تعمل على تنفيذه بدرجة أو أخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي توجه على المستوى العالمي.

3 – 4 الإضرابات العمالية: تؤدي الإضرابات العمالية بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج في الصناعة التي تتعرض له وتتحدد الخسارة في الإنتاج تبعا لطول مدة الإضراب ثم يتحدد الموقف بالنسبة للتجارة الخارجية بمدى أهمية الصناعة التي عانت من أزمة الإضراب واتصالها بتجارة الصادرات أو الواردات.

3 – 5 اختلاف الأذواق: تنشأ الاختلافات في الأذواق ما بين أبناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية, واختلاف الأديان والعقائد واختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والاتجاهات الثقافية, ومعرفة الأفراد بتلك الاختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد والمحاكاة كثيرا ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بالسلع الأجنبية, فيؤدي ذلك إلى حركة في الواردات وبالتالي التأثير في حجم التجارة الخارجية.[35]

[35]– شيخي حفيظة, ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي, " المنظمة العالمية للتجارة ", مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد, جامعة وهران تخصص مالية دواية, 2011 – 2012, ص45– 46.

خلاصة الفصل:

يمكننا القول أن التجارة الخارجية أصبحت قطاعا حيويا هاما بعد قطاع المحروقات إذ نجد أن الجزائر أعطت اهتماما كبيرا لها, وذلك من خلال مختلف الإصلاحات والإجراءات التي قامت بها إذ مست مختلف مجالات التصدير والتوريد, حيث عرفت التجارة الخارجية في الجزائر ثلاثة مراح رئيسية تمثلت أولها في مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية ثم احتكارها لهذا القطاع إلى غاية سنة 1989 وفي الأخير قامت الجزائر بإجراءات جوهرية للنهوض بقطاع التجارية وهو التحرير التام لها والتحول إلى اقتصاد السوق والعمل على توفير التمويل اللازم لتسيرها, وذلك عبر مختلف الآليات والأساليب سواء كانت قصيرة أو متوسطة وطويلة الأجل وبخاصية منها الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي, وما تبين لنا أن معاملات التسوية في التجارة الخارجية جميعا تهدف إلى تقليص المدة الزمنية للوفاء بالالتزامات التبادلات التجارة الخارجية.

الفصل الثالث:

أثر القروض البنكية على التجارة الخارجية في الجزائر

مقدمة الفصل :

بعد أن قمنا بدراسة الجانب النظري لدور البنوك في تمويل التجارة الخارجية والعلاقة بينهما سوف نحاول في هذا الفصل التطرق إلى هذه العلاقة في شكل نماذج رياضية تيسر القيام بعملية القياس الكمي وكذلك في شكل نموذج إحصائي قياسي يشرح ويفسر مختلف العلاقات السببية الاقتصادية ويعرف بالنموذج القياسي الاقتصادي ودراسة مدى استقرارية النموذج المقدر من خلال معايير إحصائية وقياسية واقتصادية ثم تعيين النموذج الأقرب من النماذج الاقتصادية الذي يتوافق مع المقترح أو المقدر لدالة الانفتاح التجاري بالاعتماد على القياس الاقتصادي ولذلك سوف نحاول بناء نموذج قياسي يدرس أهمية البنوك في تمويل التجارة الخارجية ولهذا قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: الانحدار الخطي المتعدد.

المبحث الثاني:تقديم المستخدم ومتغيراته

المبحث الثالث:تقدير واختبار نموذج الانفتاح التجاري وتحليل النتائج

المبحث الأول: الانحدار الخطي المتعدد

يهتم تحليل الانحدار الخطي المتعدد بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة كمية على متغير تابع كمي, حيث يستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد كوسيلة للتنبؤ للقيم المستقبلية عن طريق تقدير معلمات النموذج التي تعتمد في النموذج التقديري لأغراض التنبؤ.

المطلب الأول: تحليل نماذج الانحدار المتعدد

نموذج الانحدار المتعدد هو عبارة عن تقييم لنموذج الانحدار البسيط وهذا الأخير الذي يتميز بقصوره في اعتماده على متغير تابع واحد لتفسير ظاهرة معينة تابعة, بينما في نموذج الانحدار المتعدد يصاغ نموذج إحصائي يضم المتغير التابع Y ومجموعة من المتغيرات المفسرة . $X_1 ; X_2 ; .....Xn$

1. تقديم وصياغة النموذج الخطي المتعدد:

تخطي طريقة الانحدار المتعدد باستعمال واسع لشرح مختلف الظواهر الاقتصادية المرتبطة بعدة متغيرات وذلك اعتمادا على التوفيقة الخطية بين المتغيرات التابع Yt والمتغيرات المستقلة X_i مع الاحتفاظ بالفرضية الخطية التي تشير إلى حقيقة هامة مفادها أن أثر المتغير المستقل على المتغير التابع لا يختلف من مفردة لأخرى بالعينة, فمثلا إذا كان هناك متغيرين تفسيرين فإن العلاقة الخطية تأخذ شكل التالي: $Yt = B_0 + B_1X_1t + B_2X_2t\mathcal{E}t$

وبالتالي فإن العلاقة الخطية بين Y وx_1, x_2 تعني أن التغير في إحداهما بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في التابع بمقدار ثابت يساوي ميلها,أي أن تأثير التغير في المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع لا يختلف من مفردة لأخرى, أيضا لا يمكن ل K متغير أن تفسر الظاهرة (Y) بشكل تام لأنه لا يمكننا في غالب الأحيان حصر جميع العوامل المؤثرة عليها لذلك يدرج حد الخطأ $\mathcal{E}t$ الذي يتضمن كل العوامل التي لا تقدمها المتغيرات التفسيرية, وبالتالي يمكن صياغة النموذج بالشكل العام كما يلي:[36]

$$Yt = B_0 + B_1X_1t + B_2X_2t + ...+ B\kappa X\kappa t + \mathcal{E}t \quad t=1,.....n$$

[36]–طويطي مصطفى, الجودة والتخطيط الإجمالي للإنتاج في المؤسسات المصرفية باستخدام النماذج الرياضية والإحصائية "حالة القرض الصبعي الجزائري", رسالة ماجستير.جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان, 2009-2010, ص128.

علما أن: Yt: المتغير المفسر في الفترة t

X_1t:المتغير التفسيري الأول في الفترة t

X_2t:المتغير التفسيري الثاني في الفترة t

Xκt: المتغير التفسيري ذو الرتب K في الفترة t

$B_1, B_2, \ldots\ldots\ldots\ldots B\kappa$: معالم النموذج

εt: الخطأ في تفسير yt

ويمكن كتابة النموذج السابق في شكل مصفوفات على الشكل التالي:

$$\begin{pmatrix} Y_1 = B_0 + B_1X_1t + B_2X_{21} + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots + B\kappa X\kappa_1 + \varepsilon_1 \\ Y_2 = B_0 + B_1X_{12} + B_2X_{22} + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots + B\kappa X\kappa_2 + \varepsilon_2 \\ \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \\ Y_n = B_0 + B_1X_{1n} + B_2X_{2n} + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots + B\kappa X\kappa_n + \varepsilon_n \end{pmatrix} \Leftrightarrow \begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \\ \vdots \\ yn \end{pmatrix} \begin{pmatrix} 1\ X_{11}\ X_{12}\ldots X_{1\kappa} \\ 1\ X_{21}\ X_{22}\ldots X_{2\kappa} \\ 1\ X_{31}\ X_{32}\ldots X_{3\kappa} \\ \vdots\ \vdots\ \vdots\ \vdots\ \vdots \\ 1\ X_{n_1}\ X_{n_2}\ldots X_{n\kappa} \end{pmatrix}$$

$$\begin{pmatrix} B_0 \\ B_1 \\ B_2 \\ \vdots \\ B_n \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon \end{pmatrix}$$

وبتالي تصبح على الشكل:[37]

$$Y_{(n,1)}=X_{(n+K+1)} .B_{(n+1,1)} + \varepsilon_{(n,1)}$$

أو حيث أن: $Y = X B + U$

Y: يعبر عن متجه المشاهدات التابعة, وهو من درجة $(n\times1)$, والعنصر رقم i في هذه المتجه هو Y_i

X: تمثل مصفوفة المشاهدات المستقلة (التوضيحية), وهي من الدرجة $(n \times (k + 1))$ والصف رقم i في هذه المصفوفة هو: $(1\ X_{i1}, X_{i2}.....X_iK)$.

B: يعبر عن متجه معاملات الانحدار, وهو من الدرجة $((k + 1) \times 1)$.

U: يعبر عن متجه الأخطاء العشوائية, وهو من الدرجة $(n \times 1)$, وهو العنصر i رقم هو الخطأ العشوائيεi.[38]

2. فرضيات النموذج:

لتقدير نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى ننطلق من جملة الفرضيات التالية:

- الأخطاء εt موزعة توزيعا طبيعيا:

إذ نفرض أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي ذو التوقع المعدوم وتباين ثابت كما يلي: $\sum_t \rightarrow (0, \varepsilon\varepsilon^2)$

[37]—طويطي مصطفى, نفس المرجع السابق, ص129.

[38]— صفاء كريم كاظم, المقارنة بين تقديرات معالم النموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام أسلوب OLS وأسلوب برمجة الأهداف الخطية, مجلة الإدارة والاقتصاد, العدد 77, جامعة المثنى, كلية العلوم, 2009, ص202.

- انعدام توقع الأخطاء:

نفرض أن توقع معدوم ويأخذ الشكل التالي:

$$E(\varepsilon) = \begin{pmatrix} E(\varepsilon_1) \\ E(\varepsilon_2) \\ E(\varepsilon_3) \\ \vdots \\ E(\varepsilon t) \end{pmatrix} = 0$$

- تجانس تباينات الأخطاء وغياب الارتباط الذاتي للأخطاء:

لتكن $E(\varepsilon \varepsilon')$ مصفوفة التباين المشترك للأخطاء حيث ε' مقلوب ب ε وفرضية التجانس لتباينات الأخطاء والتي تعني تبات التباين وغياب الارتباط الذاتي ويمكننا التعبير عن المصفوفة كما يلي: $E(\varepsilon \varepsilon')$

$\delta^2\varepsilon$

المصفوفةX هي غير عشوائية وذلك نضرا لعدم وجود الارتباط بين Xt والأخطاء εt:

$$E(\varepsilon t / X) = \begin{pmatrix} E(\varepsilon_1 / x) \\ E(\varepsilon_2 / x) \\ E(\varepsilon_3 / x) \\ \vdots \\ E(\varepsilon t / x) \end{pmatrix}$$

المصفوفة كاملة الصف أي أن: $rang(X) = K + 1$

وهذا دليل على الاستقلال الخطي للمتغيرات والتي تعتبر مهمة في تقدير شعاع المعالم B_i وفي حالة المصفوفة كاملة الصف يكون عدد المشاهدات n أكبر من عدد المتغيرات المفسرة $(K+1)$ أي $n>K+1$.[39]

3. تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

بعد تكوين نموذج الانحدار وتقدير معاملاته سوف نحصل على معادلة محددة لتمثل العلاقة بين الظاهرة المفسرة (Y_i) ومجموعة المتغيرات التفسيرية بمعنى مما يتوجب تقييمها, حيث يمكن استخدام نوعين من المعايير الإحصائية هما:

- معامل التحديد المتعدد.
- اختبارات المعنوية.

3 – 1– معامل التحديد المتعدد:

يقيس معامل التحديد نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغيرات التفسيرية بمعنى أنه يوضح نسبة مساهمة المتغيرات التفسيرية في التغير الحادث للمتغير التابع ويتم استخدام لقياس جودة توفيق معادلة الانحدار المقدرة الذي تقع قيمته بين $0 \leq R^2 \leq 1$ ويمكن إيجاد معامل التحديد وفقا للصيغة التالية:

$$= 1 - \frac{RSS}{TSS} \Leftrightarrow R^2 = \frac{\Sigma(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{\Sigma (Y_i - \bar{y})^2} = 1 - \frac{\Sigma e_i^2}{\Sigma (y_i - \bar{y})^2}$$

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS}$$

$\Sigma(y_i - \bar{y})^2$: هو مجموعة مربعات الانحراف الكلية في المتغير y: (Total sumof squares (TSS))

[39]—طويطي مصطفى, نفس المرجع السابق, ص129.

$\Sigma (\hat{y}_i - \bar{y})^2$: هو مجموعة مربعات الانحراف المشروحة: (Explainedsumof squares (ESS))

$\Sigma (y_i - \hat{y})^2 = \Sigma e^2_i$: هو مجموعة المربعات البواقي: (Residualsumof squares (RSS))

إن تطبيق العلاقة السابقة على نموذج متعدد المتغيرات التفسيرية صعب نوعا ما خاصة عندما يكون النموذج يأخذ الشكل التالي:[40]

$$Yt = B_0 + B_1 \ X_1t + B_2 \ X_2t + \ldots\ldots\ldots\ldots + B\kappa X\kappa + \varepsilon t$$

وعليه يمكن استعمال الصياغة التالية:

$$R^2{}_{\gamma}.X_1\ X_2\ldots\ldots\ldots X\kappa = \frac{\hat{B}^1 \Sigma\, yX_1 \ + \hat{B}_2 \ \Sigma\, yX_2 + \cdots + \hat{B}\kappa\, \Sigma\, y\, X\kappa}{\Sigma y^2} \qquad t = 1\ ;0,n$$

نلاحظ أن قيمة معامل التحديد المتعدد تزداد كلما أضفنا متغيرا تفسيريا جديد وبالتالي لا يمكن أن تنقص قيمة R^2, وذلك لأن البسط يزداد في حين يظل المقام ثابتا وهذا يعني أن R^2 يتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية, ولتجنب هذا القصور يتعين أن نصحح قيمته بحيث لا تتأثر بعده المتغيرات التفسيرية, ويمكن عمل ذلك عن طريق أخذ عدد درجات الحرية في الحسبان عند حساب معامل التحديد, وتصبح صيغة معامل التحديد المصحح كما ياي:

$$R^2\ y.X_1\ X_2\ldots\ldots\ldots X\kappa = 1 - \frac{\Sigma\, e^2t}{\Sigma y^2 t} \cdot \frac{n-1}{n-\kappa} \Leftrightarrow \bar{R}y.\ X_1X_2\ldots\ldots X\kappa = 1 - (1 - R^2) \frac{n-1}{n-\kappa}$$

2 – 3 – اختبارات المعنوية:

نقوم باختبار معنوية النموذج, حيث نبدأ باختبار المعنوية الكلية من خلال اختبار فيشر (f), ثم نقوم باختبار معنوية معلمات النموذج من خلال اختبار ستودنت(t) إذا كانت حجم العينة أقل من 30 أو الانحراف المعياري للمجتمع غير معلوم أما غير هذا فنستعمل اختبار التوزيع الطبيعي.[41]

[40]–طويطي مصطفى , نفس المرجع السابق, ص130.

[41]– طويطي مصطفى , نفس المرجع السابق, ص131.

1- 2 - 3 -اختبار فيشر: يفيد اختبار فيشر في اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج باستخدام نسبة التباين المفسر بدرجة حرية (n- k) إلى نسبة التباين المفسر بدرجة حرية (n- k) حيث n عدد المشاهدات وk عدد المعالم المقدرة:

- صياغة فرضيتي الاختبار:

$$\begin{cases} H_0 : B_0 = B_1 = B_2 = \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots = \\ B\kappa = 0 \\ H_1 :] B_1 \neq 0 \end{cases}$$

- حساب قيمة إحصائية اختبار فيشر بالعلاقة التالية:

$$F(k-1, n - k, \propto) = \frac{\sum_{t=1}^{n}(\hat{y}t-\bar{y})^2/\ (K-1)}{\sum_{t=1}^{n} e^2t/\ (n-K)} \Leftrightarrow \frac{\sum_{t=1}^{n}(\hat{y}t-\bar{y})^2}{\sum_{t=1}^{n} e^2t} \cdot \frac{(n-K)}{(K-1)}$$

أو بالصيغة التالية:

$$F(k-1, n-k, \propto) = \frac{R^2/(K-1)}{(1-R^2)/(n-K)}$$

- إيجاد القيمة الجد ولية F tab ثم المقارنة بينهما وبين القيمة المحسوبة F cal حيث:

- إذا كانت F c > F tab عند مستوى معنوية ودرجة الحرية المحددة يتم رفض فرض العدم مما يدل على معنوية نموذج الانحدار المتعدد وبالتالي فإن المتغيرات التفسيرية تفسر الظاهرة بشكل جيد وأن R^2 تختلف جوهريا عن الصفر.
- إذا كانت F c > F tab عند مستوى معنوية ودرجة الحرية المحددة يتم قبول فرض العدم ويدل هذا على عدم معنوية نموذج الانحدار المتعدد وبالتالي فإن المتغيرات التفسيرية لا تفسر الظاهرة بشكل جيد.[42]

[42]- طويطي مصطفى , نفس المرجع السابق, ص131.

2- 2- 3- اختبار ستودنت(t): يستخدم اختبار (t) للتحقق من معنوية معلمات نموذج الانحدار المتعدد($\hat{B}_i$) وذلك من خلال اختبار الفرض $\begin{cases} H_0 : B_i = 0 \\ H_1 : B_i \neq 0 \end{cases}$

- حساب قيمة إحصائية(t) حيث:

$$\frac{\hat{B}_i - B_i}{SE\ \hat{B}_i} \sim N\ (0,1) \qquad i = 1, 2, \ldots\ldots, k$$

بينما قانون التوزيع (t) على الشكل التالي: $te = \frac{\hat{B}_i - B_i}{SE\ \hat{B}_i} \sim t\ (n-k, \propto)$

علما أن $\hat{B}_i$: تمثل القيمة التقديرية للمعلمة (B_i)

$SE\hat{B}_i$: يمثل الخطأ المعياري للمعلمة التقديرية غير المنحاز للانحراف المعيار غير المعلوم ويمكن إيجاد بالصيغة التالية:

$$SE\hat{B}_i = \sqrt{\frac{((y'.y) - B'.X'.y))'}{(n-k)}}$$

B_i: معالم المجتمع ويعتبران هنا معدوم ($B_i = 0$) لأنه غير معلوم وبالتالي يصبح (t) على الشكل:

$$t_e = \frac{\hat{B}_i}{SE\ \hat{B}_i}$$

أما $SE\hat{B}_0$ فإن المعلمة (B_0) بحد ذاتها ليست ذات أهمية كبيرة في الحساب ما لم تكن $X_i = 0$ ويمكن بهذا حذف اختبار معنويتها.

- إيجاد القيمة الجدولية t tab ثم المقارنة بينها وبين القيمة المحسوبة tcal حيث:
- إذا كانت $/ te / \geq t\,tab$ يتم رفض العدم مما يدل على معنوية المعلمة B_i والإبقاء بالتغير التفسيري X_i.
- أذا كانت$/ te / < tab$يتم قبول فرض العدم ويدل هذا على عدم معنوية المعلمة B_i وينبغي إزالة X_i من النموذج.[43]

المطلب الثاني: طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS

1. طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS):

تعد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية من الطرائق المهمة والأكثر شيوعا لتقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي وتمتاز بصفات أكثر فعالية من غيرها من الطرائق وبسهولة حساب تقدير معلماتها ومنطقية النتائج المتحصل عليها وسهولة فهم ميكانيكية عملها, وتمتاز بأن مقدراتها تمتلك أقل التباينات من بين كل الطرائق غير المتحيزة الأخرى في حال توافر فروض التحليل للنموذج الخطي المتمثلة يكون الخطأ هو متغير عشوائي يتوزع توزيعا طبيعيا بمعدل قدره (0) وتباين قدره ($\sigma\mu^2$) مما يعني أن الأخطاء غير مرتبطة ذاتيا والثاني أن متغير الاستجابة (y) هو متغير عشوائي يتوزع توزيعا طبيعيا بمعدل قدره (μ) وتباين قدره (δ^2), فضلا عن أعمدة مصفوفة المتغيرات التوضيحية (X) مستقلة خطيا (Li hearly Independent) وأن $(Rank (X) = P +$ $1 < h$ ويمكن كتابة النموذج الخطي على النحو التالي: $Y = XB + \mu$.....(1) حيث أن:

Y: متجه متغير الاستجابة ذو بعد $(n \times 1)$

X: مصفوفة المتغيرات التوضيحية ذات بعد $(n \times (P+ 1)$

β: متجه معلمات الانحدار ذو بعد $((P+ 1) \times 1)$

U: متجه الأخطاء العشوائية (حد الإضراب) ذو بعد $n \times 1$

$E (u) = 0$,وأن: $V (U) = \delta^2 U I n$

[43]- طويطيمصطفى , نفس المرجع السابق, ص132.

P: تمثل عدد المتغيرات التوضيحية (h): تمثل حجم العينة.

وبما أنا أسلوب المربعات الصغرى يستند إلى مبدأ جعل مجموع مربعات انحرافات القيم الحقيقية عن القيم التنبؤية أقل ما يمكن جعل قيمة e أقل ما يمكن:

$$e = \sum_{i=1}^{n} \varepsilon^2_i = \Sigma^n_{i=1} (y_i - \hat{y}_i)^2$$

لذا فإنه وبعد سلسلة من العمليات التفاضلية البسيطة يتم الحصول على المعادلات الطبيعية ومن ثم عن طريق هذه المعادلات يتم إيجاد مقررات المربعات الصغرى الاعتيادية كالآتي:[44]

$$\hat{B} \text{ ols} = (X' X)^{-1} X' y \text{.....} (2)$$

2. خصائص طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية:

تعتبر طريقة المربعات الصغرى ols واحدة من الطرق المهمة في تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لما تتصف به هذه الطريقة كمن مواصفات تميزها عن الطرق التقدير الأخرى المعروفة, حيث تمتاز بعدم تحفيزها وأنها تمتلك أقل تباين ممكن حيث تتصف بخاصية ال Blue⇐).[45]
BestlinearunbiasedEstimate)

2 – 1 – خاصية عدم التحيز:

التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها, فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدرة بأنه متحيز وإذا عدنا إل مقدرتي المربعات الصغرى فإننا نجد $E(\hat{\beta}_1) \beta_1, E(\hat{\beta}_0) = \beta_0$ = ومنه نقول أن $\hat{\beta}_0$ و$\hat{\beta}_1$ هما مقدرتين غير متحيزتين ل $\hat{\beta}_0$ و$\hat{\beta}_1$ على التوالي.

2 – 2 – أفضل مقدر خطي غير متحيز: BLUEومتسق:

[44]– صفوان ناظم راشد, مقارنة بين طريقتي المربعات الصغرى والانحدار المكيف في النموذج الانحدار الخطي, مجلة العراقية للعلوم الإحصائية كلية العلوم الحسابات والرياضيات, مساعد, العدد 11, 2007, ص03.

[45]- صفاء كريم كاظم, " المقارنة بين التقديرات معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام أسلوب OLS وأسلوب برمجة الأهداف الخطية ", مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 77, 2009, ص205– كلية العلوم قسم الرياضيات والتطبيقات الحاسوب.

تنطلق هذه الفكرة من نظرية (Gauss-Markov) والتي تقول " من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة, تكون مقدرتا المربعات الصغرى $\hat{\beta}0$ و $\hat{\beta}1$ أفضل مقدرتين خطيتين وغير متحيزتين حيث أن لها أصغر تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى ".

إذا واجهنا مشكلة تحيز مقدرة ما, فإننا ننضر إل الخاصية التقاربية لذلك المقدرة, لذلك المقدرة, ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقبل $X1$ عبارة عن متغير تابع ومبطأ بفترة زمنية ما ونقول عن $\hat{\beta}1$ بأنه مقدر متسق (ConsiatentEStimator)

إذا كان: كلما $h \to \bowtie$ فإن توزيع المعاينة ل $\hat{\beta}1$ يقترب من القيمة الحقيقية β_1, ونقول أن النهاية الاحتمالية للمقدر $\hat{\beta}1$ هي β_1 ونكتب: $P\lim(\hat{\beta}_1)$ (لكن هذا الشرط غير كافي للحصول على مقدر متسق بل يجب أن تكون قيمة التحيز والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما اقترب h من ما لا نهاية أي:

$$\lim_{h\to\bowtie} E\ (\hat{\beta}_1)\ \mathrm{P}\lim_{h\to\bowtie}(\hat{\beta}_1) = \beta_1$$

$$\lim_{h\to\bowtie} Var(\hat{\beta}_1) = \mathrm{P}\lim_{h\to\bowtie} \mathrm{Var}\ (\hat{\beta}_1)\ = 0$$

ويتحقق هذين الشرطين, نقوا عن المقدرة $(\hat{\beta}_1)$ بأنه مقدر متسق للمعلمة الحقيقية إن المقدرات المتحصل عليها لكل β_0 وβ_1, و δ^2 سواء بطريقة المربعات الصغرى أو غيرها هي تقديرات نقطية ولكن من المهم أن يكون لدى الاقتصادي أكثر من اختيار ولذلك يجب أن نلبي مجالا لهذه المقدرات وذلك بقبول مستوى ثقة معين وهو ما نسميه بالتقدير المجالي للمعالم.[46]

المطلب الثالث: مشاكل تقدير نماذج الانحدار الخطي المتعدد

إ ن عدم توفر أحد الافتراضات التي تقوم على أساسها طريقة المربعات الصغرى في الواقع فإن هذا يترتب عليه ظهور بعض المشاكل منها التعدد (الازدواج) الخطي عدم تجانس تباين الأخطاء حيث يمكن إيجاز هذه المشاكل فيما يلي:

[46]– محمد شيخي, " طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات ", جامعة ورقلة , الجزائر، الطبعة الأولى 2011, ص25.

1. التعدد (الازدواج الخطي):

يشير إلى أن وجوه ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار و بالتالي فإن هذا الشكل لا يوجد في حالة الانحدار البسيط و إنما توجد في نموذج الانحدار المتعدد, و تكون مشكلة التعدد الخطي عند حدها الأقصى إذا كان الارتباط بين المتغيرات التفسيرية تاما ($r_{x_2x_1} = \neq 1$)و تنعدم المشكلة إذا كان الارتباط معدوم و بالتالي لا يوجد أي ارتباط بين المتغيرات التفسيرية و تسمى هذه الأخيرة في هذه الحالة بالمتغيرات المتعامدة و يلاحظ في هذه الحالة أنه لا داعي لإجراء انحدار متعدد طالما أن كل متغير مستقل يؤثر في التغير التابع بطريقة منفصلة تماما و يكفي أن نجري انحدار بسيط لكل متغير مستقل حتى نقيس معلمته الانحدارية, كذلك تشير أن مشكلة المتعدد الخطي كما تدل عليه التسمية توجد فقط في حالة كون العلاقة خطية بين المتغيرات المستقلة أ ما إذا كانت العلاقة غير خطية فإن هذه المشكلة لا تظهر[47].ينشا التعدد الخطي من عدة أسباب منها ما يلي:

- ❖ اتجاه المتغيرات الاقتصادية معا للتغير مع مرور الزمن: فبمرور الزمن سوف تتزايد المتغيرات الاقتصادية التالية معا: الدخل, الاستهلاك, الادخار, الاستثمار, المستوى العام الأسعار و العمالة, حيث أن هناك ارتباط بين هذه المتغيرات فإن التعدد الخطي سوف يتحقق.
- ❖ استخدام متغيرات مستقلة ذات فترة إبطاء في المعادلة المراد تقديرها.
- ❖ التغير المتداخل لعدم جمع بيانات كافية من عينات كبيرة.
- ❖ التحرك باتجاه واحد أو متعاكس بمعدل متزامن أو واحد و لنفس الفترة الزمنية.
- ❖ عدم إمكانية التحكم ببيانات المشاهدات لأنها لا تخضع للسيطرة و التجربة.

و في وجود التعدد الخطي فإنه سوف يترتب عنه:

- ❖ زيادة التباين و التباين المشترك للمقدرات بدرجة كبيرة دون التأثير على التنبؤات المستمدة من الانحدار.
- ❖ القيم المقدرة: لمعاملات الانحدار سوف تكون غير محدودة و غير دقيقة.
- ❖ الأخطاء المعيارية للقيم المقدرة لمعاملات الانحدار سوف تكون كبيرة جدا.[48]

[47]-طويطيمصطفى , نفس المرجع السابق, ص133.

[48]– سليم عقون, قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة– دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر– مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, جامعة فرحات عباس سطيف, 2009-2010, ص115.

عدم تجانس تباين الأخطاء:

1. طبيعة عدم ثبات تباين الأخطاء: heterostedasti city

إذا كانت فرضية تجانس التباين غير محققة فإن مصفوفة التباين – التباين المشترك للأخطاء كما يلي:

$$\Omega E = E(\varepsilon \varepsilon') = \begin{pmatrix} \delta^2 \varepsilon_1 & 0 \cdots\cdots\cdots\cdots 0 \\ 0 & \delta^2 \varepsilon_n \cdots\cdots\cdots\cdots 0 \\ \vdots & \vdots \quad \ddots \quad \vdots \\ 0 & 0 \quad \delta^2 \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

❖ من الملاحظ أن تباين الأخطاء ليست ثابتة على القطر الأول و بالتالي تباين الأخطاء مرتبط بقيم المتغير كما يظهر في الشكل (03)

يوضح الشكل رقم (02) العلاقة المتوقعة بين المتغيرين التابع و المستقبل X في حالة ثبات تباين الخطأ و يلاحظ من خلال هذا الشكل أن تباين حد الخطأ, لا يعتمد على قيم X.

الشكل رقم: 08 طبيعة عدم تبات تباين الأخطاء

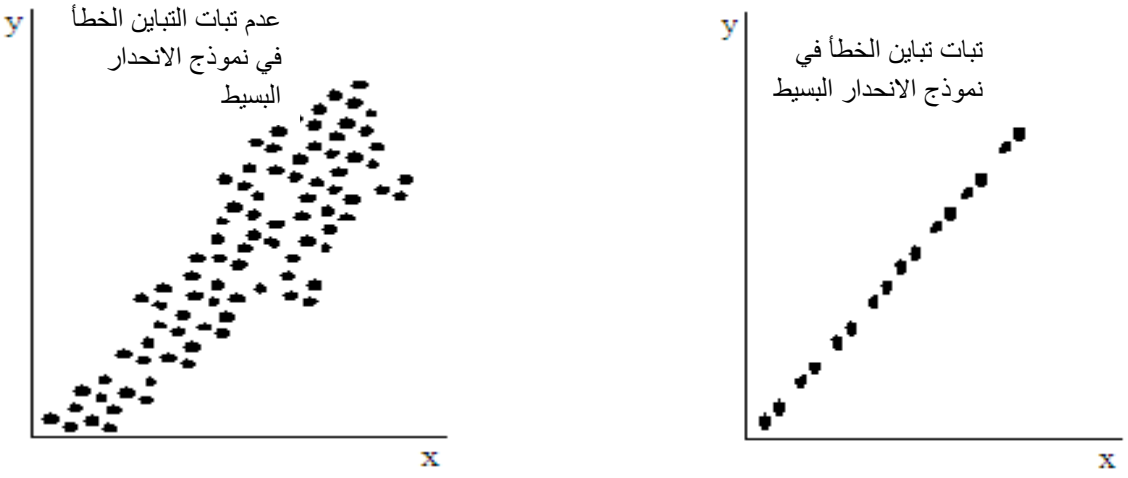

و يوضح الشكل (03): حالة عدم ثبات التباين لحد الخطأ $E(\varepsilon^2_i \delta^2, \forall_i)$ حيث نلاحظ أن زيادة x سوف تؤدي إلى زيادة تباين حد الخطأ ويرتبط هذا المشكل ببيانات المقطع المستعرض cross-section date أكثر من بيانات السلسلة الزمنية cross-series date حيث أن الأولى عبارة عن بيانات يتم تجميعها من متغير في لحظة زمنية معينة.[49]

أسباب و آثار عدم ثبات التباين:

2. و تتمثل أهم أسباب عدم ثبات التباين فيما يلي:

وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات الداخلية كما يحدث في النماذج ذات المعادلات الآتية:

- ❖ استخدام البيانات القطاعية (ميزانية عينة من الأسر) بدلا من بيانات السلسلة الزمنية.
- ❖ استخدام البيانات الجزئية بدلا من البيانات التجميعية لأن استخدام البيانات التجميعية تختفي الاختلافات بين المفردات حيث يلغي بعضها بعضا فلا يكون هناك مجال لتشتت القيم بدرجة كبيرة و العكس في البيانات الجزئية

3. و يترتب علا مشكلة عدم ثبات التباين عددا من الآثار تتمثل في:

1. تبقى المعالم المقدرة بإستخدام المربعات الصغرى متصفة بعدم التحيز و الاتساق و لكنها تفقد صفة الكفاءة
2. تصبح التباينات المقدرة و كذلك التباينات المشتركة "convariance ".

- ❖ ثم نحصل على مربعات البواقي و نقدر معادلة الانحدار بينهما و بين المتغيرات المفسرة

$$Ln\hat{e}_i^2 = \hat{a} + \hat{B} \ln x_i$$

- ❖ في هذه الخطوة نقوم بحساب قيمة الاختبار (t) بالنسبة $\hat{b}$ كما يلي:

$$T(\hat{b}) = \frac{\hat{b}}{SE(\hat{b})}$$

حيث أن:

$$Var\,\hat{b} = \frac{\hat{\delta}^2}{\varepsilon \Lambda_i^2}$$

$$\hat{\delta}^2 = \frac{\varepsilon ei^2}{d\,f}$$

[49]—شيخي محمد, " طرق الاقتصاد القياسي " محاضرات وتطبيقات, الطبعة الأولى, 2011, جامعة ورقلة الجزائر, ص 112.

$$\Lambda = X_i - X \; S \; E \; (b\hat{}) = \sqrt{Var \; (b\hat{})}$$

$$df = h - k + 1$$

- ❖ إيجاد القيمة الدولية للاختبار t من خلال الجدول الرفق في الملاحق و وفق درجة الحرية df و مستوى المعنوية
- ❖ المقارنة بين القيمتين (tc , tt a b) حيث:
- ❖ إذا كانت (tc , tt a b) يتم قبول الفرض البديل ($b\hat{} \neq d$) و بالتالي يدل على وجود مشكلة عدم ثبات الخطأ.
- ❖ إذا كانت (tc , tt a b) يتم قبول لفرض العدم ($b\hat{} = 0$) أي فير معنوي و يدل على وجود افتراض ثبات حد الخطأ.

2. اختبارgoldfeldrandt:

يمكن بيان كيفية استخدام G-Q في اكتشاف ثبات التباين حد الخطأ من خلال الخطوات التالية:

- ترتب مشاهدات X ترتيبا تصاعديا.
- تقسيم المشاهدات إلى ثلاثة أجزاء (الجزء الأول حجمه h1, الجزء الثاني حجمه h2,الجزء الثالث حجمه)h3 حيث الجزء الثاني الوسط يتراوح بين(h+1)(إلى (h_1-h_2) الخاصة بالمعالم المقدرة المتغيرة و غير متسقة و لذا فإن اختبارات الفرضيات لا تصبح دقيقة أو ملائمة.

3. بالرغم من أن التنبؤات القائمة على أساس المعالم المقدرة باستخدام المربعات الصغرى العادية تظل غير متحيزة إلا أنها تفقد صفة الكفاءة و هو ما يلغي أنها تكون أقل مصداقية من التنبؤات الأخرى.

و في حالة عدم تجانس تباين الأخطاء بمقدر Blue بطريقة المربعات الصغرى يكتب كما يلي:

$$B\hat{} = (X' \Omega \varepsilon^{-1} X)^{-1} (X \, \Omega \varepsilon^{-1} y)$$

$$\Omega_{\hat{B}} = (X' \Omega^{-1} \varepsilon X)^{-1}$$

❖ عكس تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي لا توجد منهجية موحدة للتصحيح من عدم ثبات تباين الأخطاء فالطرق مختلفة مرتبطة بسبب وجود هذا المشكل[50]

4. اختبارات اكتشاف عدم تباين الخطأ:

توجد معايير عديدة للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين نتعرض لأهمها فيما يلي:

اختبار بارك park:لاجراء هذا الاختبار يتعين أن نقوم بتقدير العينة الأصلية بإستخدام طريقة المربعات الصغرى فنحصل على: $\hat{y}_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_i X_i + e_i$

- نقوم باستبعاد الجزء الوسط لكل من X و y يتم تقدير معادلة الانحدار ل:

الجزء الأول: $\hat{y}_{1i} = \hat{B}_0 + \hat{B}_i X_i + e_{1i} \rightarrow n1$

الجزء الثاني: $\hat{y}_{3i} = \hat{B}_0 + \hat{B}_i X_i + e_{3i} \rightarrow n3$

- نقوم بحساب المربعات الأخطاء للمعادلتين السابقتين:

$$ESS_1 = \sum_{t1}^{h1} e^2 1t$$

و

$$ESS_1 = \sum_{t=N-n2+1}^{N} 3t$$

- إيجاد القيمة الإحصائية ل Fc باستخدام العلاقة التالية:

$$FC = \frac{ESS\,1\,(n_2 - k)}{ESS2\,(h1-k)}$$

- إيجاد القيم الجد ولية Ftab: ثم المقارنة بينهما و بين القيمة المحسوبة Fc حيث:

[50]– سليم عقون, نفس المرجع السابق, ص 119.

- إذا كانت Ftab>Fc يتم قبول الفرض البديل ($b\hat{} \neq 0$) و بالتالي يدل على وجود مشكلة ثبات حد الأخطاء.
- إذا كانت Ftab<Fc يتم قبول الفرض العدم ($b\hat{} = 0$) و بالتالي يدل على وجود افتراض ثبات حد الأخطاء.[51]

- ***3*.الارتباط الذاتي بين الأخطاء**: من بين الافتراضات الكلاسيكية لتقدير معالم نموذج الانحدار هو استغلال القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية سابقة لها أي:

$$COV (\varepsilon_i \text{ و } \varepsilon j) = 0 \; \forall_i \neq j$$

و إذا تم إسقاط هذا الافتراض فإن ذلك يدل على وجود ما يسمى بالارتباط الذاتي حيث أن مصفوفة التباين

- **التباين المشترك**:

$E (\varepsilon\varepsilon') \Omega \neq \delta^2 I$ لا تحتوي على العنصر خارج القطر الأول كنتيجة لذلك:

$$\Omega B\hat{} = E ((B\hat{} - B) (B\hat{} - B)') = (X' X)^{-1} X' E (\varepsilon\varepsilon') X (X'X)^{-1}$$

$$= (X'X)^{-1} (X' \Omega E X) (X X')^{-1} \neq \sigma^2 (X 'X)^{-1}$$

يتم استعمال طريقة المربعات الصغرى المعلمة OLS لتقدير شعاع المعالم β و الذي ينبغي أن يكون لديه نفس الخصائص الإحصائية لأي مقدر:

$$(B\hat{} = (X\Omega^{-1}\varepsilon X^{-1}) X E' (\varepsilon\varepsilon') X (X' X^{-1}))$$

$$B\hat{} = (X' \Omega E^{-1} X)^{-1} (X \Omega E^{-1} y)$$

$$\Omega B^{-} = (\Omega^{-1} E X)^{-1}$$

❖ عندما تكون الفرضيات الأساسية للنموذج محققة فإن

[51]–طويطي مصطفى, نفس المرجع السابق, ص

$$B\hat{} \ GLS = = (X\Omega^{-1}E\ X)^{-1}\ )^{-1}\ (X\ \Omega E^{-1}y\ ) = X'\ (\sigma^2 E\ I\ )^{-1}$$
$$(\ X'\ (\sigma^2\ E\ I\ )^{-1}\ y = (\ X'\ X^{-1}\ )\ (\ X'\ Y'\ ) = B\hat{}ols$$

في هذه الحالة المقدر المحتمل عليه بطريقة المربعات الصغرى المعممة هي نفسه المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية.[52]

❖ **أسباب و طرق كشفه:** ينشأ الارتباط الذاتي من عدة أسباب منها:

إهمال بعض المتغيرات التفسيرية في النموذج المراد تقديره للصيغة الرياضية الخاطئة للنموذج.

عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية.

أما وجوده يؤثر سلبا على نتائج المربعات الصغرى من حيث: سوف تكون المقدرات غير متحيزة.

تباين مقدرات النموذج سوف لا يكون أقل ما يمكن.[53]

❖ هناك عدة طرق لاختبار وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر و لكن أكثر الطرق شيوعا اختبار "durbimwatson" و لكن هنالك بعض الشروط التي يتعين توفرها قبل أن يصلح هذا الاختبار لاكتشاف الارتباط الذاتي:

- يستخدم هذا الاختبار في حالة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى فقط.
- يجب أن لا يحتوي النموذج على المتغير التابع دو الفجوة الزمنية كأحد المتغيرات التفسيرية.
- أن يكون حجم العينة أكبر من 14 حتى يمكن إجراء الاختبار لأن الجداول الخاصة به تبدأ من h=15

و سوف توضح فيما يلي كيفية إجراء اختبار durbinwatson:

$$\mathcal{E}t = P\mathcal{E}t_{-1} + vt \ \rightarrow \mathbf{v}t \backsim N(\ 0\ ,\ \delta^2\ )$$

$$\begin{cases} H\ 0_i \quad P=0 \\ Ht = P \neq 0 \end{cases}$$

[52]– شيخي محمد, نفس المرجع السابق, ص97.

[53]– نفس المرجع السابق, ص97.

من أجل اختبار فرضية العدم (HO) نقوم بحساب إحصائية durbinwatsoDW من خلال الصياغة الآتية:

$$DW = \frac{\sum_{i=2}^{h}(e_i - et-1)}{\sum_{t+1}^{n} {e_i}^2} \Leftrightarrow DW = 2\ (1- P) \rightarrow$$

$$P = \frac{\sum_{i=2}^{h}(et - e_i - 1)}{\sum_{t=1}^{n} {e_i}^2}$$

حيث أن تمثل القيمة المحسوبة للاختيار و تأخذ قيمتها بين (0-4) و يتضح من المعادلة أيضا أنه كانت P=0 و DW=2 كما أن الشكل الثاني للقيمة الجد ولية للاختبار (d) و التي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى الموجب أو السالب و تجعل نتيجة الاختبار حيز محددة و توجد قيم كل من الحدين الأعلى و الأدنى ل d أي dld4,.

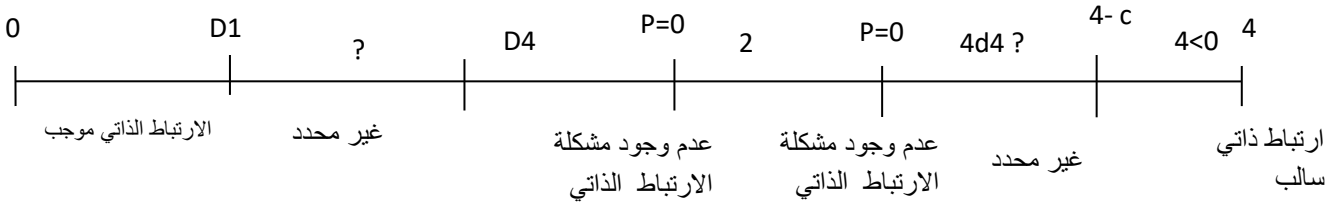

بالاعتماد على الشكل أعلاه يمكن استنتاج نتيجة اختبارDW كالتالي:

- إذا كانت DW <DL أو DW > 4-DL فيتم رفض الفرضية H_0.
- إذا كانت DW >d4 ≠< 4-d4 عندها يتم قبول H_0.
- إذا كانت 4-dl≤ DW ≤ 4-d4 أو dl ≤ DW ≤ D4 فتكون نتيجة الاختبار غير محددة.[54]

[54]– سليم عقون, نفس المرجع السابق, ص25-26.

المبحث الثاني:النموذج المستخدم و متغيراته

سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل النموذج المستخدم في الدراسة من خلال متغيرات التي ستكون مدعمة بالأرقام و الجداول و البيانات التي تساعد على القياس و التحليل.

المطلبالأول: تعريف النموذج المستخدم

تغطي هذه الدراسة التطبيقية الفترة من 2001 إلى 2017 حيث تم الحصول على هذه المعلومات من مصادر مختلفة , منها تقارير سنوية لبنك الجزائر ,الديوان الوطني للإحصائيات ,المركز الوطني للمعلومات الإحصائيةللجمارك,إضافةإلى الكتب و المجلات المستخدمة في الدراسة ,تدرس مدى ارتباط كل من:

- مؤشر الانفتاح التجاري: OUVC مع: PIB:الناتج الداخلي الخام, CRPUB: القروض الموجهة للقطاع العام, INF: التضخم, حيث تكتب العلاقة:

$$OUVC=F\ (PIB,\ CRPUB,\ CRsP,\ INP)$$

OUVC: الانفتاح التجاري و يساوي :$\frac{(\text{الصادرات (خارج المحروقات)}+\text{الواردات})}{\text{الناتج الخامالداخلي (PIB)}}$

اي دراسة اثر الانفتاح التجاري على كل متغير من المتغيرات , باستعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

تعريفمؤشر الانفتاح التجاري:OUVC

يدرس مباشرة علاقة تحرير تجارة اقتصاد ما, مع نموها الاقتصادي , بما أن ابسط مؤشر يمثل الصادرات و الواردات و هما عوامل التجارة الخارجية و هي تدخل كذلك في حساب الناتج الداخلي الخام ,أما المقام فهو يمثل الناتج الداخلي الخام ,الذي هو مقياس النمو الاقتصادي.

فمؤشر الانفتاح يحاول معرفة ما إذا كان تحرير الصادرات و الواردات يرفع من الناتج الداخلي الخام, كما له القدرة على تقييم غير جمركية, بما أنها هي التي تتحكم في كمية الصادرات و الواردات.

و تحسنت حصة التجارة الخارجية الجزائرية في إجمالي التجارة العالمية, رغمأن معدل زيادة الواردات اكبر من معدل الزيادة في الصادرات, و يرجع هذا التطور إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية بسب ارتفاع أسعارالنفط فيالأسواق العالمية.

ويبين الجدول رقم (06) والشكل رقم (09) تطور الانفتاح التجاري في الجزائر مابين 2001 – 2017.

الجدول رقم: 06 تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2017

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
OUVC	58706,34	61133,81	62125,02	65687,72	71263,29	70620,66	71840,28	67346,65

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
70853,95	69530,73	67793,7	66918,41	63610,9	62145,77	59732,96	56272,13	54901,51

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2001, 2014،2017, 2020

الشكل رقم: 09 تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2017

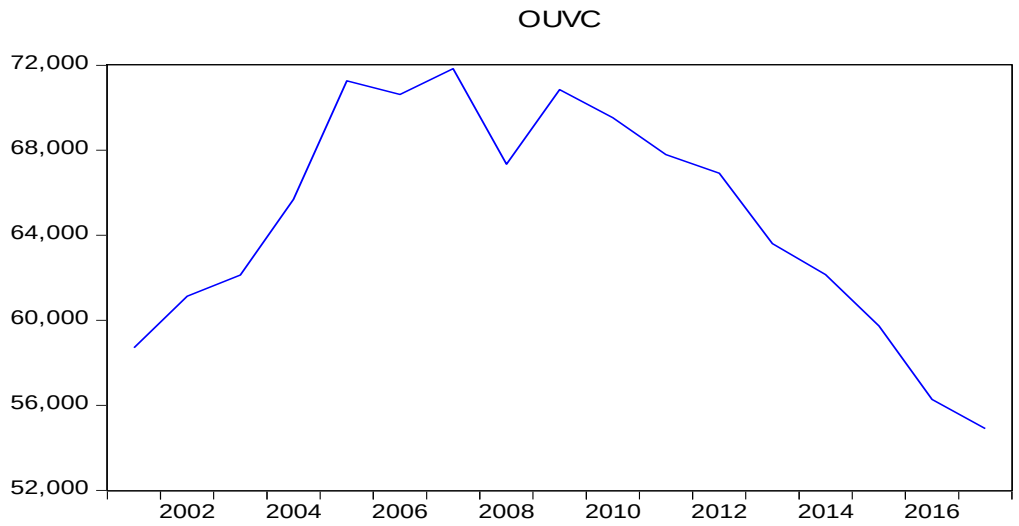

من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews 09

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه تذبذب في درجة الانفتاح من سنة إلىأخرى. و هذا راجع إلى عدم استقرار الاقتصاد ,خاصة عدم استقرار الصادرات و الواردات التي تدخل في حساب درجة الانفتاح .

عرف مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر تزايد مستمر من سنة إلىأخرى خلال فترة ما بين 2001 و 2005 حيث قدرت هذه الأخيرة ب 712632926 م دحإلىأن شهد تذبذب خلال السنوات 2006 إلى غاية 2013, كما سجل انخفاض سنة 2014 إلىأن بلغ 54901.5127 م دح سنة 2017. وهذا راجع إلى ارتباط الانفتاح التجاري بتذبذب أسعار البترول في الأسواق الدولية.

يمكننا دراسة مجموعة من المتغيرات التي لها علاقة بالانفتاح التجاري في الجزائر و هي كما يلي:

حيث شهدت ارتفاعا ما بين 2001 – 2006 وانخفاضا نسبيا من 2006 – 2013. وتراجع مستمر بعد سنة 2014.

*المتغيرات المستقلة:**PIB**: الناتج الداخلي الخام,**CRPUB**: القروض الموجهة للقطاع العام, **CRsp**: القروض الموجهة للقطاع العام, **INF** : التضخم, ومؤشر الانفتاح التجاري OUVC المتغير التابع

1-الناتج الداخلي الخام(Le produit InterieureBeut() ومؤشر الانفتاح التجاري OUVC المتغير التابع:

يعتبر المؤشر الأكثر استعمالا لقياس النمو الاقتصادي " يرمز له ب PIB" و هو احد طرف قياس حجم الاقتصاد و يحسب قيمة المبلغ و الخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في منطقة ما خلال فترة معينة ,و هو بذلك على خلاف الناتج القومي الإجمالي و الذي يحسب قيمة السلع و الخدمات المنتجة من قبل سكان المنطقة ما,بغض النظر عما إذا كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم داخل أو خارج هذه المنطقة . فارتفاع حجم الناتج الكلي في الاقتصاد يعني زيادة ما قام بإنتاجه الاقتصاد المحلي بإنتاجه من سلع و خدمات,و يقابل هذا الارتفاع زيادة في الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية هذه الزيادة ستؤدي أيضاالخلق فرص عمل جديدة,وإلى المزيد من استهلاك السلع و الخدمات,و ارتفاع معدلات استهلاك الإفراد,و المزيد من الاستثمار و زيادة الإنتاج و هكذا ,و العكس صحيح.

ويبين الجدول رقم (07) والشكل رقم (10) تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).

الجدول رقم: 07 تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
PIB	4227,1	4522,8	5252,3	6150,4	7563,6	8514,8	9366,6	11090,1

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
10034,2	12049,5	14519,8	15843	16647,9	17228,6	16702,1	17406,8	18906,6

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2001, 2014 ،2017, 2020

الشكل رقم: 10 تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

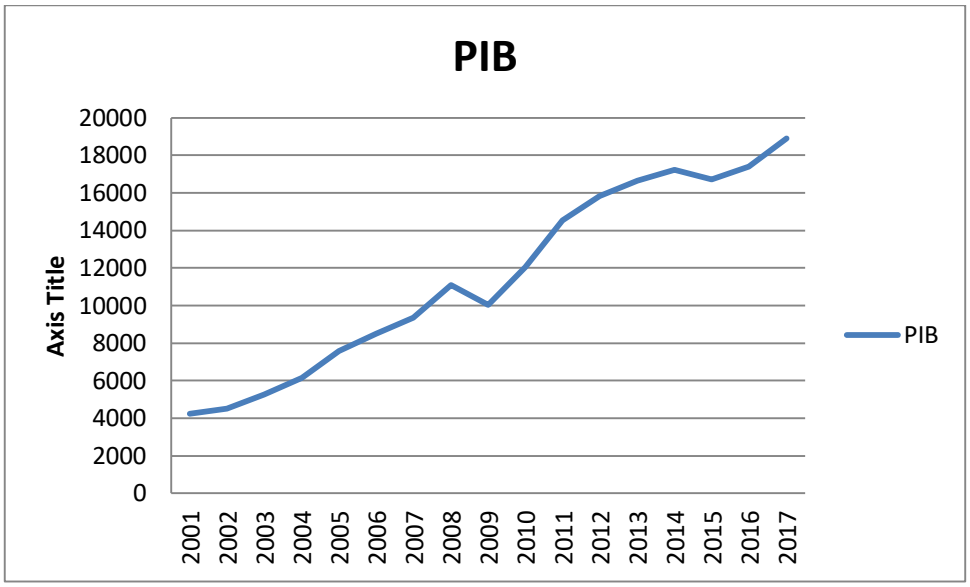

من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews 09

عرفت فترة (2001-2008) تزايد مستمر في الناتج الداخلي الخام PIB كان سببه برامج التعديل الهيكلي و الإصلاح و إجراءات الدخول إلى اقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية حيث قدر سنة 2008 ب 11090.1 دح , ثم انخفض سنة 2009 إلى 10034.2 دح نتيجة الانكماش الذيعرفه, ثم شهدت الفترة (2010-2014) ارتفاعا ملحوظا ثم انخفض سنة 2015بسبب انخفاض أسعار النفط ثم استعاد الناتج الداخلي الخام نمو في قطاع المحروقات بفضل ارتفاع نشاطات الإنتاج و التكرير و التمييع خلال سنة (2016-2017) إلىإن بلغ 18906.6دج سنة 2017.

2-١ القروض الموجهة للقطاع العام CRPUB:

هي قروض تمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية و ليس موجهة لتمويل أصل لعينية و تسمى أيضا قروض الخزينة ,تلجا المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبة مالية مؤقتة ,حيث تعد القروض العامة الرئيسية في عصرنا الحاضر , و على ذلك ينحصر عقدها على الدولة أو احد أشخاص القانون العم في الدولة طبقا لشروط و إجراءات محددة تضمن تحقيق المصلحة العامة .

ويبين الجدول رقم (08) والشكل رقم (11)القروض الموجهة للقطاع العام خلال الفترة (2001-2017)

الجدول رقم: 08 القروض الموجهة للقطاع العام خلال الفترة (2001-2017)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
CRPUB	740,1	715,8	791,4	859,3	882,5	848,4	989,3	1202,2

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1485,9	1461,4	1742,3	2040,7	2434,3	3382,9	3689	3952,8	4311,8

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2014،2001، 2017, 2020

الشكل رقم: 11 القروض الموجهة للقطاع العام خلال الفترة (2001-2017)

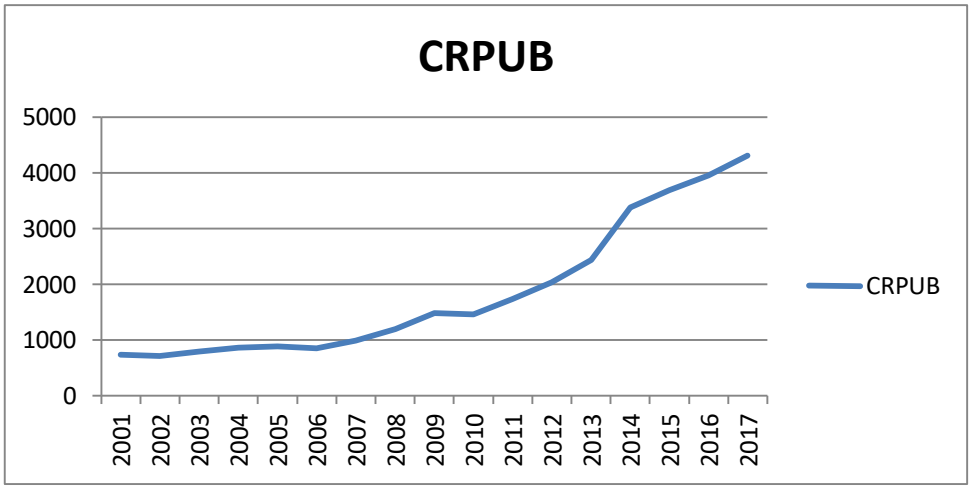

من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews 09

2-ب القروض الموجهة للقطاع الخاص CRSP:

هي القروض الموجهة لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة و تمنحها المؤسسات و هي ثلاثة أنواع نذكر منها مايلي:

- التسبيقات على البضائع , هي قرض يقدم الزبون لتمويل مخزون معين مقابل الحصول على بضائع كضمان للمقترض و يتبقى على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود هذه البضاعة .
- التسبيقات على الصفقات العمومية :هي الاتفاقية لشراء أو تنفيذ أشغال للسلطات العمومية .
- الخصم التجاري: هي أن يشتري البنك الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها و يحل محله في الدائنيةإلى غاية هذا التاريخ.

الجدول رقم: 09 القروض الموجهة للقطاع العام والخاص خلال الفترة ما بين (2001-2017

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
CRsP	337,6	550,2	588,5	675,4	896,4	1055,7	1214,4	1411,9

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1599,2	1982,4	1982,4	2244,9	2720,2	3120	3586,6	3955	4566,1

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2001, 2014 ،2017, 2020

الشكل رقم: 12 القروض الموجهة للقطاع العام والخاص خلال الفترة ما بين (2001-2017

)

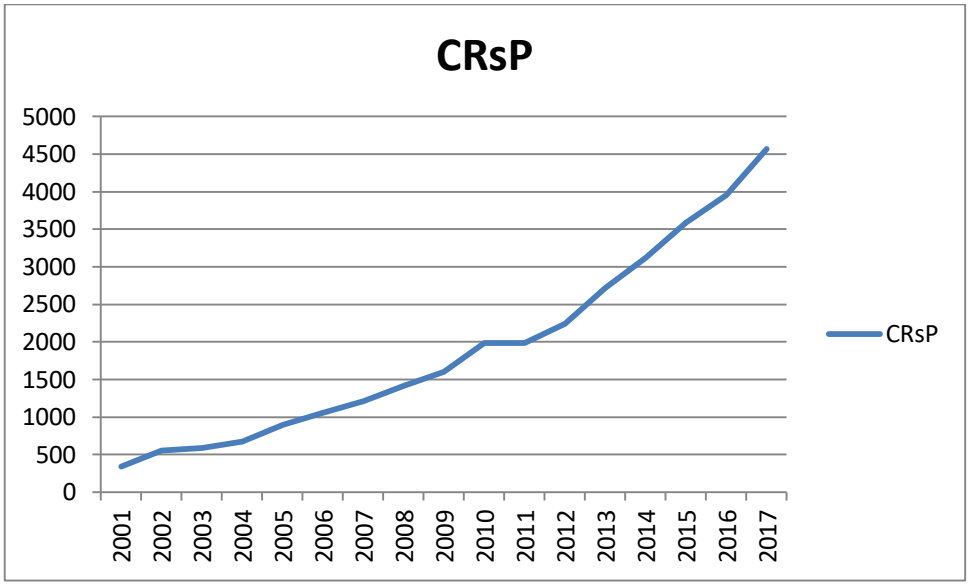

من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews 09

مس توسع القروض الموجهة للاقتصاد كل من القروض الموجهة للقطاع الاقتصادي العمومي, و كذا القروض الموجهة للقطاع الخاص ,حيث شهدت ارتفاعا مستمرا خلال فترة (2001-2017) ,و تجسد ارتفاع حصتها ضمن إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد,حيث بلغت 4566.1 مليار دح في 2014, كما شاركت القروض الموزعة من طرف المصارف العمومية بقوة في تمويل مشاريع كبرى للمؤسسات العمومية ,حيث بلغت القروض الموجهة للقطاع العام 4311.8دج سنة 2017.

3-معدل التضخم :(INF) Inflatation

معدل التضخم مصطلح اقتصادي يعبر عن مقدار التغير في أسعار سلع ما نحو الزيادة بشكل كبير ,خلال فترة زمنية معينة , حيث يوجد له مصطلح معاكس يعبر عن مقدار التغير في أسعار السلع, و الخدمات نحو الانخفاض و يسمى بمعدل الانكماش , و يتم حساب معدل التضخم بالنسبة لسنة معينة تعتبر كنقطة مرجعية ,لتتم المقارنة تبعا لها .

يؤدي التضخم في الأسعار لانخفاض القيمة الشرائية للعملات المختلفة ,حيث أن التزايد المستمر في الأسعار يؤدي لانخفاض القدرة الشرائية إذأن المال ذاته يشتري أشياء اقل مما كان يفعل سابقا ,مما يقود مستقبلا لانخفاض مستوى معيشة الأفراد , كما يعتبر معدل التضخم أمرا حساسا يحدد مؤشر الفقر.[55]

الجدول رقم: 10 تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2001– 2017)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
INF	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
5,7	3,9	4,5	8,9	3,3	2,9	4,8	6,4	5,6

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2001, 2017،2014, 2020

الشكل رقم: 13 تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2001– 2017)

[55]- أحمد محمد صلاح جلال," دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ", رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير, جامعة الجزائر, 2005- 2006, ص19-20

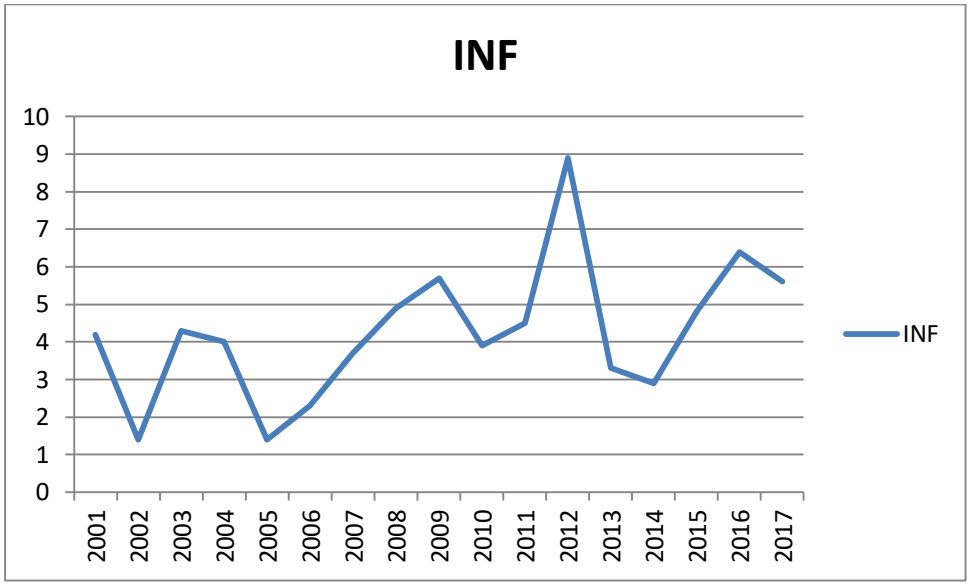

من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews 09

نلاحظ من خلال الجدول في الفترة (2001-2009) بدا التحكم في معدلات التضخم حيث شهدت تذبذب.

نلاحظ من خلال إحصائيات هذه الفترة التي تتميز بالسياسة التوسعية المطبقة في ظل انتعاش أسعار النفط خلال الفترة من 2001 إلى2011, أن معدل التضخم لم يتجاوز 8.9% كحد أقصى و ذلك سنة 2012, حيث ابتدلها من سنة 2004 إلى غاية 2011 عرفت معدلات التضخم تدبدبا بين الارتفاع في بعض السنوات و الانخفاض في سنوات أخرى,حيث بلغت 1.8% سنة 2006 ووصلت إلى 5.7% سنة 2009 و ذلك يعود إلىالأموال الكبيرة التي خصصت لتنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي و برامج دعم النمو, و ذلكارتفاع الأجور دون زيادة مقابلة للإنتاجية و كذلك ارتفاع أسعار السلع المستوردة و خصوصا المواد الغذائية (التضخم المستورد) , إضافةإلى ذلك التغيرات في احتياطات المصرف نتيجة التغير في أسعار البترول[56]

[56]– بقيق ليلى اسمهان ,الية السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية ,"دراسة قياسية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتورته في العلوم الاقتصادية ,جامعة ابي بكر بلقايد,تلمسان ص 35.

كما سجل معدل التضخم أعلى مستوى بمعدل 8.9% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 التي سجلت مدل 4.5% و هو تقريبا ضعف المعدل السابق ثم انخفض سنة 2013 و 2014 و هذا راجع مباشرة إلى عدم استقرار مستوى أسعار خلال البرامج المطبقة من طرف الدولة الأمر الذي كان وراء الارتفاع المذهل خلال سنة 2012 كما سجلت سنة 2015 ما يقارب 4.8% ليبلغ سنة 2016 معدل 6.4% ثم تراجعت وثيرة التضخم بشكل طفيف لتبلغ 5.6% في نهاية 2017, حسب ما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر انه لا يعود تغيير هذه التطورات في معدلات التضخم إلى المحددات الكلاسيكية لتضخم (أي تطور للكتلة النقدية, تغير معدل الصرف, الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية, التضخم المستورد.....).

المبحث الثالث: نموذج القروض البنكية الانفتاح التجاري و تحليل النتائج.

بعد أن حددنا طريقة و أدوات الدراسة سنتناول في ما يلي مجموعة من النتائج المتوصل إليها و مناقشتها من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية مع نتائج الدراسات السابقة.

المطلب الأول: تقدير معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى:

الهدف من هذه الدراسة إلى تقدير أثر القروض على التجارة الخارجية ومنه نسعى إلى بناء نموذج إحصائي بين المتغيرات المستقلة المؤثرة على الانفتاح التجاري و ذلك من خلال إيجاد المعادلات $B_0 B_4\ B_3\ B_2\ B_1$ و أحسن طريقة لذلك هي طريقة المربعات الصغرى و التي تهدف إلى إيجاد أحسن تصحيح خطي بتجزئة مربعات الانحرافات بين المشاهدات الفعلية و المقدرة.

- ✓ **إيجاد المعاملات بواسطة طريقة المربعات الصغرى:**

حيث يكون النموذج المقدر لدالة الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات قيد الدراسة فما هو مبين في المعادلة التالية:

$$OUVC = B_0 + B_1\ PIB + B_2\ CRPUB + B_3\ CRsp + B_4\ INF + \varepsilon_i$$

حيث أن: OUVC: مؤشر الانفتاح التجاري PIB,: الناتج الداخلي الخام, CRPVB: القروض الموجهة للقطاع العام, CRSP: القروض الموجهة للقطاع الخاص, INF: معدل التضخم, εi: حد الخطأ وβ: معلمات النموذج.

✓ **تقدير النموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى :**

يتم تقدير النماذج القياسية الاقتصادية باستعمال طريقة المربعات الصغرى و ذلك من أجل معرفة العلاقة بين جميع المتغيرات المستقلة و التابعة و يتم ذلك باستعانة بالبرنامج الإحصائي و بعد إدخال البيانات في هذا البرنامج تظهر نتائج تقدير النموذج الخطي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم:11 نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد لمؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة (2001-2017)

Dependent Variable: OUVC
Method: Least Squares
Date: 08/30/20 Time: 15:48
Sample: 2001 2017
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	1.106383	0.553415	1.999194	0.0688
CRPUB	-10.88954	3.811406	-2.857092	0.0144
CRSP	4.262660	4.917092	0.866907	0.4030
INF	-353.6133	489.8932	-0.721817	0.4842
C	65529.54	3030.568	21.62286	0.0000

R-squared	0.743259	Mean dependent var	64734.34
Adjusted R-squared	-0.657679	S.D. dependent var	5405.250
S.E. of regression	3162.515	Akaike info criterion	19.19605

Sumsquaredresid	1.20E+08	Schwarz criterion	19.44111
Log likelihood	-158.1664	Hannan-Quinn criter.	19.22041
F-statistic	8.684935	Durbin-Watson stat	1.705485
Prob(F-statistic)	0.001564		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews 09

وفقا للجدول يتبين أن نتائج النموذج الخطي لمؤشر الانفتاح التجاري تكتب على النحو التالي:

$$Y = 65529.54 + 1.1063838\ PIB - 10.88954\ CRPUB + 4.262660\ CRsp\ 353.6133\ INF + \varepsilon_i$$

$$tB_0 = 21.6286\ tB_1 = 1.999194\ tB_2 = 2.857092\ tB_3 = 0.866907\ tB_4 = 0.721817$$

R^2= 0.75 Fe = 8.68 SSR= 3162.51	
Akaik = 19.19 DW = 1.70 N = 17	

في الدراسات الإحصائية لا يكفي تقدير نموذج إحصائي و التحليل من خلاله بل يجب تشخيص القوة الإحصائية له من خلال مجموعة من الاختبارات أو المعايير و التي سوف تساعدنا في هذه الدراسة و هي كالتالي:

- اختبار جودة التوفيق"معامل التحديدR^2": يقيس معامل التحديد النسبة من التغير الإجمالي في OUVC الذي تفسره المعادلة المقدرة و تتناسب قيمة طرديا مع جودة توفيق النموذج.
- اختبار المعنوية الجزئية الإحصائية للمعاملات المقدرة Prob
- اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر Prob (F-statistic)

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء الإحصائية DW

معايير الفاصلة معيار Akaike معيار shwary

كلما كان المعيار shwaryakaike أقل كلما كان النموذج مقبول.

نذكر بأن:

c: يمثل المتغير الثابتR – squared ,: معامل التحديد R^2, Durbin – watsonsrat: إحصائية ديرين واتسون DW, F – statistivc: تمثل إحصائية فيشر المحسوبfe, N: عدد المشاهدات = 17, K: عدد المعالم المقدرة = (e+ 4) =5, m: عدد المتغيرات= (k -1) =4 , درجتي الحرية: (K – 1), (n – 1), (= (5- 17), (1-5) = 1.12

وقد تم اختيار معلمات النموذج من الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية وخلصت إلى ما يلي:

❖ **اختبار جودة التوفيق " معالم التحديد R^2"**:

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد R^2 تقدر ب 0.7432 وهي قريبة من الواحد حيث تفسر لنا 74.32%من التغيرات الإحصائية للمتغير التابع OUVC للفترة 2001-2017, أما النسبة المتبقية 25.68% تفسرها متغيرات أخرى غير مقدرة في النموذج أي أنه للنموذج قدرة تفسيرية قوية.

❖ **المعنوية الكلية:** من خلال هذه المعطيات المقدمة نلاحظ إحصائية فيشر المحسوبة F وهي أكبر تماما من القيمة المجدولة (بالقيمة المطلقة) بتوزيع فيشر أنظر الملحق.. بدرجتي حرية 4 و12 تساوي 3.26 وهذا يعني أن النموذج مقبول إحصائيا.

❖ **المعنوية الجزئية:** نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

بالنسبة لمعامل المتغير الثابت B_0 لدينا أدنى مستوى معنوية يساوي $Prob = 0.000$ وعليه نرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_0 معنوي وتقبل H_0

بالنسبة للمعامل الناتج الداخلي الخام B_1 لدينا أدنى مستوى معنوية يساوي $Prob = 0.0688$ أكبر من 0.05, وعبيه نقبل فرضية العدم H_0, أي أن B_1 ليس بمعنوي ومنه يمكن القول أن الناتج الداخلي الخام ليس

له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 في تفسير مؤشر الانفتاح التجاري خلال فترة الدراسة, وبالتالي فأن المتغير المستقل (PTB) ليس له تأثير على المتغير التابع (OUVC).

بالنسبة لمعامل القروض الموجهة للقطاع العام B_2 لدينا أدنى مستوى معنوية أي أن B_2 معنوي, ومنه يمكن القول أن أن القروض الموجهة للقطاع العام لهت معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05, في تفسير مؤشر الانفتاح التجاري خلال فترة الدراسة, وبالتالي فإن المتغير المستقل (CRPUB) يؤثر على المتغير التابع QUVC) .)

بالنسبة لمعامل القروض الموجهة للقطاع الخاص $CRSPB_3$ لدينا أدنى مستوى معنوية يساوي $Prob =$ 0.4030 أكبر من 0.05, وعليه نقبل بفرضية العدم H_0 ونرفض H_1, أي أن B_3 ليس بمعنوي ومنه يمكن القول أن القروض الموجهة للقطاع الخاص ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 في تفسير مؤشر الانفتاح التجاري خلال فترة الدراسة وبالتالي فإن المتغير المستقل CRsp ليس له تأثير على المتغير التابع) .OUVC)

بالنسبة لمعامل معدل التضخم B_4 INF, لدينا أدنى مستوى معنوية يساوي $Prob = 0.4842$ أكبر من 0.05, وعليه نقبل بفرضية العدم H_0 ونرفض H_1, أي أن B_4 ليس بمعنوي ومنه يمكن القول أن معدل التضخم ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 في تفسير مؤشر الانفتاح التجاري خلال فترة الدراسة وبالتالي فإن المتغير المتغير المستقل CRsp ليس له تأثير على المتغير التابع (OUVC)

اختبار الارتباط الذاتي من الأخطاء (DW): قدرت قيمته ب 1.70 وهي تقترب من 1.2 أي وجودها في منطقة الشك مما يرفض أي إجراء.

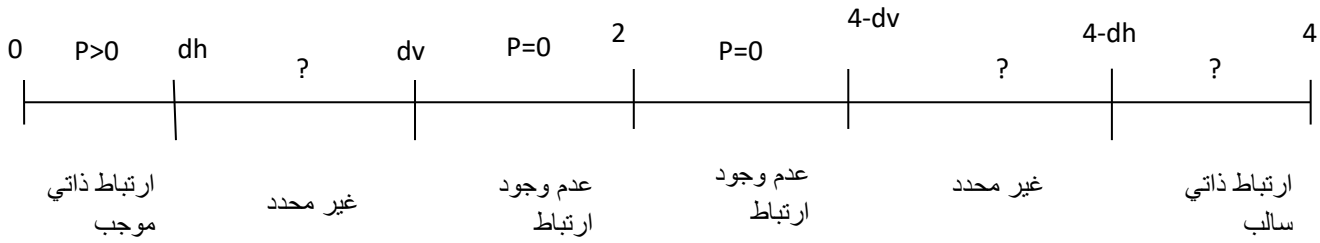

اختبار (Boeach-godfery) للذكر من عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

(نستخرج قيمة كل من الحدين الأعلى و الأدنى ل d (dℏ, dv) حيث:=1.43 (dℏ ,1.49=v)

1. اختبار الارتباط الذاتي عن طريق اختبار Breach-Grodfrog:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 12 أن F prob 0.9250>0.05 و أن R^2 0.8767>0.05 وFc<Ftو منه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة ومنه نستنتج أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول رقم : 12 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء عن طريق اختبار

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.078607	Prob. F(2,10)	0.9250
Obs*R-squared	0.263126	Prob. Chi-Square(2)	0.8767

Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 08/30/20 Time: 16:07
Sample: 2001 2017
Included observations: 17
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	0.075290	0.637090	0.118178	0.9083
CRPUB	1.559805	5.713026	0.273026	0.7904
CRSP	-1.821532	7.056047	-0.258152	0.8015

INF	6.855970	535.4228	0.012805 0.990050
C	-337.2558	3458.305	-0.097521 0.924210
RESID(-1)	0.160344	0.427929	0.374698 0.715780
RESID(-2)	0.066161	0.350491	0.188767 0.854170

R-squared	0.015478	Meandependent var	0.000000
Adjusted R-squared	-0.575235	S.D. dependent var	2738.818
S.E. of regression	3437.446	Akaike info criterion	19.41575
Sumsquaredresid	1.18E+08	Schwarz criterion	19.75883
Log likelihood	-158.0338	Hannan-Quinn criter.	19.44985
F-statistic	0.026202	Durbin-Watson stat	1.828522
Prob(F-statistic)	0.999876		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 09

2. اختبار ثبات التباين ARCH:

نقوم فيما يلي بالتأكد من عدم وجود مشكل ثبات التباين من خلال اختبار ARCH

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن P prob 0.3866>0.05 و R^2 0.3333>0.05 و منه نستنتج أنه لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين.

الجدول رقم: 13 اختبار عدم ثبات التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.029798	Prob. F(2,12)	0.3866
Obs*R-squared	2.197356	Prob. Chi-Square(2)	0.3333

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 08/30/20 Time: 16:18
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10565941	4066894.	2.598037	0.0233
RESID^2(-1)	-0.402132	0.281175	-1.430185	0.1782
RESID^2(-2)	-0.173167	0.286129	-0.605209	0.5563

R-squared	0.146490	Meandependent var	643710.
Adjusted R-squared	0.004239	S.D. dependent var	857371 8.
S.E. of regression	855552 7.	Akaike info criterion	34.93891
Sumsquaredresid	8.78E+14	Schwarz criterion	35.08052

Log likelihood	-259.0418	Hannan-Quinn criter.	34.93740
F-statistic	1.029798	Durbin-Watson stat	2.139855
Prob(F-statistic)	0.386590		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 09

النموذج ليس ذو معنوية إحصائية IST وبالتالي لا يوجد مشكل عدم ثبات التباين

المطلب الثاني: تقدير الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى OLS بعد حذف المتغيرات الغير معنوية.

يجب حذف كل من متغيرة قروض القطاع الخاص (CRSP) والمتضخم (IMF) بعد معنويتها الإحصائية نقدم باختبار الانحدار المتعدد في النموذج الجديد.

الجدول رقم: 14 نتائج اختبار الانحدار المتعدد عن طريق المربعات OLS بعد حذف المتغيرات الغير معنوية

Dependent Variable: OUVC
Method: Least Squares
Date: 08/30/20 Time: 16:24
Sample: 2001 2017
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	1.384880	0.348391	3.975080	0.0014
CRPUBC	-7.777759	1.413230	-5.503535	0.0001
C	63190.21	2158.230	29.27900	0.0000

	85	0	2
R-squared	0.714961	Meandependent var	64734.34
Adjusted R-squared	0.674242	S.D. dependent var	5405.250
S.E. of regression	3085.060	Akaike info criterion	19.06532
Sumsquaredresid	1.33E+08	Schwarz criterion	19.21235
Log likelihood	-159.0552	Hannan-Quinn criter.	19.07993
F-statistic	17.55807	Durbin-Watson stat	1.300718
Prob(F-statistic)	0.000153		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 09

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$Y= 63190.85+1.384\ PIB= 7.777\ CRPVB$$

$$tB_0= 29.27902\ \ tB_1=3.975080\ \ tB_2=-5.503535$$

$$R^2=0.71\ \ DW=1.30\ \ Fc=17.55\ \ F3.14=3.34$$

حيث: N: عدد المشاهدات: 17, K: عدد المعالم المقدرة: (2+c) =3, درجتي الحرية: 3.14=(K), (n-k)

✓ **اختبار جودة توفيق معالم التحديد R^2**

إن القيمة المتحصل عليها لمعالم التحديد R^2 تقدر ب 0.7149 و هي قريبة من الواحد حيث تفسر لنا 71.49%من المتغيرات الإجمالية لنتغير التابع OUVC للفترة 2001-2017 أي هنالك عوامل أخرى مؤثرة على هذا النموذج التي قدرت ب 28.51%أي أن للنموذج قدرة تفسيرية قوية.

- ✓ **المعنوية الكلية:** من خلال المعطيات المقدمة نلاحظ أن إحصائية فتشير المحسوبة F3.14=17.55807وهي أكبر تماما من القيمة المجدولة بتوزيع فتشير انظر الملحق... بدرجتي حرية 3 و 14 تساوي 3.34 وهذا يعني أن النموذج مقبول إحصائيا.
- ✓ **المعنوية الجزئية:** نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

مستوى المعنوية Prob=0.000 لكل المتغيرات التفسيرية (الناتج الداخلي الخام PIB القروض الموجهة للقطاع العام CRPVB المتغير الثابت C) أقل من 0.05 و هذا يعني أن النموذج معنوي ككل.

و هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص أن النموذج غير معنوي و نقبل الفرضية البديلة التي تنص أن النموذج معنوي إحصائيا.

- ✓ **اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (DW):** قدرت قيمته ب 1.30 وهي قيمة تقترب من 02 أي تقع في منطقة الشك. وعليه نقوم بإجراء اختبار (Breush-Godfery) للتذكر من عدم وجود مشكل ارتباط الذاتي للأخطاءوهذا ما يبينه الشكل التالي:

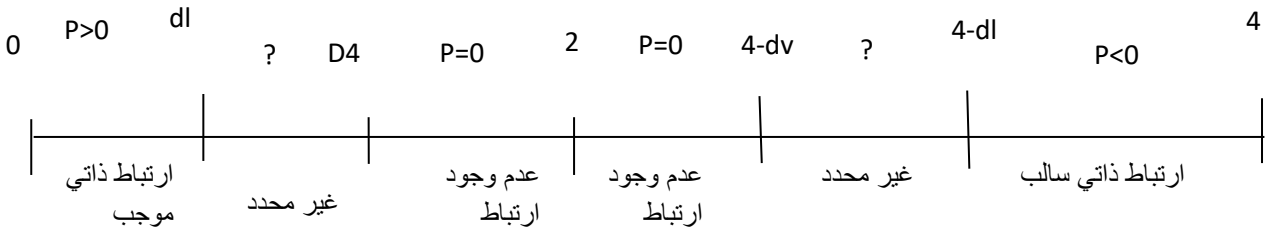

نستخرج قيمة كل من الحدين الأعلى و الأدنى ل d (dh,dv)حيث:

Dv=1.26 dh=1.13

1. اختبار عدم الارتباط الذاتي للأخطاء Breush-Godfrey:

نلاحظ من خلال الجدول رقم(15) أن F prob 0.6115>0.05 و أن $R^2$0.0786>0.05 وFc<Ft ومنه فرضية العدم و نرفض و منه نستنتج أنه لا يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول رقم: 15 اختبار عدم الارتباط الذاتي للأخطاء Breush-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.512488	Prob. F(2,12)	0.6115
Obs*R-squared	1.337782	Prob. Chi-Square(2)	0.5123

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 08/30/20 Time: 16:33
Sample: 2001 2017
Included observations: 17
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	-0.114460	0.396835	-0.288431	0.7779
CRPUB	0.435557	1.588382	0.274214	0.7886
C	494.9459	2354.705	0.210195	0.8370
RESID(-1)	0.290963	0.295145	0.985835	0.3437
RESID(-2)	0.014239	0.303985	0.046841	0.9634

R-squared	0.078693	Meandependent var	1.05E-11
Adjusted R-squared	-0.228409	S.D. dependent var	2885.810
S.E. of regression	3198.447	Akaike info criterion	19.21865
Sumsquaredresid	1.23E+08	Schwarz criterion	19.46371
Log likelihood	-158.3585	Hannan-Quinn criter.	19.24301
F-statistic	0.256244	Durbin-Watson stat	1.777027
Prob(F-statistic)	0.900286		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج الإحصائي eviews 09

2. اختبار عدم ثبات التباين ARCH:

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن Fprob 0.5602>0.05 و $R^2$0.0920>0.05

ومنه نستنتج أنه لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين.

الجدول رقم: 16 اختبار عدم تبات التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.608452	Prob. F(2,12)	0.5602
Obs*R-squared	1.381077	Prob. Chi-Square(2)	0.5013

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 08/30/20 Time: 16:39
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	940915 0.	443109 2.	2.12343	80.0552
RESID^2(-1)	-0.314122	0.299447	-1.04901	00.3148
RESID^2(-2)	-0.011214	0.283541	-0.03954	90.9691

R-squared	0.092072	Meandependent var	69779 45.
Adjusted R-squared	-0.059250	S.D. dependent var	80893 42.
S.E. of regression	832553 9.	Akaike info criterion	34.884 41
Sumsquaredresid	8.32E+14	Schwarz criterion	35.026 02
Log likelihood	-258.631	Hannan-Quinn criter.	34.882 90
F-statistic	0.608452	Durbin-Watson stat	1.8926 89
Prob(F-statistic)	0.560156		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 09

اذن تكتب المعادلة على الشكل التالي:

OUVC = 1.38*PIB - 7.77*CRPUB + 63190.85

من خلال المعادلة نستنتج أن القروض الموجهة للقطاع العام تؤثر سلبا على التجارة الخارجية وبتالي نرفض الفرضية الأولى, حيث أن زيادة القروض الموجهة للقطاع العام بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض التجارة الخارجية ب 7.77 وحدة مؤية, وقد نفسر هذه النتيجة بأن القروض الموجهة للقطاع العام خلال الفترة 2001 – 2017 والتي تعرف بفترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وجهت للقطاعات الغير منتجة خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية الذي استهلك أموال طائلة دون مردودية اقتصادية وكذلك الشأن بالنسبة لقطاعات التنمية البشرية كالتعليم والسكن, إضافة إلى عوامل الفساد وعدم حوكمت المؤسسات, عوامل ساهمت في الحد من مردودية القروض البنكية الموجهة للاستثمارات إذ لم يوجه التمويل إلى خلق قطاع التصدير وضر للدخل وزيادة النمو.

كما نلاحظ عدم معنوية متغيرة القروض الموجهة للقطاع الخاص في النموذج. وهذا يعني أن القروض الخاصة لا تؤثر على التجارة الخارجية, وبالتالي نرفض الفرضية الثانية قد تكون هذه النتيجة منطقية بالنظر إلى هشاشة وصغر حجم القطاع الخاص في الجزائر الذي يتكون في الغالب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني بالعديد من المشاكل كل تحد من قدرتها على المنافسة وبالتالي على قدراتها التصديرية.

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها نجد أن القياس الاقتصادي من بين أهم النظريات الاقتصادية التي تمكننا صياغة النماذج الاقتصادية و تقديرها وفق طريقة المربعات الصغرى العادية كما يسمح لنا منهج القياس الاقتصادي من اختبار هذه النماذج إحصائيا و اقتصاديا للحصول على النموذج الأمثل باستعمال برنامج Eviews .

وضحنا من خلال دراستنا أثر الانفتاح التجاري على المتغيرات المتمثلة في الناتج الداخلي الخام القروض الموجهة للقطاع العام القروض الموجهة للقطاع الخاص معدل التضخم حيث قمنا بتقدير النموذج لجميع فترة الدراسة و وجدنا علاقة معنوية بين كل من الانفتاح التجاري و المتغير الثابت و القروض الموجهة للقطاع العام ثم قمنا بإجراء Breuch-Godfrey و اختبار ARCH و منه توصلنا إلى عدم و جود مشاكل اقتصادية في هذا النموذج و في الأخير توصلنا إلى أن المتغيرات تبقى غير كافية لتحديد نموذج الانفتاح التجاري لأنه يتحدد كذلك بعوامل أخرى.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا النظرية اتضح لنا أن البنوك لها تأثير إيجابي في تنمية وتطوير الاقتصاد وذلك من خلال تمويلها لعمليات التجارة الخارجية حيث تعتبر هذه الأخيرة المحرك الأساسي لها في سبيل تنشيط وتسهيل حركة المبادلات التجارية الدولية بالنسبة لعمليات التصدير والاستيراد من خلال استعمال تقنيات التي توفرها للمتعاملين في هذا المجال من بينها الاعتماد المستندي الذي يعتبر أهم التقنيات البنكية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية.

ومن خلال دراستنا القياسية استنتجنا من المعادلة المتوصل اليها أن القروض الموجهة للقطاع العام تؤثر سلبا على التجارة الخارجيةوبالتالي نرفض الفرضية الأولى, حيث أن زيادة القروض الموجهة للقطاع العام بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض التجارة الخارجية ب 7.77 وحدة مئوية, وقد نفسر هذه النتيجة بأن القروض الموجهة للقطاع العام خلال الفترة 2001 – 2017 والتي تعرف بفترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وجهت للقطاعات الغير منتجة خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية الذي استهلك أموال طائلة دون مردودية اقتصادية وكذلك الشأن بالنسبة لقطاعات التنمية البشرية كالتعليم والسكن, إضافة إلى عوامل الفساد وعدم حوكمت المؤسسات, عوامل ساهمت في الحد من مردودية القروض البنكية الموجهة للاستثمارات إذ لم يوجه التمويل إلى خلق قطاع التصدير وضر للدخل وزيادة النمو.

كما نلاحظ عدم معنوية متغيرة القروض الموجهة للقطاع الخاص في النموذج. وهذا يعني أن القروض الخاصة لا تؤثر على التجارة الخارجية, وبالتالي نرفض الفرضية الثانية قد تكون هذه النتيجة منطقية بالنظر إلى هشاشة وصغر حجم القطاع الخاص في الجزائر الذي يتكون في الغالب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني بالعديد من المشاكل كل تحد من قدرتها على المنافسة وبالتالي على قدراتها التصديرية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1) كتب:

1. د.شاكر القزويني, محاضرات في اقتصاديات البنوك, ديوان المطبوعات الطبعة الرابعة, الجزائر 2008.
2. محفوظ لعشب, الوجيز في القانون المصرفي, ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الثانية, وهران2008.
3. طاهر لطرش, تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الرابعة الجزائر 2005.
4. محمد شيخي, طرق الاقتصاد القياسي, محاضرات وتطبيقات, الطبعة الأولى 2011, جامعة ورقلة الجزائر25.

2) المذكرات و الرسائل:

1. عثماني كريمة, " القبول في السفتجة ", مذكرة للحصول على ماجستير في العقود والمسؤولية جامعة الجزائر, 2001-2002.
2. بهلول مقران " علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي " خلال الفترة 1970- 2005 مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 2013 – 2011.
3. شيخي حفيظة, ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي للمنظمة العالمية للتجارة, مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد جامعة وهران تخصص مالية دولية 2011-2012 .
4. طويطي مصطفى الجودة و التخطيط الإجمالي للإنتاج في المؤسسات المصرفية باستخدام نماذج رياضية و إحصائية حالة القرض الشعبي الجزائري جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2009-2010.
5. آسية محجوب, البنوك التجارية و المنافسة في ظل مالية المعاصرة, مذكرة ماجستير إستراتيجية مالية تخصص العلوم التجارية, جامعة قالمة.
6. حضراوي نعيمة ،دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الاسلامية مدكرة الماجسير في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة 2008-2009 .

7. شربي أحمد أمين أهمية و دور التمويل و تأمين القروض التصدير و ترقية صادرات الغير نفطية دراسة حالة EPSP و GAGEXخلال فترة 198-2009, أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية جامعة محمد .

8. علودة نجمية رامية دور المؤسسات المصرفية قي التجارة الخارجية مذكرة ماجستير في القانون الدولي للأعمال جامعة تيزيوزو 2014.

9. سليم عقون قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر مذكرة ماجستير في علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 2009-2010 .

10. رشيد شلالي ، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية ، مدكرة الماجستير في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2010-2011.

11. بقليل ليلى أسمهان آلية السياسة القياسية ضمن متطلبات نيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان**الرسائل الجامعية:**

كلية العلوم الاقتصادية و علوم البشر جامعة الجزائر النمذجة القياسية للانعكاسات سياسة التجارة الخارجية على حجم و اتجاه التجارة ط.د بوبوة سمية جامعة الشلف تاريخ النشر2018/10/29.

3) مداخلات العلمية:

1. بن علي بلعزوز عاشور دراسة تقييم انعكاس إصلاحات اقتصادية على السياسة النقدية مداخلة ضمن الملتقى الدولي السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق جامعة تلمسان 29-30 أكتوبر.

4) **المجلات:**

1. د.طالب دليلة أستادة كحاضرة أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ضل التطورات العالمية الراهنة مجلة, نماء الاقتصاد و التجارة العدد الثالث جوان 2018.
2. صفاء كريم كاظم المقارنة بين تقديرات معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام أسلوب و أسلوب نمذجة جامعة الأهداف الخطية محلة الإدارة و الاقتصاد العدد 77 المثنى كلية العلوم 2009 ص202.

3. صفوان ناظم راشد مقارنة بين طرقتي المربعات الصغرى والانحدار المكيف في نموذج الانحدار الخطي للمجلة العراقية للعلوم الإحصائية كلية العلوم الحسابات والرياضيات مساعد العدد 11.
4. محمد رملي لخضر عدوكة, الصادرات غير النفطية, والنمو الاقتصادي في الجزائر, مجلة روى اقتصادية, جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي, الجزائر, العدد 09.

الملاحق

الملحق رقم (01): جدول إحصائي ل Derbunwatson

α = .01										
	k = 1		k = 2		k = 3		k = 4		k = 5	
n	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU
6	0.39	1.14								
7	0.44	1.04	0.29	1.68						
8	0.5	1	0.35	1.49	0.23	2.1				
9	0.55	1	0.41	1.39	0.28	1.88	0.18	2.43		
10	0.6	1	0.47	1.33	0.34	1.73	0.23	2.19	0.15	2.69
11	0.65	1.01	0.52	1.3	0.4	1.64	0.29	2.03	0.19	2.45
12	0.7	1.02	0.57	1.27	0.45	1.58	0.34	1.91	0.24	2.28
13	0.74	1.04	0.62	1.26	0.5	1.53	0.39	1.83	0.29	2.15
14	0.78	1.05	0.66	1.25	0.55	1.49	0.44	1.76	0.34	2.05
15	0.81	1.07	0.7	1.25	0.59	1.46	0.49	1.7	0.39	1.96
16	0.84	1.09	0.74	1.25	0.63	1.44	0.53	1.66	0.44	1.9
17	0.87	1.1	0.77	1.25	0.67	1.43	0.57	1.3	0.48	1.85
18	0.9	1.12	0.8	1.26	0.71	1.42	0.61	1.6	0.52	1.8
19	0.93	1.13	0.83	1.26	0.74	1.41	0.65	1.58	0.56	1.77
20	0.95	1.15	0.86	1.27	0.77	1.41	0.68	1.57	0.6	1.74
21	0.97	1.16	0.89	1.27	0.8	1.41	0.72	1.55	0.63	1.71
22	1	1.17	0.91	1.28	0.83	1.4	0.75	1.54	0.66	1.69
23	1.02	1.19	0.94	1.29	0.86	1.4	0.77	1.53	0.7	1.67
24	1.04	1.2	0.96	1.3	0.88	1.41	0.8	1.53	0.72	1.66
25	1.05	1.21	0.98	1.3	0.9	1.41	0.83	1.52	0.75	1.65
26	1.07	1.22	1	1.31	0.93	1.41	0.85	1.52	0.78	1.64
27	1.09	1.23	1.02	1.32	0.95	1.41	0.88	1.51	0.81	1.63
28	1.1	1.24	1.04	1.32	0.97	1.41	0.9	1.51	0.83	1.62
29	1.12	1.25	1.05	1.33	0.99	1.42	0.92	1.51	0.85	1.61
30	1.13	1.26	1.07	1.34	1.01	1.42	0.94	1.51	0.88	1.61
31	1.15	1.27	1.08	1.34	1.02	1.42	0.96	1.51	0.9	1.6
32	1.16	1.28	1.1	1.35	1.04	1.43	0.98	1.51	0.92	1.6
33	1.17	1.29	1.11	1.36	1.05	1.43	1	1.51	0.94	1.59
34	1.18	1.3	1.13	1.36	1.07	1.43	1.01	1.51	0.95	1.59
35	1.19	1.31	1.14	1.27	1.08	1.44	1.03	1.51	0.97	1.59
36	1.21	1.32	1.15	1.38	1.1	1.44	1.04	1.51	0.99	1.59
37	1.22	1.32	1.16	1.38	1.11	1.45	1.06	1.51	1	1.59
38	1.23	1.33	1.18	1.39	1.12	1.45	1.07	1.52	1.02	1.58
39	1.24	1.34	1.19	1.39	1.14	1.45	1.09	1.52	1.03	1.58
46	1.25	1.34	1.2	1.4	1.15	1.46	1.1	1.52	1.05	1.58
45	1.29	1.38	1.24	1.42	1.2	1.48	1.16	1.53	1.11	1.58
50	1.32	1.4	1.28	1.45	1.24	1.49	1.2	1.54	1.16	1.59
55	1.36	1.43	1.32	1.47	1.28	1.51	1.25	1.55	1.21	1.59
60	1.38	1.45	1.35	1.48	1.32	1.52	1.28	1.56	1.25	1.6
65	1.41	1.47	1.38	1.5	1.35	1.53	1.31	1.57	1.28	1.61
70	1.43	1.49	1.4	1.52	1.37	1.55	1.34	1.58	1.31	1.61
75	1.45	1.5	1.42	1.53	1.39	1.56	1.37	1.59	1.34	1.62
80	1.47	1.52	1.44	1.54	1.42	1.57	1.39	1.6	1.36	1.62
85	1.48	1.53	1.46	1.55	1.43	1.58	1.41	1.6	1.39	1.63
90	1.5	1.54	1.47	1.56	1.45	1.59	1.43	1.61	1.41	1.64
95	1.51	1.55	1.49	1.57	1.47	1.6	1.45	1.62	1.42	1.64
100	1.52	1.56	1.5	1.58	1.48	1.6	1.46	1.63	1.44	1.65
150	1.61	1.64	1.6	1.65	1.58	1.67	1.57	1.68	1.56	1.69
200	1.66	1.68	1.65	1.69	1.64	1.7	1.63	1.72	1.62	1.73

المصدر: د.شيخي محمد المحاضرات وتطبيقات طرق الاقتصاد القياسي ص14

الملحق رقم (02): جدول توزيع فيشر

جدول توزيع فيشر

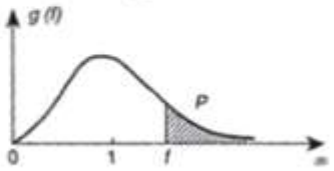

v_2	$v_1 = 1$		$v_1 = 2$		$v_1 = 3$		$v_1 = 4$		$v_1 = 5$	
	0,05	0,01	0,05	0,01	0,05	0,01	0,05	0,01	0,05	0,01
1	161,4	4052	199,5	4999	215,7	5403	224,6	5625	230,2	5764
2	18,51	98,49	19,00	99,00	19,16	99,17	19,25	99,25	19,30	99,30
3	10,13	34,12	9,55	30,81	9,28	29,46	9,12	28,71	9,01	28,24
4	7,71	21,20	6,94	18,00	6,59	16,69	6,39	15,98	6,26	15,52
5	6,61	16,26	5,79	13,27	5,41	12,06	5,19	11,39	5,05	10,97
6	5,99	13,74	5,14	10,91	4,76	9,78	4,53	9,15	4,39	8,75
7	5,59	12,25	4,74	9,55	4,35	8,45	4,12	7,85	3,97	7,45
8	5,32	11,26	4,46	8,65	4,07	7,59	3,84	7,01	3,69	6,63
9	5,12	10,56	4,26	8,02	3,86	6,99	3,63	6,42	3,48	6,06
10	4,96	10,04	4,10	7,56	3,71	6,55	3,48	5,99	3,33	5,64
11	4,84	9,65	3,98	7,20	3,59	6,22	3,36	5,67	3,20	5,32
12	4,75	9,33	3,88	6,93	3,49	5,95	3,26	5,41	3,11	5,06
13	4,67	9,07	3,80	6,70	3,41	5,74	3,18	5,20	3,02	4,86
14	4,60	8,86	3,74	6,51	3,34	5,56	3,11	5,03	2,96	4,69

-409-

المصدر: د.شيخي محمد المحاضرات وتطبيقات طرق الاقتصاد القياسي ص409

الملخص:

يهدف هذا البحث الى دراسة اثر القروض البنكية على التجارة الخارجية في الجزائر ما بين 2001-2017.و هذا باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (OLS) عبر برنامج Eviews 9.خلصت النتائج إلى وجود أثر سلبي للقروض الموجهة للقطاع العام على التجارة الخارجية(-7,77).في حين لم تبدي متغيرة القروض الموجهة للقطاع الخاص معنوية إحصائية.

الكلمات المفتاحية:القروض البنكية-التجارة الخارجية.

Résumé :

cette recherche vise à étudier l'effet des prêts bancaires sur le commerce extérieur en Algérie entre 2001 et 2017, en utilisant le modèle de régression linéaire multiple et la méthode des moindres carrés (MCO) à travers le programme 9 Eviews. Les résultats ont conclu à un impact négatif des prêts destinés au secteur public sur le commerce extérieur. (-7,77).Alors que la variable de prêts destinés au secteur privé n'étaient pas statistiquement significatifs.
Mots clés: prêts bancaires - commerce extérieur.

Abstract :

this research aims to study the effect of bank loans on foreign trade in Algeria between 2001 and 2017, using the multiple linear regression model and the least squares method (MCO) through the 9 Eviews program. The results concluded that loans intended for the public sector had a negative impact on foreign trade. (-7.77) While the variable of loans to the private sector were not statistically significant.
Keywords: bank loans - foreign trade.